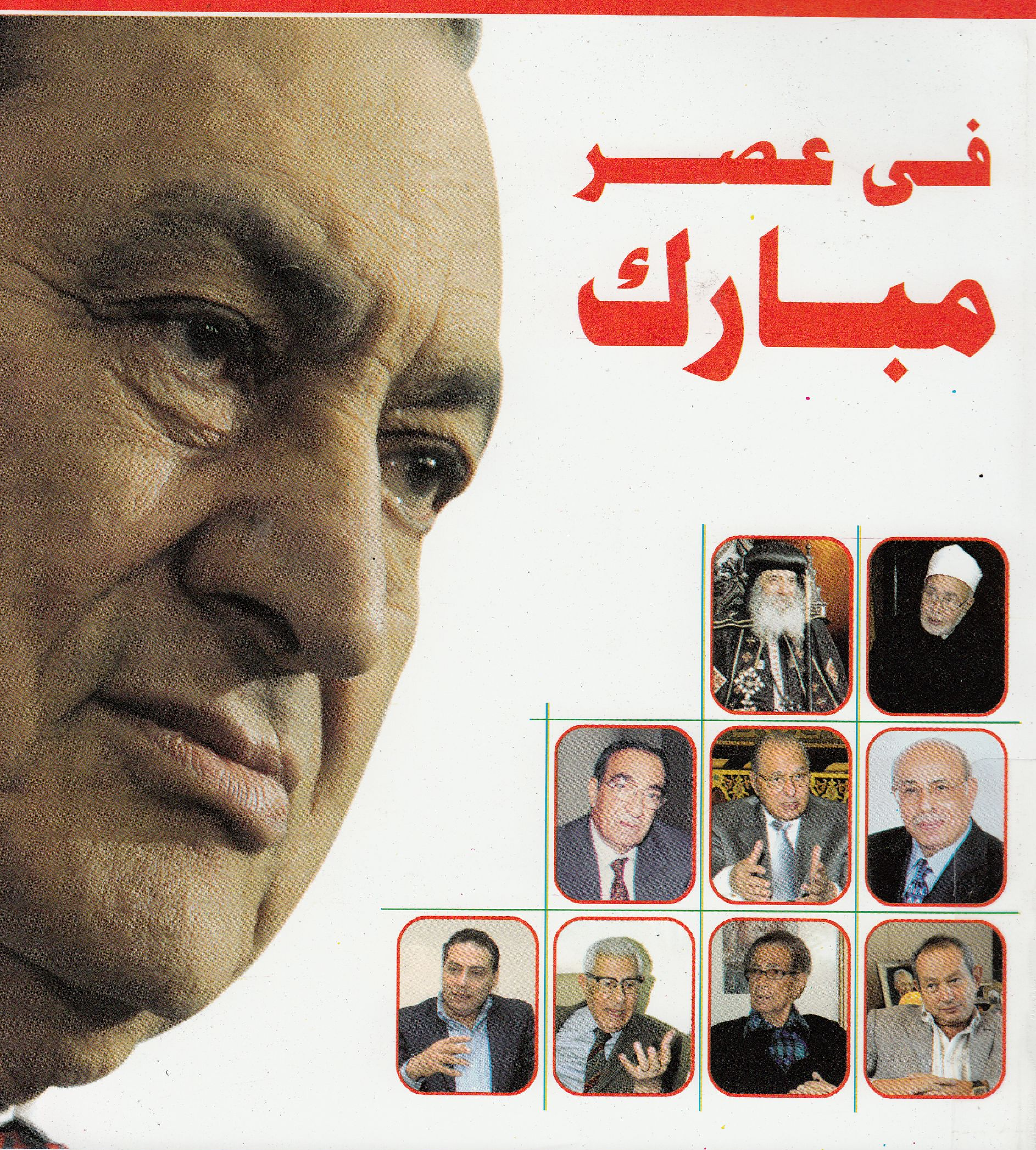
مسلمون وأقباط



فى عصر مبارك

سامح محروس

مسلمون وأقباط في عصر مبارك

سامح محروس

إسم الكتاب : مسلمون وأقباط فى عصر مبارك

المؤلف : سامح محروس

الطبعة : الأولى – القاهرة ٢٠١٠

الطباعة : مطبعة الشيماء - القاهرة

التوضيب : مؤسسة دار الهلال - شارع عز العرب - المبتديان - القاهرة

التوزيع : داخل مصر: شركة التوزيع المتحدة – مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر - ٢١ ش قصر النيل - القاهرة

ت : ٢٣٩٢٦٦٤٣ - ٢٣٩٢٣٩٣١ - ٢٣٩٢٣٧٤٩

خارج مصر: الشركة القومية للتوزيع.

تصميم الغلاف : الفنان عاطف نعيم

رقم الإيداع : ١١٤٤٤ / ٢٠١٠

إهداء

إلى أرواح شهداء نجع حمادى الطاهرة ..

إلى كل إنسان اكتوى بنار العنف والتعصب والتطرف ..


إلى كل مهموم بشأن هذا الوطن ومستقبله ..

أهدى إليكم جميعا هذه الصفحات التى ترصد بعيون وطنية حالنا وتكشف ما به من إيجابيات وسلبيات .. وأيضاً متناقضات .. وتخوض فى قلب وأعماق قضية كثيراً ما استحوذت على اهتمامنا وشغلت تفكيرنا .. قضية العلاقة بين أبناء الوطن الواحد .. مصر .. التى ننتمى إليها ..

فلعلها محاولة جادة أسعى من خلالها لكشف واقعنا أملاً فى إصلاحه ..

سامح محروس

الأربعاء ٢٦ مايو ٢٠١٠



المواطنة فى فكر مبارك

فى السابع من يناير عام ٢٠٠٣ احتفل المصريون جميعاً ولأول مرة بعيد الميلاد المجيد، فمنذ ذلك التاريخ لم يعد هذا اليوم مناسبة دينية بحتة تخص أقباط مصر وحدهم بالمفهوم الدينى المباشر ليتحول إلى مناسبة وطنية قومية يحتفل بها المسلم والمسيحى معا وتحصل فيها كافة الأجهزة والمصالح على أجازة رسمية وتبث خلالها المحطات الفضائية والأرضية برامجها بما يتناسب مع هذه المناسبة القومية.

قرار الرئيس مبارك باعتبار يوم ٧ يناير اجازة رسمية للدولة كلها كان مؤشراً واضحاً على أن قضايا «المواطنة» والوحدة الوطنية والعلاقة بين أبناء الوطن الواحد تشغل مساحة كبيرة من اهتمام القيادة السياسية، وقد تبلور هذا الاهتمام فى مجموعة من القرارات والمبادرات التى طرحها الرئيس مبارك فى مراحل تالية ومنحها قوة دافعة جعلت منها حقيقة واقعة، وأبرزها ما شهده عام ٢٠٠٧ من تعديلات دستورية شهدت تعديل ٣٤ مادة، وكان من أبرز ثمار هذه الخطوة التاريخية ذلك التعديل الذى شهدته المادة الأولى من الدستور فيما يعد تجسيداً واضحاً لهذا الفكر الجديد من خلال النص على مبدأ «المواطنة» نصاً حرفياً صريحاً مباشراً فى الدستور المصرى، ولم يكتف الرئيس مبارك بمجرد النص على هذا المبدأ فى الدستور المصرى عند النظر فى تعديلاته التى شهدها هذا العام،

بل أراد الرئيس أن يمنح هذه القضية – «المواطنة» – أولوية على ما سواها من مواد الدستور فتم تضمينها بالمادة الأولى من الدستور المصرى التى تقول صراحة: إن جمهورية مصر العربية تقوم على مبدأ «المواطنة»..

هكذا جاءت «المواطنة» على رأس مواد الدستور، ولا شك أن الترتيب الذى اختارته القيادة السياسية لها ووضعها فى مفتتح الدستور ومادته الأولى يمنح هذه الكلمة «المواطنة» مدلولاً خاصاً من حيث الأهمية والأولوية، وإذا افترضنا ان هذه القضية لم تكن تحظى بهذا القدر من الاهتمام والأولوية فقد كان بمقدور القيادة السياسية أن تكتفى بوضعها فى أى ترتيب لاحق بمواد الدستور. وتلك ملاحظة أولية جديرة بأن ننظر إليها بشئ من التمعن للوقوف على حقيقة الرسالة الضمنية التى تحملها.

وإذا تجاوزنا قليلاً تلك النقطة لندخل إلى صلب الموضوع نجد أن الأمر لم يتوقف عند حد النص على كلمة «المواطنة» كمجرد قيمة نحرص عليها أو معنى مطلوب التأكيد عليه حيث أفرد الدستور باباً شاملاً يتحدث عن الحقوق والحريات وهو ما يمكن إعتباره آيضاً بمثابة رسالة موجهة إلى كافة الأجهزة التشريعية والتنفيذية تشير إلى أن «المواطنة» تعد المقوم الأساسى والعنصر الحاكم الذى تقوم عليه الدولة، وتأخذه كافة أجهزتها فى حسبانها.

ومن هنا تكمن أهمية وقيمة النص الدستورى على «المواطنة» فى أن هذه الخطوة قد أرست ما يمكن أن نصطلح على تسميته بـ «البنية

الأساسية» التى ستقوم عليها كافة خطوات الاصلاح السياسى والتشريعى وتستند إلى ركيزتها خلال المراحل التالية، وبهذا لم تعد «المواطنة» والتى تعنى فى أبسط معانيها: «المساواة بين جميع المواطنين دون تفرقة بسبب الدين أو الجنس أو اللون ... إلخ» .. لم تعد سياسة فردية يتباين الالتزام بها بين مسئول وآخر طبقاً لمدى قناعاته الشخصية أو خلفيته الثقافية والفكرية، بل أصبحت قاعدة دستورية ملزمة للمجتمع بأكمله، ومن لا يلتزم بها فإنه يكون فى حالة خرق مباشر وصريح لنصوص الدستور والقانون.

ثم أراد الرئيس مبارك أن يقفز بالفكر السياسى للدولة خطوات إلى الأمام لتضيف أبعاداً أخرى لكافة العلاقات الحاكمة للحياة فى مصر، سواء تلك المتعلقة بالعلاقة بين الدولة والمواطن، أو العلاقة بين المواطن والمواطن، حيث دعا الرئيس فى إفتتاح الدورة البرلمانية يوم ١٤ نوفمبر من العام ذاته (٢٠٠٧) إلى إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمواطنين بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأيضاً إعادة هيكلة العلاقة بين المواطنين بعضهم البعض.. من أجل الوصول إلى علاقة متطورة تعزز المشاركة بين أبناء مصر.

إن نظرة متأملة لكافة الرسائل الرئاسية خلال المناسبات المختلفة تؤكد أن العناية والاهتمام بمسألة الوحدة الوطنية والعلاقة بين أبناء الوطن والدعوة والحرص على التخلص مما قد يشوب هذه العلاقة من مظاهر سلبية تطل برأسها بين الحين والآخر تحتل مساحة لا يُستهان بها من

شواغل الحكم فى مصر إيماناً من النظام بأنه لا معنى للحديث عن التنمية دون تحقيق الإستقرار بمفهومه الحقيقى والشامل، وأن أحد ركائز هذا الاستقرار تكمن فى تحقيق التعايش السلمى ونشر روح التسامح وقبول والآخر بين كل المصريين.. مسلمين ومسيحيين.

غير أنه إذا كان الاهتمام الرئاسى بقضية الوحدة الوطنية والتى تأتى فى اطار منظومة أشمل وهى «المواطنة» يمنح هذه القضية زخماً خاصاً عما سواها من القضايا. فإن هذا الاهتمام الرئاسى وحدة يستلزم تضافراً مجتمعياً حقيقياً يقوم خلاله قادة الرأى العام من الكتاب والصحفيين ورجال الدين وعلمائه من الجانبين بالدور الواجب عليهم نحو ترسيخ وتأصيل تلك المعانى التى أكد عليها التوجه الرئاسى فى أكثر من مناسبة على نحو ما أسلفنا، وهو ما يجب أن نعترف بأنه لم يحدث على النحو المرجو طيلة السنوات الماضية.

ولعلى لا أكون مبالغاً أو متجاوزاً إن قلت إن المثقفين وقادة الفكر تعاملوا مع قضية الوحدة الوطنية طيلة الفترة الماضية بطريقة "موسمية" ترتبط بما يستجد من أحداث أو حوادث دون وجود محاولات جادة ومستمرة للخوض فى عمق المشاكل وتحليلها وبيان نقاط القوة والضعف بها، وأن مثل هذا الحديث لم نكن نلمس له أثرا إلا مع وقوع مشكلة هنا أو هناك تحمل بين طياتها رائحة طائفية، حيث غالباً لم يكن الحديث يتجاوز حدود التعامل السطحى مع المشاكل ووصفها بأنها لا تمثل ظاهرة، مع التأكيد

بطبيعة الحال على أن العلاقة بين أبناء الوطن الواحد فى أفضل حالاتها، ولم يكن الأمر يخلو أيضاً من صورة تذكارية لشيخ يعانق قسيسا ويتبادلان القبلات.. وما إلى ذلك من الأمور التى أصبحت مادة للسخرية والتندر إن لم تكن للاستهجان، وظلت دوائر المثقفين تشهد رفضاً أو تخاذلاً أو إحجاماً عن الامساك بزمام المبادرة فى معالجة تلك المسألة واكتفت لنفسها بموقف «رد الفعل المؤقت» إزاء ما يقع من حوادث تستحوذ على الاهتمام يوماً أو يومين ثم سرعان ما يتلاشى هذا الاهتمام بتناسى الحادث الذى دفع الجميع للكتابة.

ثم جاء حادث نجع حمادى المفجع بعد منتصف ليل ٧ يناير ٢٠١٠ ليؤكد أننا فى حاجة ملحة لفتح هذا الملف وأننا لم نعد نملك رفاهية تأجيله أكثر من ذلك. الوحدة الوطنية أصبحت مصير وطن يجب التعامل معه على نحو أكثر جدية، وقد آظهر هذا الحادث المؤلم أنه لا مجال بعد اليوم لنفس النهج التقليدى الذى اعتدنا عليه فى كل مرة نتعامل فيها مع مشاكلنا. لقد فتح هذا الحادث عيون المجتمع وآذانه على حقيقة هامة جداً وهى ضرورة وجود مواجهة جديدة وجادة وصريحة مع جذور مشاكلنا.

والملاحظ أن هذه القضية تحديداً شكلت الجوهر الأساسى للخطاب الرئاسى، حيث طالب الرئيس مبارك فى الجولة التى قام بها بمحافظة كفر الشيخ يوم الأحد ١٧ يناير ٢٠١٠ بالتصدى لمحاولات الوقيعة، وأكد أنه لا فرق بين مسلم ومسيحى ويهودى مصرى، فالجميع نبت هذا الوطن، وُلدوا فيه وعملوا من أجله.

ثم عاد الرئيس وأكد نفس المعنى فى حديثه لمجلة الشرطة بمناسبة الاحتفال بأعياد الشرطة ٢٥ يناير مؤكداً ضرورة أن تتحقق قيم «المواطنة» قولاً وعملاً.. وبجهود مستمرة لتغيير ثقافة المجتمع بنشر قيم التسامح وقبول الآخر ونبذ نوازع التعصب الطائفى.. والتصدى بقوة القانون وبأقصى ما تتيحه أحكامه من عقوبات للجرائم ذات الأبعاد الطائفية والمحرضين عليها.

ثم وضع الرئيس مبارك يده على موضع الجرح - وبشكل أكثر تحديداً ووضوحاً - فى كلمته التى وجهها فى افتتاح المؤتمر الثانى والعشرين للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذى عقد يوم ٢٢ فبراير بالقاهرة وطالب بضرورة وجود خطاب دينى مستنير يرتكز على التسامح وقبول الآخر، ويسانده عقلاء الأمة من الكتاب والمثقفين ورجال الفكر من أجل محاصرة الجهل والأمية الدينية والتعصب الأعمى والتصدى لكل عوامل الفُرقة.

وأوضح الرئيس وبصراحة شديدة أن الرسالة التى تحملها هذه المؤتمرات لم تصل إلى قلوب وعقول الجماهير، وظلت فى إطار النخبة حبيسة القاعات المغلقة، مما أدى إلى سوء الفهم والأحكام المُسبقة التى لا تزال تحكم العلاقة بين أتباع الأديان..

وعاد الرئيس مبارك ليُجدد - وبعد خمسة أيام من كلمته المشار إليها - الدعوة للدعاة والمفكرين بترسيخ قيم «المواطنة» ومواجهة التحريض

الطائفى وذلكِ فى الكلمة التى ألقاها بمناسبة الاحتفال بذكرى المولد النبوى الشريف مساء يوم السبت ٢٧ فبراير وحذر من محاولات الوقيعة بين المسلمين والأقباط وقال بالحرف الواحد: إننا فى مصر واعون تماماً لهذه المخاطر ولمحاولات الوقيعة بين مسلمينا وأقباطنا.. وقد أرسينا بالتعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ مفهوم «المواطنة» كأساس لنظامنا الديمقراطى ولتساوى جميع المواطنين فى الحقوق والواجبات دون تمييز، كما انعكس هذا المفهوم على العديد من مواد الدستور بأحكام تحظر مباشرة أى نشاط سياسى أو قيام أحزاب سياسية على مرجعية دينية.. وتؤكد واجب الشعب فى حماية وحدته الوطنية.

إن كلمات الرئيس السابقة توضح أننا نواجه تحدياً خطيراً يستهدف وجود هذا المجتمع. لقد حدد الرئيس مبارك منهج العمل وأولوياته فى ضوء الظروف التى يمر بها مجتمعنا، والكرة الآن أصبحت فى ملعب كافة أجهزة المجتمع وطوائفه وليس المثقفين وحدهم، وقد استشعرت الحكومة مدى خطورة القضية وتبلورت أولى ثمار المواجهة فى الاعلان عن تغيير مناهج التربية الاسلامية والمسيحية بجميع المراحل الدراسية إعتباراً من العام الدراسى ٢٠١١/٢٠١٢ وهى المبادرة التى لم يعد هناك أى مجال لتسويفها أكثر من ذلك بعد أن افتقدت حكومات كثير سابقة شجاعة الحديث عنها..

على أى الأحوال.. إن هذه الخطوة تعد أولى ثمار التحرك نحو الفكر الذى طالما دعا إليه الرئيس مبارك فى أكثر من مناسبة، ونتمنى أن تشهد الفترة القادمة خطوات جريئة مماثلة تخوض فى أعماق جذور المشاكل التى يعانيها مجتمعنا، وهذا لن يتحقق إلا بتضافر جهود كل فئات المجتمع وفى المقدمة منهم رجال الفكر وأجهزة الصحافة والاعلام..

سامح محروس

القاهرة ٣ مايو ٢٠١٠

لماذا هذا الكتاب ؟

صباح يوم الأحد ٧ يناير ٢٠١٠ استيقظت مصر على جريمة مفجعة هزت وجدان كل المصريين، إنها جريمة نجع حمادى التى وقعت فى الليلة الماضية وعقب إنتهاء الاحتفال بعيد الميلاد المجيد فى إحدى مدن صعيد مصر.

أشخاص أبرياء.. لم يكونوا يوماً طرفاً فى أى علاقات ثأرية أو حتى عاطفية كانوا فى طريقهم للعودة إلى منازلهم بعد انتهاء صلاة قداس العيد ليعيشوا أوقاتاً سعيدة مع ذويهم ابتهاجا بالعيد حيث تداعب أفكارهم طموحات مفعمة بالأمل والرجاء فى أن يشهد العام الجديد - الذى انقضت منه ستة أيام فقط - تحقيق أمنياتهم التى حالت الظروف دون إدراكها خلال الأعوام السابقة.

وسط هذه الأجواء التى تسيطر عليها مشاعر السعادة الممزوجة بالأمل لم يكن أحد يتوقع أن كل شىء سينتهى بعد دقائق، وأنهم سيدفعون حياتهم ثمناً لنوازع التطرف وأن رصاصات الغدر والنذالة ستغتال الفرحة فى قلوب ذويهم الذين ينتظرونهم، وما هى إلا لحظات حتى تخضبت الأرض بدمائهم، وفى لمح البصر انقلبت فرحة العيد إلى عويل وبكاء وصراخ.

ياله من مشهد مأساوى صدم ضمير ووجدان المجتمع، وكان السؤال التلقائى الذى طرح نفسه بعنف: ماذا حدث؟ ولماذا؟ وأى ذنب اقترفه هؤلاء؟..

ثم توالت تساؤلات لا حصر لها دقت الرؤوس بلا هوادة وزاد من حدتها

أن مرتكبى الحادث ليست لهم خلفيات دينية، وأنهم ليسوا من النوعية التى يمكن نتوقع ارتكابهم لمثل تلك النوعية من الاعتداءات ذات البُعد الطائفى.. إنهم أشخاص مجرمون اعتادوا فرض الاتاوات على أصحاب الأعمال التجارية المختلفة الذين غالباً ما كانوا يستجيبون لهم إتقاء لشرهم، ثم كشفت التحقيقات أن المجرم الرئيسى تربطه علاقة بإحدى الشخصيات السياسية، وغالباً ما يظهر دور مثل هذه العناصر من البلطجية ويتم الاستعانة بهم فى الانتخابات المختلفة ويكونون أحد أدواتها الرئيسية.

حاول البعض التخفيف من وطأة الحادث - أو بمعنى أصح تبريره - وقيل فى هذا السياق إن تلك الجريمة حدثت رداً على جريمة سبقتها بشهور تورط فيها شاب مسيحى باغتصاب طفلة مسلمة فى مدينة فرشوط، رغم أنه لا الجناة يمتون بأي صلة قرابة لهذه الفتاة حتى نقول إنهم ثأروا لشرفها مثلاً، ولا المجنى عليهم لهم أى علاقة بالشاب المتهم فى الحادث، حتى يمكن تبرير أو تفسير ما حدث بأنه من جرائم الثأر التى يكتوى الصعيد بنارها وتشكل جزءاً من خصوصيته الثقافية والمجتمعية، أضف إلى أن تلك المعالجات الاعلامية الأولية للحادث وقعت فى أخطاء مهنية قاتلة حين استبقت الأحداث بطريقة فجة لدرجة أن البعض أطلق الأحكام واستخلص النتائج بكل بساطة، وحتى قبل أن تشرع النيابة العامة فى مباشرة مهام عملها.

صحيح أن حادث نجع حمادى لم يكن هو الأول من نوعه فى سلسلة الحوادث التى تحمل رائحة طائفية بغيضة، غير أن مدلولات هذا الحادث فرضت على المجتمع وقفة مع النفس، ووضعته فى مواجهة صريحة مع

واقع يجب مراجعة كل مفرداته ومكوناته مراجعة حقيقية وجادة تختلف تماماً عما اعتدنا عليه فى السابق.

ولا يخفى على أحد أن الخطاب الاعلامى انتهج طيلة السنوات الماضية سياسة «دفن الرؤوس فى الرمال» فى تعامله مع كل حادث من هذا النوع، كما أن سياسة رجال الدين من الطرفين كانت تقتصر على تبادل القبلات والأحضان، ولم تتجاوز محاولات إصلاح الواقع أكثر من عبارات مكررة ومعادة كأن يُقال إن هذا الحادث فردى وإنه لا يُعبر عن طبيعة العلاقة بين عنصرى الأمة.. ويصحب ذلك مجموعة من المقالات التى ليست سوى رد فعل مؤقت لحادث غير متوقع، وما هى إلا أيام قلائل ويتلاشى كل شىء كما يتبخر الدخان ويمضى كل إلى حال سبيله إلى أن نفيق على حادث آخر تتكرر خلاله نفس المقالات بذات الكتاب ونفس العبارات، والمحصلة لا شىء.

لقد فتح حادث نجع حمادى ومدلولاته عيون الجميع وأبصارهم على حقيقة هامة جداً وهى أن مجتمعنا يقف فى مفترق طرق، وأنه لا مفر من التصدى المجتمعى العاقل والمسئول والجاد لأفكار التعصب والتطرف التى لن تبقى ولن تذر، وأن المعالجة الأمنية لمثل تلك الحوادث وإن كانت تمثل العامل الحاسم إلا أنه لا يجب النظر إليها إلا باعتبارها «الكارت الأخير»، وأن ثمة «كروتا» أخرى يجب علينا جميعا استخدامها واللعب بها بشكل جيد وذكى.

ولذا كم كان الرئيس مبارك محقاً وهو يكرر الدعوة تلو الأخرى بضرورة أن يقوم المثقفون والمفكرون بنشر أفكار التسامح والتعايش

المشترك والقبول بالآخر ونبذ العنف والتطرف. لقد قالها الرئيس مبارك كثيراً.. وألح عليها فى كل مناسبة، فى كفر الشيخ يوم ١٧ يناير ٢٠١٠، وفى حديثه لمجلة الشرطة ٢٥ يناير، وفى كلمته لمؤتمر المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ٢٢ فبراير، وفى الاحتفال بذكرى المولد النبوى الشريف ٢٧ فبراير.

لقد بات واضحاً أن المجتمع يجب أن يتحمل مسئوليته، وأن ما طرحه الرئيس مبارك يستحق أن يكون برنامج عمل ثابت ومستمر وليس محل اهتمام مؤقت.

وفى هذا الكتاب سيجد القارىء ١٠ حوارات تخوض فى أعماق وجذور العلاقة بين المسلمين والمسيحين، تحدث خلالها عدد من أبرز رموز المجتمع، وقد راعينا فى اختيارنا للشخصيات محل الحوار أن تمثل مدارس فكرية وعمرية مختلفة، تتباين رؤاها وتتنوع تجاربها ولكل منها قيمتها فى مجالها ونشاطها.

لقد حاورت هذه الشخصيات العشرة على مدة ثلاثة شهور، وها أنا أقدم فى الصفحات التالية شهادتها كاملة دون أدنى تدخل، وقد نشرت هذه الحوارات فى وقتها بصحيفة «الجمهورية» خلال الفترة من يناير إلى ابريل ٢٠١٠، وأقدمها اليوم مصحوبة بتوصيات خرجت بها من واقع ما رصدوه فى الحالة المصرية لتكون بمثابة دراسة علمية جادة لواقعنا بما فيه من نقاط قوة وضعف يجب أن نرصدها ونعمل عليها ونوليها من الاهتمام ما تستحقه.

المؤلف

د. محمد سيد طنطاوى

شيخ الأزهر الراحل فى تصريحات خاصة:

العدوان على البشر.. مُحرم شرعاً



المخطئ يجب أن ينال حسابه.. بصرف النظر عن الدين.

العلاقة بين المسلمين والأقباط تقوم على الأخوة الإنسانية والتعاون على البر والتقوى.

عندما شرعتُ فى إجراء هذه السلسلة من الحوارات والتى نشرت فى جريدة الجمهورية تحت عنوان «سلسلة حوارات المواطنة.. ومستقبل الوحدة الوطنية» كنت أضع فى اعتبارى أن يكون حديث الإمام الأكبر الراحل الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر هو اللبنة الأولى التى

يقوم عليها هذا العمل الذى يتخذ من أسلوب الدراسات العلمية منهجاً، ويجعل من عملية استخلاص النتائج والتوصيات هدفاً رئيسياً.

كان الحوار مع شيخ الأزهر الراحل مُلحاً لأكثر من سبب أهمها طبيعة التوقيت الذى دفعنا لطرح هذه الحوارات فى تلك الفترة الزمنية بالذات، وأعنى بها المرحلة التى أعقبت حادث نجع حمادى الاجرامى الآثم.. وهو الحادث الذى هز وجدان كل المصريين بلا استثناء وبعث إلى المجتمع بأكثر من رسالة تدعو إلى ضرورة التحرك الفورى والجاد لتجفيف منابع التطرف التى طالما اكتوى منها مجتمعنا.. ومن هنا كان قرارى بتقديم عمل صحفى علمى جاد يساهم فى تقديم إضاءة بسيطة للمجتمع بطبيعة الأولويات والقضايا المطلوب العمل من خلالها. هنا تبادر إلى ذهنى على التو واللحظة الدكتور محمد سيد طنطاوى، فالرجل – رحمه الله – كان من قوى التنوير الحقيقية فى المجتمع، ولعلى لا أُبالغ ان قلت إنه بمجرد أن وقع الحادث الأليم كان فضيلته هو الأسبق فى التنديد به والأكثر جرأة ووضوحاً فى رفضه على نحو قاطع لا يحتمل أى تأويلات.

ذهبتُ إلى مشيخة الأزهر مساء الأربعاء ١٣ فبراير ٢٠١٠ أعرضُ على فضيلته إجراء حوار يطرح فيه رؤيته لمعالم التحرك المجتمعى خلال المرحلة القادمة، أبلغنى المسئولون بالمشيخة بأن فضيلة الإمام سيتوجه إلى نجع حمادى بنفسه لتقديم واجب العزاء لأسر الشهداء بعد يومين، أى الجمعة ١٥ فبراير، لحظات وكنت أجلس مع شيخ الأزهر وكان غارقاً وسط أوراقه



د . محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر (الراحل) فى مقابلة خاصة مع الكاتب الصحفى سامح محروس

المطلوب أن يقرأها قبل أن يتوجه إلى قنا .. وبعد محاولات من جانبى لإقناعه بهذا الحوار وسط مشاغله .. واعتذار من جانبه بسبب ضيق الوقت إتفقنا على أن يدلى بهذا التصريح الخاص الذى نشرته وقتها فى جريدة الجمهورية حيث أعرب عن استيائه الشديد من الحادث المأساوى الذى شهدته مدينة نجع حمادي. واعتبر أن الحادث لا يمكن أن يعبر عن طبيعة العلاقة بين المسلمين والأقباط كمواطنين يجمعهم وطن واحد .. ويعيشون فى محبة وسلام ووئام..

وقال الإمام الأكبر فى تصريحاته الخاصة: إن العلاقة بين المسلمين والمسيحيين فى مصر يجب أن تقوم على الأخُوة الانسانية.. وعلى التعاون على البر والتقوى.. لا على الإثم والعدوان. ..

وأضاف قائلاً:.. ونحن دائماً نقول بأن كل من يحمل الجنسية المصرية يتساوى فى الحقوق والواجبات مع غيره.. المسلم إذا أحسن يُكافأ على إحسانه.. والمسيحى إذا أحسن يُكافأ على إحسانه.. والمسلم إذا أخطأ يُحاسب على خطئه.. والمسيحى إذا أخطأ يُحاسب على خطئه.. فهناك مساواة تامة بين المسلم والمسيحى لأننا كلنا نعيش فى مصر.. وكل خير يأتى إلى مصر يأتى للمسلمين والمسيحيين. وجدد الإمام الأكبر رفضه الشديد العدوان على الآمنين مشيراً إلى أن البشر جميعهم جاءوا من أب واحد وأم واحدة. وأكد أهمية أن يسود الاحترام المتبادل والفهم الصحيح للأديان.. لأن الاختلاف فى العقائد لا يمنع التعاون أبداً.. وتلك هى الرسالة الحقيقية للأديان السماوية.. لأن العدوان على البشر مُحرم شرعاً.

(الجمهورية ١٧ يناير ٢٠١٠)

البابا شنودة الثالث

بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية

الشريعة الإسلامية لا تكره أحداً على إعتناق دين آخر



حرص قداسة البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية على المشاركة فى مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذى عُقد بالقاهرة يوم الإثنين الموافق ٢٢ فبراير ٢٠١٠ حيث بدأ قداسته كلمته بآيات اقتبسها من القرآن الكريم توضح معنى كلمة «أهل الكتاب» وشكل العلاقة بين المسلمين وغيرهم .

وأكد أهمية فهم معنى عدم الإكراه فى الدين، كما أشارت الآيات الكريمة فى سورة «البقرة» موضحاً أن من يتحمس لنشر دينه ليس عليه إلا

البلاغ وأداء الدور المنوط به فقط دون استخدام العنف أو أسلوب فظ، مشيراً إلى أن ذلك أبرز تجسيد لمقصد حرية العقيدة التى جاءت فى الشريعة الإسلامية.

وأوضح البابا شنودة أن اهتمام الشريعة الإسلامية بعدم الإكراه فى الدين هو أساس الإيمان، ويعكس علاقة الإنسان بخالقه وأن من يعتنق ديناً معيناً فهو مؤمن، والله لا يريد أن يكون المؤمن منافقاً إذا تم إجباره على دين يكرهه.

وأوضح أن أى دين أساسه الإيمان فمن يعتنق ديناً ما يصبح مؤمناً به. فالله لا يريد مجرد أعداد تؤمن شكلاً، بل الإيمان الصادق والتطبيق الفعلى للدين، مشيراً إلى أن الإكراه فى الدين يقف ضد حرية العقيدة التى دعا إليها الإسلام.

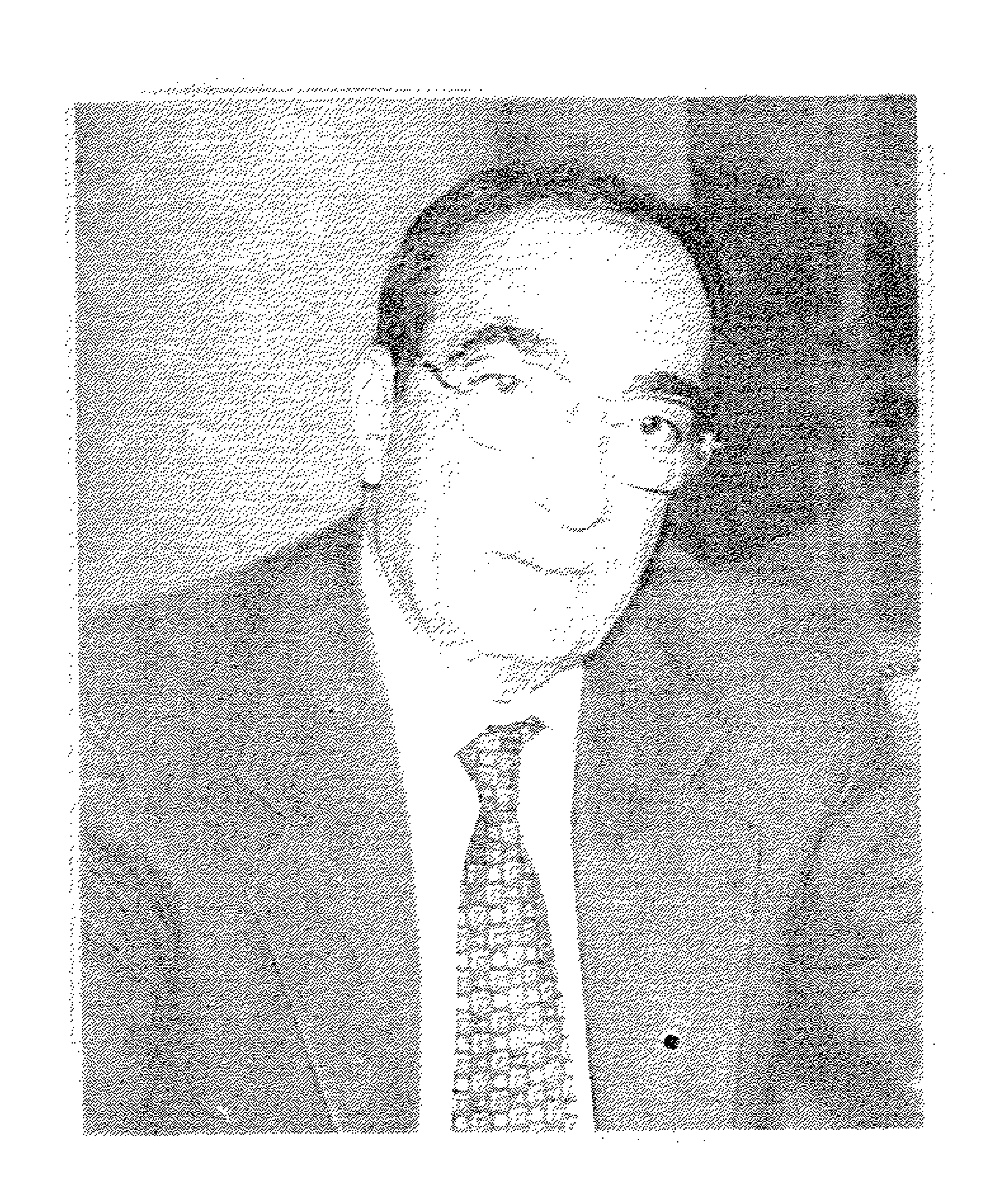
وأضاف قائلاً: الإيمان علاقة خاصة بين العبد وربه وليس من السهل الضغط أو إجبار أى شخص للإيمان بدين أو أفكار بعينها لأن ذلك يجعله يعيش بشخصية مزدوجة فى قلبه وضميره شئ، وأمام الناس يبدو شيئاً آخر.

وأكد أن الإسلام رغب فى اقتناع العقل وراحة القلب، لأنه فى ظل عدم تحقق هذين المطلبين قد يضطر الشخص للإرتداد عن دينه، وبالتالى يتعرض لأحكام يطول المجال فى الحديث فيها.

---

* الأهرام ٢٣ فبراير ٢٠١٠

د.زكريا عزمى.. لمواطنة قبطية:
مصر لا تفرق أبداً بين أبنائها



أكد الدكتور زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية ونائب الزيتون أن مصر لا تعرف التفرقة بين أبنائها أبدا على أساس الدين وأن الجميع متساوون ولا فرق بين مواطن وآخر الا بقدر اجتهاده فى عمله واخلاصه وما يقدمه من خدمة للمجتمع.

استمع الدكتور زكريا عزمى خلال اللقاء الاسبوعى الذى يعقده بالزيتون الى شكوى من مواطنة قبطية اتهمت رئيسها فى العمل بالتعنت معها ونقلها الى مكان آخر والمحت بشكل غير مباشر الى اسمها بعد أن قدمت صورة من قرار النقل.

قرأ الدكتور زكريا عزمى القرار بعناية ولفت نظر صاحبة الشكوى الى أنها ليست هى الوحيدة التى يشملها قرار النقل لافتا نظرها إلى وجود زملاء مسلمين أيضا معها شملهم القرار.

وأوضح الدكتور زكريا عزمى أنه لا يقبل بوجود أى تعنت فى العمل غير أن هذا القرار لو كان يستهدفها بشكل شخصى لكان اقتصر عليها وحدها دون غيرها من زملائها.. وأشار الدكتور عزمى الى أنه سيبحث المشكلة باهتمام حتى يحصل كل ذى حق على حقه، وشدد على رفضه تعرض أى انسان للظلم ولكنه طالب فى نفس الوقت بعدم تحميل الأمور أشياء لا تحتملها.

د. محمود حمدى زقزوق

وزير الأوقاف

نعانى من الاحتقان.. ولا وجود للفتنة الطائفية فى مصر



الحريات الدينية لم تتراجع.. ولكن المشكلة فى المتعصبين

تربطنى بالبابا شنودة علاقة أخوة صادقة.. بعيداً عن وسائل الاعلام

ليست هناك حساسيات أو تعقيدات بين الإسلام والمسيحية

تعليماتى واضحة لجميع الخطباء والأئمة:

ضرورة ترسيخ قيم التسامح والأخوة بين أبناء الوطن الواحد

الخلافات بين البشر شىء طبيعى.. ولا يجب أن نُحَمِّل المشاكل أبعاداً طائفية

هذا الرجل يمثل صوت الحكمة والعقل ويعبر بحق عن روح الوسطية.. شخصية محترمة تحظى بالقبول والتقدير من كل رجال وعلماء الدين الإسلامى والمسيحى..

ولا شك أن هذه المكانة التى يحظى بها لم تأت من فراغ.. فهو لديه رؤية واضحة للواقع الذى نعيشه.. ويقدم تصوراً واقعياً للقضاء على ما أصاب مجتمعنا من وهن وتراجع حضارى أسفر عن كثير من السلبيات التى نعانى منها.. ولذلك فإنه حينما يتحدث تكتسب كل كلمة يقولها أهمية خاصة.. فهو يشرف على وزارة تتعامل مع وجدان وضمير المصريين.. وتترامى مسئولياتها لتصل إلى أصغر نجع وقرية فى ريف وصعيد مصر من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.

فى مكتبه بالوزارة التقيت والدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف.. وعلى مدى أكثر من ساعة حاورته فى كثير من الموضوعات التى طرحتها فى إطار سلسلة من الحوارات حول «المواطنة.. ومستقبل الوحدة الوطنية».. وإلى تفاصيل الحوار...

- **قلت للدكتور محمود حمدى زقزوق: تزايد الحديث خلال الفترة الماضية عن الوحدة الوطنية، والمواطنة، والعلاقة بين المسلمين والأقباط، فكيف ترى العلاقة بين أبناء الأمة الواحدة؟**

– قال: العلاقة بين المسلمين والأقباط على مدى القرون علاقة متينة ووطيدة.. وهى علاقة مواطنة ومشاركة.. وليست القضية فى أن هناك



د . محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف يدلى بحديث خاص لـ (سامح محروس)

أغلبية تتعامل مع أقلية.. ولكن هناك مصريين يتعاملون مع بعضهم البعض. تلك هى القيم التى تربينا عليها.. ولم يكن هناك فى فترة الطفولة التى عشناها أى شئ يعكر صفو الوحدة الوطنية.. وأذكر عندما كنت طفلاً.. كنت أسمع صوت المؤذن وجرس الكنيسة.. ولا أجد تناقضاً على الإطلاق لأن الجميع مصريون.. هذا يتعبد فى الكنيسة.. والآخر يتعبد فى المسجد.. والعقيدة شئ خاص بكل فرد ولا سلطان لأحد عليه.. ولا يجوز أن تحكم على معتقدات الناس وما يكنون فى ضمائرهم.. لأن هذا الأمر يتصل بالعلاقة بين الفرد والله تعالى.

ومن ناحية أخرى أقول : إن الإسلام فى تعاليمه يحض على الأخوة بين أبناء الأديان كلهم.. ولذلك فإن الإسلام يأمر المسلم بأن يؤمن بكل أنبياء

الله وما أُنزل عليهم من وحى.. والقرآن الكريم يقول: «لا نفرق بين أحد من رسله».. كما أن القرآن ملئ بالآيات التى تبين لنا مكانة السيد المسيح عليه السلام والسيدة العذراء مريم.. وهناك سورة باسم مريم.. وهى المرأة الوحيدة التى ذكرت باسمها فى القرآن الكريم وهى سيدة نساء العالمين.. وهذا يدل على مدى تقدير الإسلام للسيدة مريم والسيد المسيح. نحن من وجهة النظر الإسلامية البحتة.. ليس هناك أى حساسيات أو تعقيدات بين الإسلام والمسيحية.. وبالتالى المسلمون مطالبون بأن يتعاملوا مع إخوانهم المسيحيين على هذا النحو من الأخوة والمحبة التى أشار إليها القرآن الكريم فى قوله تعالى: «ولتجدن أقربهم مودة الذين آمنوا والذين قالو إنا نصارى ...». والرسول قال: «استوصوا بالقبط خيرا».. ولذلك أقول إن الظروف التى طرأت على المجتمع فى الفترة الأخيرة غريبة على البيئة المصرية الأصيلة.. ودخيلة على مجتمعنا.

- **إذن هل تعتقد أن ثمة تغييراً طرأ على طبيعة الشخصية المصرية مما جعلها أقل تسامحاً خلال الفترة الماضية؟**

– قال الدكتور محمود حمدى زقزوق: هناك عناصر يهمها إثارة الفتنة بين الحين والآخر، ولا تريد لهذا المجتمع الاستقرار ولا الرخاء.. ولذلك فإننا ينبغى أن نتكاتف جميعاً.. مسلمين وأقباطاً.. حتى لا نُمَكِّن هؤلاء من الوصول إلى أهدافهم التى هى ضد مصلحة الوطن الذى ننتمى إليه.

- **ولكن هل تراجعت مساحة الحريات الدينية فى المجتمع؟**

- قال الدكتور محمود حمدى زقزوق: الحرية الدينية.. بمعنى حرية ممارسة الشعائر.. ليس هناك تحديد لها على الإطلاق.. ولا يستطيع أحد أن يمنع المسيحى من الذهاب إلى الكنيسة.. أو يمنع المسلم من الذهاب إلى المسجد للتعبد فيه.. هذا ما يتعلق بمساحة الحرية الدينية.. وممارسة الشعائر الدينية.. ولكن هناك أناساً متعصبين دينياً.. وهذا أمر لا يقره الإسلام.. ولا المسيحية على الإطلاق.. التعصب موجود لدى بعض الأفراد على كلا الجانبين.. ولكن لا يجوز للغالبية العظمى أن يتيحوا لهؤلاء المتعصبين الفرصة لتعكير صفو هذا المجتمع.. لأن هذا المجتمع يريد أن ينهض ويتقدم ويزدهر.. وهذا لن يكون إلا عندما نقف جميعاً مسلمين ومسيحيين صفاً واحداً من أجل حماية هذا الوطن من هذه المؤامرات حتى يتحقق ما نصبو إليه جميعاً من تقدم وازدهار.. ولذلك نحن فيما يتعلق بمساجد الوزارة.. لا نقبل على الإطلاق أن يتحدث إمام ضد الأقباط.. ولو حدث يُحال الإمام للتحقيق فوراً.. وربما يصل الأمر إلى منعه من الخطابة.. ونحن حريصون كل الحرص على عدم جرح شعور أى إنسان متدين مسلماً كان أم مسيحياً.

- **ولكن لماذا يتم تحميل أى خلاف يتصادف أن يكون أحد طرفيه مسلماً والآخر مسيحياً أبعاداً طائفية؟**

- قال الدكتور محمود حمدى زقزوق : الخلافات شيء طبيعى فى أى مجتمع من المجتمعات.. لقد خلق الله الناس مختلفين وكما يقول القرآن الكريم: «ولا يزالون مختلفين.. إلا من رحم ربك».. فالتنوع هو سنة الحياة..

والتعددية الدينية والثقافية أمر مقرر فى الإسلام.. وهذا ما أقره النبى فى صحيفة المدينة حين هاجر إليها وأصدر صحيفة المدينة التى أكدت حقوق الإنسان المتساوية لكل سكان المدينة من مسلمين ويهود ووثنيين.. لا فرق بين إنسان وآخر فى الحقوق والواجبات.. الكل له نفس الحقوق وعليه نفس الالتزامات والمسئوليات .. إذن الحساسية تحدث من ضعاف النفوس.. هناك الخير بجانب الشر.. وتلك هى سنة الحياة.. ولذلك نرى أحياناً أن يحدث نزاع بين مسلم ومسلم ويتطور الأمر إلى القتل.. إنها جريمة يأخذ القضاء مجراه فيها ولا توجد مشكلة.. وقد يحدث خلاف بين مسيحى ومسيحى.. وربما يصل أيضا إلى القتل.. نفس الشئ نجده حين يحدث خلاف بين مسلم ومسيحى ويُقتل أى إنسان من أى من الجانبين.. تلك جريمة.. يجب أن نضعها فى حدودها الطبيعية.. ولا يجوز أن نعزو ذلك إلى الفتنة الطائفية.. هذا أمر يصدر من أناس غير مسئولين وغير حريصين على مصلحة هذا البلد.. فى كل مرة إذا حدث خلاف بين مسلم ومسيحى.. هذا أمر عادى.. وقد يكون الحادث جنائياً.. فليأخذ القضاء مجراه.. وليس هناك أى مبرر على الاطلاق أن نقول إن هذه فتنة طائفية.. أو تمييز عنصرى ضد المسيحيين.

ويستطرد الدكتور زقزوق قائلاً: فى جريمة نجع حمادى.. تم القبض على الجناة.. وسيقدمون للمحاكمة (*) والقضاء المصرى عادل. ولكن المشكلة أن هناك حساسيات ومؤثرات حدثت قبل ذلك.. عندما اتهم شاب مسيحى باغتصاب طفلة.. مما جعل هناك ترسيبات.. ولكن هذا لا يبرر أبداً ارتكاب جريمة قتل ضد المسيحيين.. خاصة أن الشاب المُتهم أيضا يُحاكم.. وأى دولة متحضرة تحترم القضاء والقانون.

- **هل نحن بصدد فتنة طائفية.. أم احتقان طائفى.. أم مناخ طائفى؟**

- قال الدكتور محمود حمدى زقزوق: هناك احتقان.. ولكنه لا يرقى أبداً إلى مستوى الفتنة الطائفية.. وقد نرى هذا الاحتقان أيضاً بين مسلمين ومسلمين، أو مسيحيين ومسيحيين.. ولذلك فإنه يجب أن تُوضع الأمور فى إطارها الطبيعى.. وهذا يحتاج إلى عقلاء من الجانبين وهم عليهم مسئولية كبيرة جداً تتمثل فى أن يلفتوا نظر أتباع الديانتين إلى المسائل على حقيقتها.. حتى لا تتطور الأمور إلى ما فيه ضرر المجتمع.. ولذلك فإن العلاج يتمثل فى التوعية على الجانبين. وهنا أذكر أن وزارة الأوقاف لديها ١٠٥ آلاف مسجد وزاوية.. وأكرر أن أى إمام يصدر عنه أى

---

* بدأت محكمة جنايات أمن الدولة طوارئ بقنا يوم السبت ٢٠ مارس ٢٠١٠ أولى جلسات النظر فى محاكمة المجرمين الثلاثة فى مذبحة نجع حمادى والتى راح ضحيتها ٦ قتلى من الأقباط وشرطى مسلم وأصيب العشرات ليلة الاحتفال بعيد الميلاد المجيد ٦ يناير ٢٠١٠ ، وقررت المحكمة تأجيل نظر القضية إلى اليوم التالى لسماع شهود الإثبات، ومازالت القضية منظورة أمام المحكمة حتى لحظة كتابة هذه السطور.

شيء يجرح شعور المسيحيين نوقفه عند حده فوراً وهناك تعليمات جدية وواضحة.. تؤكد ضرورة ترسيخ قيم التسامح والأخوة والمواطنة والمشاركة بين ابناء الوطن الواحد. لقد استغلت بعض الفضائيات فى الفترة الأخيرة هذه الأحداث كُرهاً فى مصر.. وصورتها على أنها فتنة طائفية وتريد أن تُشعلها ناراً.. وقد شاركتها فى ذلك بعض الصحف الخاصة.. وهنا أتساءل: لمصلحة من هذا؟

لابد أن يفكر كل إنسان مصرى يعيش على أرض هذا الوطن.. إنه حين يتحدث عن فتنة طائفية بلا مبرر فانه يضر هذا المجتمع ويجرنا إلى مشاكل لا يعلم مداها إلا الله.

- **إذن من أين يبدأ الحل من وجهة نظرك؟**

- قال الدكتور محمود حمدى زقزوق: الإعلام المقروء والمسموع عليه دور.. وأيضاً التعليم عليه دور أساسى.. ولابد أن نغرس فى نفوس الأطفال قيم المواطنة والتسامح والأخوة والمشاركة بين أبناء الوطن الواحد بصرف النظر عن الدين. يجب أن يدرك الجميع أن العقيدة.. شيء بين الإنسان والله.. ولا يجوز لنا أن نحكم على عقائد الناس.. ولنا أصدقاء كثيرون من المسيحيين. وأنا شخصياً عندما سكنت فى المرحلة الثانوية.. كنت أسكن لدى الأخوة المسيحيين فى المنصورة.. ووجدتُ تسامُحاً كبيراً.. وكان صاحب البيت يفتح الراديو كل يوم الساعة السادسة صباحاً على القرآن دون أن نطلب منه ذلك.. ومازلت أذكر هذا الأمر.. وعندما حضرت إلى

القاهرة فى المرحلة الجامعية كنت أسكن فى عمارة يملكها أحد الأخوة الأقباط فى عبده باشا.. وعلاقتنا به متينة جداً.. ولذلك أنا مندهش من هذا التطور الذى حدث.. وهذا ليس فى صالح هذا البلد.

- **تزايد خلال الفترة الماضية الحديث عن ضرورة تطوير وتجديد الخطاب الدينى.. كيف تنظر إلى هذا الأمر؟ وما هى حدود ذلك التطوير والتجديد؟**

– قال وزير الأوقاف: لنا فترة نتحدث عن تطوير الخطاب الدينى وتجديده.. وهذه القضية ليست مسألة وقتية.. وربما يفهم البعض أن هذه مسألة موسمية وينتهى الأمر.. ولكنى أؤكد هنا أن التطوير مسألة مستمرة وسياسة ثابتة فى الوزارة وتخضع لظروف الزمان والمكان وتطور العصر.. ولابد أن يستقر فى الأذهان أن ما كان ملائماً لعصر سابق لا يجوز أن يستمر فى هذا العصر.. لابد أن يتلاءم الخطاب الدينى مع مقتضيات العصر والظروف التى يمر بها المجتمع.

- **وما الدور الذى تقوم به وزارة الأوقاف بالتعاون مع الأزهر والكنيسة.. لتقريب وجهات النظر بين أتباع الديانتين المسيحية والإسلامية؟**

– قال الدكتور محمود حمدى زقزوق: علاقتنا بقداسة البابا شنودة الثالث والأخوة الكرام المحيطين به متينة جداً.. وسأعطيك مثالاً على ذلك: نحن نعقد كل عام مؤتمراً إسلامياً عالمياً.. يحضره ممثلون عن ٩٠ دولة من الدول الإسلامية وغير الإسلامية. ومن جانبى أحرص على دعوة قداسة

البابا .. حتى يرى كل الحضور الذين أتوا من كل مكان فى العالم مدى ما **يربط المسيحيين بالمسلمين من روابط لا يمكن أن تزلزلها أحداث عابرة ..** ويقوم قداسة البابا فى هذا المؤتمر بإلقاء كلمة فى الافتتاح .. وتحوز إعجاب المسلمين والمسيحيين على السواء . وإن شاء الله يحضر البابا يوم ٢٢ فبراير القادم للمشاركة فى مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية كالعهد به دائماً لتحوز كلمته إعجاب الجميع(*)

- **وهل تعتقد أن لقاءات الشيوخ والقساوسة فى مثل تلك اللقاءات العامة تثمر عن شئ؟**

– قال الدكتور محمود حمدى زقزوق: طبعاً تثمر .. لقد زارنى قداسة البابا شنودة الثالث فى عيد الأضحى الماضى .. وأنا لم أكن أتصور أنه سيأتى وكنت مُشفقاً عليه خاصة بعد عودته من رحلته العلاجية بالولايات المتحدة .. ومع ذلك فإنه أصر على الحضور .. وهو يحرص كل عيد على أن يأتى لتهنئتنا .. وتلك عادة لا تنقطع إن شاء الله .. ويتساءل الدكتور زقزوق: هذا ليه؟

– ويجيب قائلاً: لأن تلك علاقة وثيقة جداً جداً بها كل الحب والإخلاص ولذلك حين أتحدث معه بعيداً عن الإعلام .. أشعر بأنه أخ

* شارك البابا شنودة الثالث بالفعل فى أعمال هذا المؤتمر وألقى كلمة ركز فيها على قضية الحريات الدينية، وأشار إلى أن الشريعة الاسلامية لا تُكره أحداً على اعتناق دين آخر . (راجع صـــ ٢١من هذا الكتاب)

يتحدث مع أخيه بصرف النظر عن مسلم ومسيحى.. هذا مصرى يتحدث مع مصرى.. ودائماً أقول عبارته الشهيرة: مصر ليست وطناً نعيش فيه.. بل وطن يعيش فينا.

الدين للديان جل جلاله.. والدين لله والوطن للجميع.. ففى حرب أكتوبر ١٩٧٣ سال دم المسيحى مع المسلم ودافعا معاً عن تراب هذا البلد. وأذكر أن شيخ الأزهر تحدث مرة عن أحد أقاربه فى حرب ١٩٧٣ وقد تعرض للجرح.. والذى حمله على كتفه هو زميله الجندى المسيحى حتى أوصله إلى مكان العلاج.. تلك هى الروح المصرية، ونحن نحتاج أن تكون لدى أجيالنا الجديدة توعية على جميع المستويات.. لأننا نرى حالياً اتجاهاً غريب الشكل.. الولد الصغير يطلع يقول هذا مسلم وهذا مسيحى.. ولذلك لابد من دور المدرسة والإعلام.. خاصة أن التليفزيون يدخل كل بيت بلا استئذان.. ويضاف إلى ذلك الخطاب الدينى.. وتلك كلها مجموعة متكاملة ولا يجوز أن نلقى بالعبء على جهة واحدة.. فيما تواصل الجهة الأخرى عمل التخريب.. فإذا كان الخطاب الدينى معتدلاً والإعلام غير ملتزم.. فإن ما سيقال فى المساجد لن يؤتى أثره.. والعالم كله قرية كونية صغيرة. ومن

المقرر أن إلتقى خلال أيام بوفد لجنة الحريات بالكونجرس الأمريكى (*) .. وبطبيعة الحال ستكون أحداث نجع حمادى على رأس المسائل التى سيثيرونها .. شيء يدعو إلى الألم والحزن .. ولذلك عندما ذهبت مع شيخ الأزهر إلى نجع حمادى .. وجدت الأمر مؤسفاً .. لأنه لا يمكن أن نقول إن الفقر هو الذى أحدث ذلك .. الناس هناك حالتها المادية ميسورة .. وهناك حركة تجارية .. ويجب أن ندرك أن أى شيء يقال عن الفتنة الطائفية سيضرب السياحة .. وهذا يعنى أن الفنادق ستصبح خالية .. وهذا سيصيب الاثنين .. المسلم والمسيحى.

- **هذا الأمر يقودنا للحديث عن جدوى حوار الأديان .. وهل فشل هذا الحوار فى تحقيق الهدف المراد منه وهو التقارب بين أتباع الأديان المختلفة؟**

– قال الدكتور محمود حمدى زقزوق: أشارك فى مؤتمرات حوار الأديان منذ أكثر من ٣٠ سنة فى مختلف البلاد .. وسأشارك فى مؤتمر الحوار الذى يعقد فى شهر مارس المقبل بالفلبين (**) حوار الأديان لم

---

* بدأ وفد الحريات الدينية الأمريكى والذى يضم ٩ أعضاء من لجنة الحريات الدينية زيارته لمصر يوم السبت ٢٣ يناير ٢٠١٠ حيث طلب من الجهات المعنية زيارة مدينة نجع حمادى للإطلاع على ملابسات الحادث الأخير، إلا أن طلبه قوبل بالرفض مع الاكتفاء فقط بإجراء لقاءات مع المسئولين. وقد اعتذر البابا شنودة الثالث عن عدم لقاء الوفد وأكد رفض الكنيسة القبطية تدخل أطراف أجنبية فى الشئون الداخلية المصرية. والتقى الوفد مع قيادات بالمجلس القومى لحقوق الإنسان ووزارتى الخارجية والداخلية والنائب العام وممثلين عن الأزهر والكنيسة ونشطاء حقوقيين. والجدير بالذكر أن لجنة الحريات الدينية تعد لجنة مستقلة ذات صفة استشارية تصدر توصيات إلى الكونجرس والإدارة الأمريكية.

** شارك الوزير فى مؤتمر حوار الأديان الذى عُقد بالعاصمة الفلبينية مانيلا خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٠ مارس ٢٠١٠

يفشل.. ولكن هناك نقطة ضعف.. تتمثل فى أن النُخب المُشاركة تخرج من مؤتمرات حوارات الأديان متفاهمين.. لكن ثمار هذه المؤتمرات لا تصل إلى القاعدة العريضة. وتظل هذه الثمار حبيسة القاعات المغلقة.. وقد أثرت هذه المشكلة العام الماضى فى اجتماع المائدة المستديرة التى تقام على هامش مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. والقضية هى كيف يمكن توصيل نتائج وثمار مؤتمرات حوار الأديان المختلفة إلى جمهور الناس.. هناك تفكير فى ذلك.. والبعض يقول ينبغى ألا نكتفى بالكلام.. إنما يجب اتخاذ إجراءات مثل تنظيم معارض متبادلة مثل معارض للحضارة الإسلامية فى الغرب.. أو معارض لكنوز الفن والتراث المسيحى على مدار القرون المختلفة فى الدول الإسلامية. والأجانب ينبهرون بالأثريات.

لقد زارنى مؤخراً رئيس وزراء هولندا الأسبق.. وما أن جلس هنا حتى وجد زخارف على الجدران.. ثم نظر إلى السقف فوجد زخارف مماثلة.. فما كان منه إلا أن وقف وانحنى احتراماً وتقديراً لهذا الفن.. ولذلك أرى أن الفن القبطى والإسلامى يمكن أن يكون جسراً للتواصل بين أهل الأديان.. ونحن فى وزارة الأوقاف على أتم استعداد للتعاون على أبعد الحدود مع أى جهة للمشاركة فى عمل مثمر لتقريب وجهات النظر وتربية الشباب من الجانبين على قيم المواطنة والمشاركة والأخوة.. وقمنا بالأمس

بتوزيع منشور على جميع مديريات الأوقاف بضرورة أن يتناول الخطباء فى خطبهم قيم التسامح والأخوة.

- ويختتم الوزير حديثه قائلاً: الوزارة تشرف على ٨٠ ألف مسجد و٢٤ ألف زاوية.. حتى لا ينطلق صوت متطرف يدعو للإرهاب ويثير الناس.. ويقتبس من الشاعر محمد الأسمر قوله:

نحن أنتم وأنتم نحن *** كالعينين لا فرق بين عين وأخرى

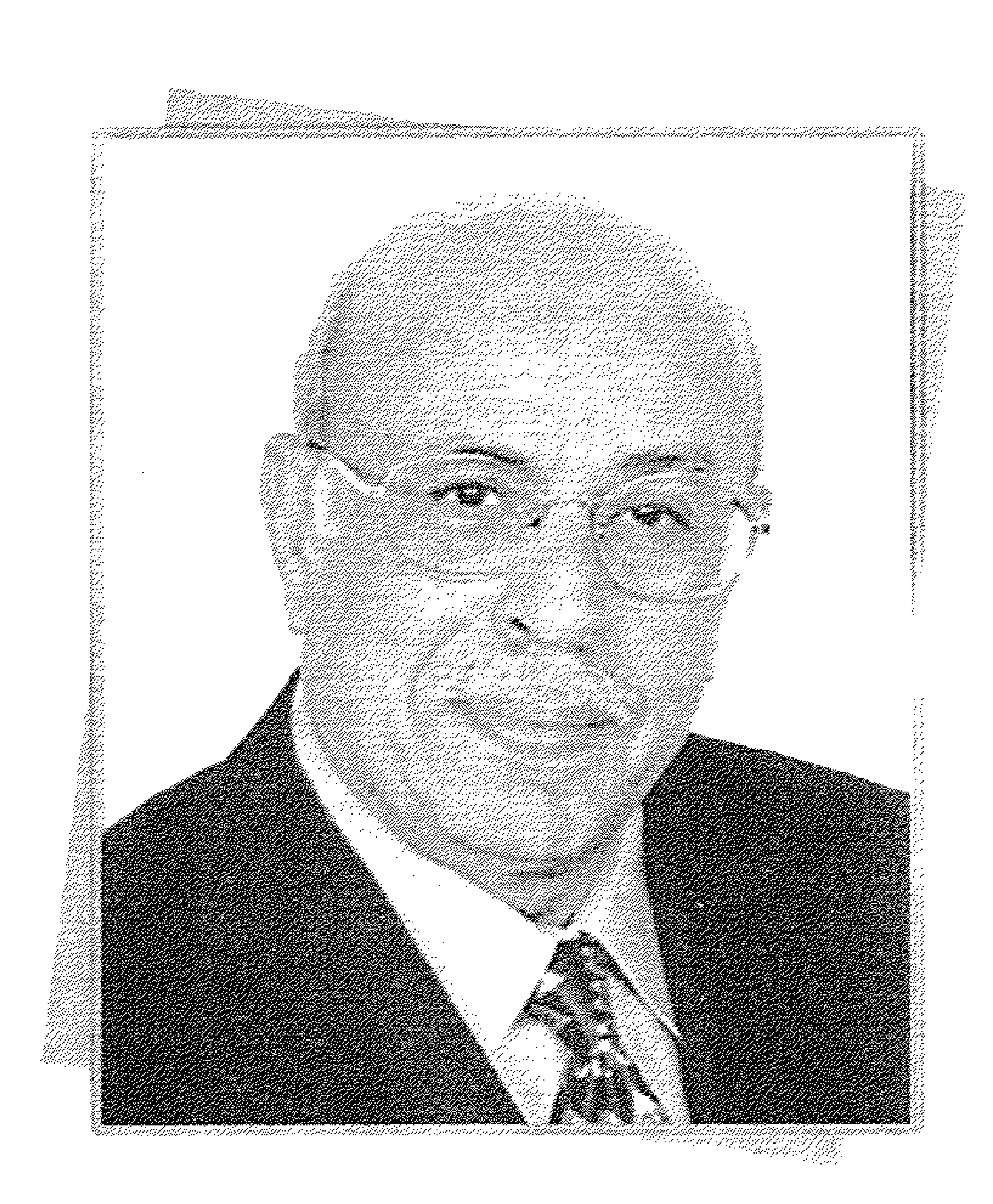
- ويعلق الدكتور محمود حمدى زقزوق على هذا البيت بقوله: تلك هى القيم التى كانت سائدة فى الزمن الجميل.. ونحن فى أشد الحاجة لنستعيدها.. ولنعمل معاً من أجل هذا الوطن.. لأن تلك هى بلدنا.. ولابد أن نحافظ عليها.

الجمهورية ٢٤ يناير ٢٠١٠

د. مفيد شهاب

وزير الشئون القانونية والمجالس النيابية

المواطنة أقوى من أى نصوص لأنها حقيقة نعيشها



- ندرس أكثر من سيناريو لتنظيم بناء الكنائس.. منها مشروع قانون دور العبادة الموحد
- مصر لا تعرف الطائفية بنص الدستور والواقع
- الخطأ وارد.. والظلم يتعرض له المسلم والقبطى على حد سواء
- لا توجد أى سياسة حكومية لشغل الوظائف على أساس الدين

هو فقيه دستورى.. وأستاذ للقانون ورجل علم وثقافة.. تخرج على يديه الآلاف من رجال القانون والمئات من الصحفيين والأساتذة ورجال المجتمع الذين يتبوءون حالياً مواقع مرموقة.

عطاؤه العلمى والفكرى لا يعرف حدوداً.. ولم تحده قيود رسمية أو حكومية تفرض عليه أعباء والتزامات ومواعيد ومقابلات..

كان أحد أبرز أعضاء الوفد المصرى الذى خاض معركة التحكيم الدولى لاسترداد طابا.

يجد متعته فى الحوار مع أبنائه وتلاميذه.. وكاتب هذه السطور هو أحد هؤلاء التلاميذ الذين يربطهم به حوار شامل وممتد منذ السنوات الأولى بكلية الإعلام جامعة القاهرة فى مطلع التسعينيات من القرن الماضى حيث كان يدرس مادة القانون الدولى.

الشخصية التى نحاورها ليست فى حاجة إلى مقدمات طويلة لأن سيرته وسجله العلمى والوطنى حافل بالكثير.

عندما بدأت فى تقديم هذه السلسلة من الحوارات كنت أتمنى أن يكون أول المتحدثين ليقينى بأهمية كل كلمة يقولها كأستاذ ومفكر ووزير فى الحكومة غير أن ظروف عمله وارتباطاته حالت دون إجراء هذا الحوار فى الوقت الذى كنت أخطط له حتى جاءت الفرصة قبل أيام واقتنصت ساعة كاملة من وقت الدكتور مفيد شهاب وزير الشئون القانونية والمجالس النيابية.. ليقدم لنا شهادته ورؤيته للكثير من القضايا الحيوية.. وتلك هى الحصيلة..

- **قلت للدكتور مفيد شهاب: متى تتحول المواطنة من نص دستورى إلى واقع عملى فى الحياة؟**

- قال: لا أتصور أن النص الدستورى فى المادة الأولى والذى يقول إن مصر دولة تقوم على مبدأ المواطنة.. انه بدون هذا النص لا توجد مواطنة، فالمواطنة كمفهوم ومبدأ أقوى من أى نص دستورى أو تشريعى لأنها تعتبر فى الحقيقة ألف باء أو أساس الحريات وحقوق الإنسان وهذه قضية قديمة قدم البشرية، ومنذ أن نشأت البشرية والإنسان يسعى إلى تأكيد حقه فى الحياة وما يرتبط بها من حقوق وبناء عليه فإن تاريخ الكفاح البشرى يرتبط بقضية تأكيد الحريات وحقوق الإنسان الأساسية وفى مقدمتها الحق فى المساواة بين جميع المواطنين فى مختلف الحقوق والواجبات.. هذا المفهوم قديم قدم الإنسان منذ نشأة الخليقة والإنسان يسعى لتأكيد هذا المفهوم: الحق فى الحياة وما يرتبط به.. أى أن يكون لى نفس الحقوق التى يتمتع بها غيرى ممن يعيش معى فى مكان واحد تحت مظلة واحدة: وقد تكون دولة أو مدينة أو أيا ما كان .. وكلما كانت البشرية تتقدم وترتقى أكثر فى نظرتها وتعاملاتها مع الإنسان كلما ارتقى هذا المفهوم أكثر.. ثم جاءت الأديان السماوية كلها لتدعو إلى إعلان مبدأ احترام حق الإنسان فى الحياة وما يرتبط بهذا الحق من حقوق وحريات فى مقدمتها الحق فى المساواة بين الناس. وبعد الأيان السماوية جاءت مواثيق حقوق الإنسان والمبادئ التى أعلنتها ثورة الشعب الانجليزى ضد الملك جون والثورتان الأمريكية والفرنسية. جاءت هذه الثورات كلها نتيجة ممارسات تفرق بين المواطنين، وتمييز على أساس طبقى ولا تحترم حقوقهم فى

المساواة فيما بينهم، ثم جاءت بعد ذلك مواثيق دولية عالمية مثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨ الذى يرصد حقوق الإنسان التى يجب على كل دول العالم أن تكفلها سواء كانت حقوقا مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.. وجاءت الدساتير والقوانين فى مختلف دول العالم لتفرد كلها أبواباً وفصولاً ونصوصاً خاصة بالحقوق والحريات الاساسية ويأتى فى قمة هذه الحقوق والحريات «المواطنة» والتى تعنى أن كل من ينتمى إلى الوطن من حقه أن تكون له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات. شأن باقى المواطنين دون تفرقة بين مواطن وآخر بسبب الجنس أو اللغة أوالدين أو العرق أو الفكر السياسى.. أنا مواطن إذن لابد أن أحصل على نفس المعاملة التى يحصل عليها الآخرون.

يستطرد الدكتور شهاب قائلاً: ما أريد أن أصل إليه من هذه المقدمة أن مفهوم المواطنة هذا الذى جاء به الدستور المصرى فى تعديل ٢٠٠٧ ليؤكده ويضعه فى المادة الأولى باعتباره مقوماً أساسياً تقوم عليه جمهورية مصر العربية كان قائماً بالفعل فى حياتنا ومجتمعنا وإنما أراد الدستور أن يؤكد ومنذ السطور الأولى فيه أن المواطنة تعد المقوم الأساسى الذى تقوم عليه الدولة.

وعندما يأتى الدستور فى باب بأكمله بالداخل ليتحدث عن الحقوق والحريات فهو فى الحقيقة يرتب النتائج على مفهوم المواطنة، فالمادة الأولى تقول: إن جمهورية مصر العربية تقوم على المواطنة.. وبعد ذلك فى مواد الحريات اعتباراً من المادة رقم ٤٠ يدخل فى تفاصيل الحقوق والحريات التى يتمتع بها جميع المواطنين. مرة أخرى أقول إنه لا يتصور أن يكون

هناك دستور أو نظام ما فى أى دولة متحضرة إلا ويكون قائماً أو مرتكزاً على مبدأ المواطنة الذى يجعل كل من ينتمى إلى الوطن له الحق فى التمتع بكل الحقوق والحريات المكفولة لباقى المواطنين دون أية تفرقة.

- **طالما كان الأمر كذلك ففكرة المواطنة ليست جديدة علينا؟**

– قال الدكتور مفيد شهاب: المواطنة من حيث المبدأ ليست جديدة علينا وليست محل شك بأى حال من الأحوال، وإذا كان هناك حرص على النص عليها عند التعديل الدستورى فإنما كان ذلك لتأكيد مفاهيم كانت قائمة من خلال النصوص التى تحدد الحقوق والواجبات باعتبارها نتائج للمبدأ فارتؤى أنه من المناسب إلى جانب التفاصيل والنتائج أن تكون المادة الأولى إشارة للمبدأ ذاته فى وضوح يُعلى من هذا المبدأ.. وإنما سواء تم النص على هذا المفهوم صراحة أو بدون النص غير صراحة فهو قائم عُرفاً وممارسة فى مختلف الدول.

- **وما تقييمك للمناخ الحالى فى مصر.. هل نحن نعانى من فتنة بين المواطنين أم احتقان طائفى أم ماذا؟**

– قال الدكتور مفيد شهاب: لا أؤمن بأن هناك فتنة أبداً ولا توجد فتنة طائفية فى مصر. الطائفية تعنى وجود عدة طوائف وكل طائفة منكفئة على نفسها ولها تنظيم خاص بها يجعلها تنتمى لجماعة خاصة وتمارس حياتها بعيدة عن الأخرى ويكون لها نظم وحقوق تختلف عن نظم وحقوق الجماعات الأخرى كما هو معمول به فى لبنان والعراق.. فالدستور فى لبنان يقول إن الرئيس ينتمى إلى الطائفة المارونية ورئيس الوزراء من السُنّة ورئيس مجلس النواب يكون من الشيعة وما إلى ذلك.. تلك الأمور

اسميها طائفية، وهى تعنى أن يتم منح وضع خاص لكل طائفة قائمة على الناحية العرقية ولها ذاتية خاصة بها تختلف عن الباقين وتعيش داخل مجتمع خاص بها، وتلك طوائف مختلفة وهم منقسمون على أنفسهم ومتفرعون وإنما يحاولون تنظيم أمورهم باعتبارهم يعيشون تحت سماء دولة واحدة. وبهذا المفهوم ليس لدينا طائفية فى مصر إنما هى موجودة فى العراق والصومال أيضاً وليست موجودة عندنا لا بنص الدستور ولا فى الواقع.

- **قلت مقاطعا: ولكن هذا لا ينفى وجود مشاكل فى المجتمع؟**

– قال الدكتور مفيد شهاب: نعم.. هناك ممارسات خاطئة تحدث هنا أو هناك أو تعصب أو تفرقة تحدث من شخص هنا أو هناك أو خطاب دينى متعصب مسيء فى مسجد أو كنيسة. هناك مظاهر عدم تسامح نجدها من بعض الأفراد أو المؤسسات وهى حالات فردية لا أستطيع أن أقول إنها ظاهرة. مجتمعنا ككل ليس مبنيا على الطائفية ولا يمكن أن يُبنى عليها.. وعليه أرفض أن تكون مصر مجتمعا يقوم على الطائفية لأنها غير موجودة ولا وجود بالتالى للفتنة الطائفية، إنما هناك ممارسات فردية خاطئة تحدث وتظهر من آن لآخر سببها وجود عناصر تنشر الفكر المتطرف أو المتعصب فتخلق جواً من الاحتقان هنا أو هناك ليس كظاهرة وإنما فى صورة حالة معينة وتنتهى.

صحيح اننا رأينا بعض الممارسات الخاطئة.. وإنما العلاج كما قال الرئيس مبارك فى خطابه فى عيد الشرطة: على المفكرين والمثقفين أن يتدارسوا كيفية نشر المزيد والمزيد من التسامح وروح قبول الآخر ورفض

التطرف فى الخطاب الدينى الذى نجده أحياناً متطرفاً فى مسجد أو كنيسة أو من أحد الدعاة المسلمين أو أحد القساوسة. تلك حالات نشاز استثنائية لا تعبر عن توجه لدى المسلمين ولا الأقباط بل اننا كلنا نتعامل فيما بيننا دون أن نسأل: هل أنت قبطى أم مسلم؟ وليس للدين أى دخل عندما نتحدث عن الحقوق والواجبات لأن الدين علاقة بين الإنسان وربه ولا دخل له فى العلاقات بيننا كمواطنين.. أنا أتعامل معك كمواطن بغض النظر عن دينك.

أرفض إذن الحديث عن وجود طائفية أو فتنة فى مصر ولكنى أعترف بأن هناك بعض الممارسات الخاطئة المتطرفة المتعصبة التى تحدث وتؤثر وأنه يجب تحليل أسبابها ودراسة وسائل عدم انتشارها وتلك مسئولية المفكرين والمثقفين وأجهزة الإعلام والثقافة التى يجب أن تعمل على تأكيد روح الانتماء الجماعى.. وأن تؤكد مفهوم قبول الآخر ومفهوم التسامح.. وأن تؤكد فى الممارسة ما قامت عليه العلاقات دائما بين كل الأجناس والأديان داخل مصر من أن الدين لله والوطن للجميع.

- **وماذا عن أسلوب تعامل الدولة نفسها فى اختيار المسيحيين لشغل المواقع المختلفة.. وألا يدخل الدين فى تلك المسألة كمعيار؟**

- قال الدكتور مفيد شهاب: لا يوجد أى تمييز من جانب الدولة، والدولة ملتزمة بذلك لأن هذا الأمر يمثل أحد ثوابتها المنصوص عليها فى دستورها وتشريعاتها.. لا نفرق بين المواطنين على أساس الدين.. فمن حق كل إنسان أن يتقدم لشغل الوظيفة التى يستحقها وإذا كانت الأخطاء واردة فهى استثناء لا يُقاس عليه ولا يجب تعميمه.. فمثلاً إذا كان هناك خمسة

أو ستة مواطنين تقدموا لشغل وظيفة ثم يشكو مواطن قبطى من أن شخصا يليه فى الترتيب فاز بشغل هذه الوظيفة.. فهذا الأمر يحدث مع المسلم أيضاً وتلك ممارسة خاطئة والقضاء يُصحح الأخطاء ويزيل الظلم الذى يقع على المسلم أو على القبطى.. عندما يقول انسان إنه كان الأحق بتلك الوظيفة فليذهب إلى القضاء ليعطيه حقه. ولكن عندما نتساءل: هل توجد سياسة لدى الحكومة تقوم على التعصب؟

- الاجابة: قولاً واحداً.. لا.

هل يشترط لشغل الوظائف أن يكون هذا مسيحياً أو مسلماً؟

- قولاً واحداً.. لا.

هل يتم وضع أى معايير مثل الدين للتفرقة بين الناس؟

- قولاً واحداً.. لا.

هل تقع فى بعض الأحيان تفرقة يحصل من خلالها غير المستحق على وظيفة شخص آخر أحق منه؟

- الاجابة: نعم.. هذا وارد وهذا ظلم وخطأ وقد يحدث ويتعرض له المسلم والقبطى.. وكل منهما له الحق المطلق فى رفع الظلم وان يلجأ إلى القضاء ليعطيه حقه، وإنما عندما نعرف الخطأ نبادر باصلاحه على الفور إما اداريا أو قضائيا.. وتلك كلها فى النهاية أحوال فردية لا يُقاس عليها ولا تُعمم.. نحن لسنا لبنان لنوزع الوظائف بأسلوب الحصص كما يفعلون بين السُنّة والشيعة.. هل يحدث هذا عندنا؟

- الاجابة: لا.

- **نتحدث عن موضوع بناء الكنائس.. لماذا لا تسعى الحكومة إلى وضع تشريع واضح ينظم تلك العملية.. خاصة بعد أن أصبح هذا الملف من أكثر الأسباب المثيرة للمشاكل الطائفية؟**

– قال الدكتور مفيد شهاب: يا سيدى تلك المسألة لها تنظيم.. هناك من يتصور أنه لا يوجد تنظيم لبناء الكنائس. هناك تشريع موجود منذ مئات السنين فى مصر.. وهناك قواعد منظمة لذلك بمقتضى فرمان من الباب العالى كما أن هناك تنظيماً لبناء المساجد.

- **قلت مقاطعا: ولكن القواعد المعمول بها تضع شروطاً جائرة تعقد من عملية بناء الكنائس وتعود إلى الخط الهمايونى الصادر فى عصر الدولة العثمانية؟**

– قال الدكتور مفيد شهاب: بلدنا بلد عريق فى بناء دور العبادة والمسألة ليست قائمة على الظنون. هناك تنظيم منذ أيام محمد على لبناء الكنائس وترميمها.. كما أن هناك تنظيماً لبناء المساجد يضع الشروط وكيفية الحصول على الترخيص. كل ما فى الأمر أن البعض اقترح إصدار قانون موحد لبناء دور العبادة كلها سواء كانت مساجد أو كنائس وأن تكون هناك لجنة مختصة تتولى فحص الطلبات.. وقد أُحيل هذا الأمر للحكومة لدراسته، والحكومة تدرس الموضوع فى ضوء الممارسة وكيفية التعامل مع هذا الموضوع.. هل نأخذ بفكرة القانون الموحد لبناء دور العبادة؟ أم يبقى الوضع الحالى الذى ينظم بناء الكنائس مع إدخال تعديلات عليه حيث أن هناك تنظيماً قائماً فعلاً منذ مئات السنين. إذن هناك قواعد وشروط للمساجد والكنائس.. والمقترح هو عمل تنظيم واحد يجرى دراسته حالياً

لتبين هل هو أفضل؟ أم يتم الإبقاء على الوضع القائم؟ أم يتم تعديل التنظيم القائم؟ الرائد فى الدراسة هو الصالح العام.. كما نريد أن نُيَسر بناء المساجد. نريد أيضاً أن نُيَسر بناء الكنائس مع ضرورة وضوح الشروط والضمانات.

- **ولكن القواعد التى تحكم بناء دور العبادة حالياً ليست واحدة.. وما تخضع له الكنائس من قواعد يختلف عما تخضع له المساجد؟**

- قال الدكتور مفيد شهاب: إن كان التنظيم مختلفاً.. هذا ليس معناه أن النظرة لبناء الكنائس تختلف عن بناء المساجد.. كما نقول مثلاً هناك جامعة حكومية وجامعة خاصة.. تتنوع الأنظمة وإنما المفاهيم التى تحكمنا واحدة وهناك روح واحدة وهى أن دور العبادة كلها محل احترام وتقدير كما ننظر إلى بناء المسجد.. ننظر أيضا إلى بناء الكنيسة، والأقباط من حقهم بناء الكنائس التى يحتاجونها، والمشكلة ليست بهذه الحدة التى يُثيرها البعض لأن التنظيم قائم منذ مئات السنين وقد يكون فى حاجة إلى التحديث وكل شئ قابل للتعديل إذا كانت المصلحة تقتضى ذلك.

- **ولكن كل هذا لا ينفى أن القواعد الحاكمة لبناء الكنائس حالياً جائرة؟**

- رد الدكتور مفيد شهاب متسائلاً: هل قرأتها؟

- **قلت: ليس بالتفصيل ولكن نلمس أثرها فى التعقيدات التى يواجهها الأقباط عندما يحاولون بناء كنيسة فى قرية ولا يستطيعون؟**

- قال الدكتور مفيد شهاب: سيدى الفاضل.. العيب ليس فى التنظيم ولا فى القواعد المقررة ولكن فى الممارسة ودعنى أقول سواء كان هناك

قانون موحد لبناء دور العبادة أو لم يُوجد، القضية هى قضية الذين يُطبقون التنظيم والقواعد، وتلك قضية أخرى.

التنظيم قائم والقواعد واضحة ولكن قد يحدث تعسف فى حالة ما، فالعيب فى الممارسة وليس فى التنظيم والمهم أن الروح التى تسود تكون هى الروح التى تقبل الكنيسة كما تقبل المسجد ومن يتحمل مسئولية التنفيذ يكون نزيهاً ومحايداً. لقد طلب الرئيس من المفكرين والمثقفين بحث سبل نشر ثقافة التسامح أكثر وأكثر. هذه الروح موجودة فى دمنا وطبعنا والأجانب عاشوا ومازالوا بيننا وكأنهم جزء منا. التطرف والتعصب دخيل على مجتمعنا وغير طبيعى ويمثل نشازاً والمطلوب عندما يحدث خطأ ألا نتسامح معه بأى حال من الأحوال.

- **ولكن ربما زاد الحديث عن هذا الأمر بعد حادث نجع حمادى؟**

- قال الدكتور مفيد شهاب: للأسف.. حادث نجع حمادى عملية إجرامية إرتكبها مجموعة من البلطجية وهو حادث جنائى ولم تثبت التحقيقات انه حادث طائفي. الخطورة تكمن فى عدم اخضاع مثل تلك الأمور للتحليل الدقيق وهناك من يحاولون إثارة الفتنة بدلا من المعالجة الموضوعية.. هناك قوى فى الداخل والخارج تريد المساس باستقرار مجتمعنا وإثارة الحساسيات ونشر شائعات وتكبير الأخطاء ..والأخطاء تحدث ولكنها فردية وقابلة للحل. هناك قوى لا تريد للمجتمع ان يتمتع بالأمن فتقوم بتفسير الحوادث تفسيراً غير حقيقى لاعطاء ايحاء بأن هناك توتراً بين المسلمين والأقباط وهذا غير حقيقى، ومسئوليتنا جميعاً وعلى وجه الخصوص المفكرون والمثقفون ورجال الدين أن نشرح الملابسات ونوضح الحقائق.

- **ولكن لقاءات رجال الدين من الجانبين أصبحت محل انتقاد حيث يرى الكثيرون أنها لم تعد ذات جدوى ولا تخوض فى أصل المشاكل؟**

– قال الدكتور مفيد شهاب متسائلاً: عندما يلتقى رجال الدين من الجانبين.. ما الضرر فى ذلك؟ ربما يريد البعض أن يقول إن العلاج لا يكون بهذا الشكل، وأنا أوافق على ذلك لأنه ليس بالمصافحة فقط تحل مشاكلنا وإنما بالاحترام المتبادل .. ولكن ما المانع من أن يجلس شيخ الأزهر بجوار البابا؟ هذه ليست تمثيلية.. كما لا نريد أن نبسط من المسائل ولا نكتفى بالشكليات ومصافحة شيخ لقسيس للتدليل على ان كل شىء على ما يُرام فإنه يجب أيضاً ألا نُسفه من مظاهر حقيقية.

- **وعلى المستوى الشخصى.. ما علاقتك بالأقباط؟**

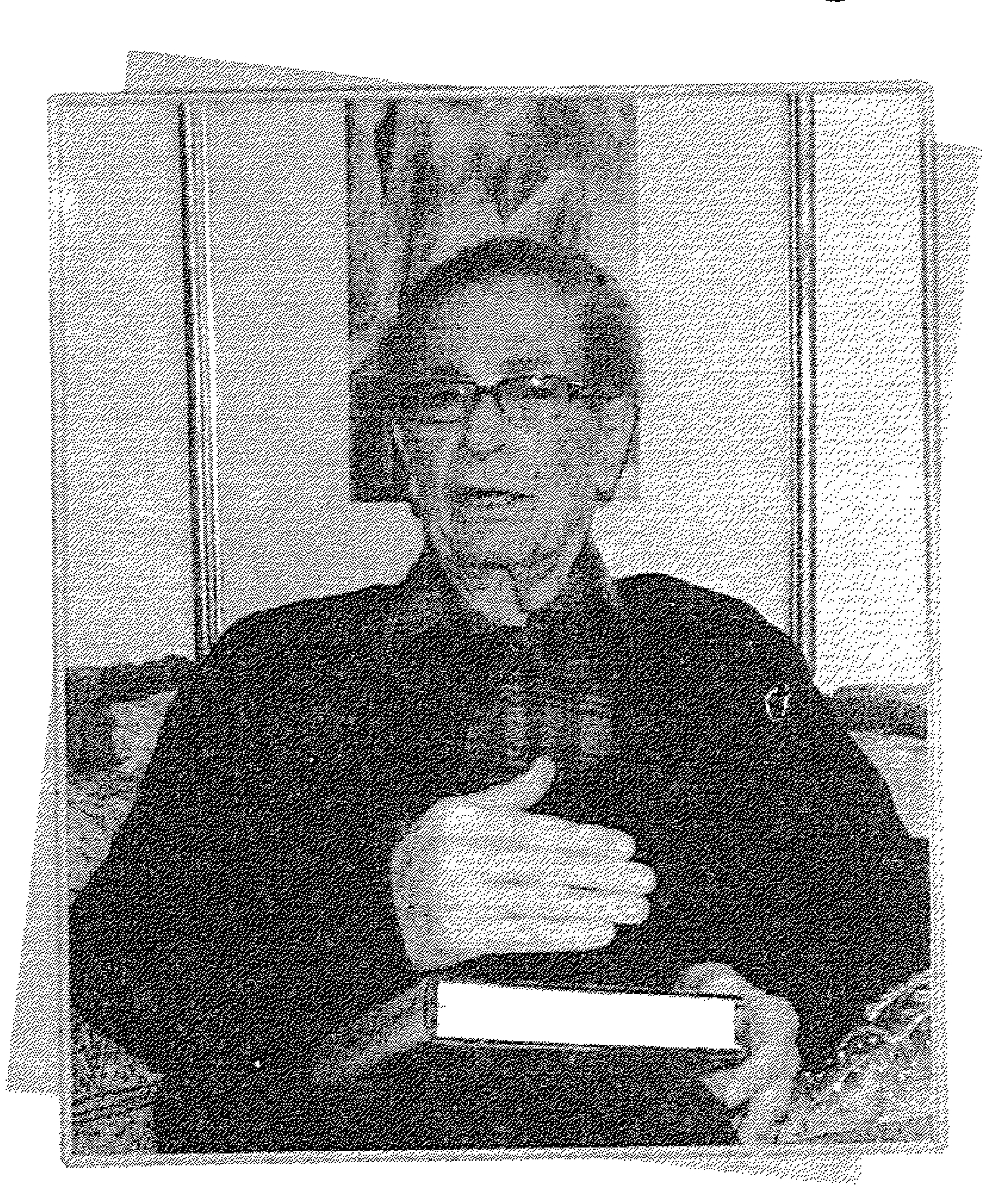
– قال الدكتور مفيد شهاب: كل أصدقائى أقباط.. وكنت أسكن فى بيت مُكون من أربعة أدوار به شقة واحدة لمسلم والشقق الثلاث الباقية يسكنها أقباط .. لا نعرف فرقاً بين مسلم وقبطى أبداً. تربينا فى جو لا يعرف الفرق بين المسلم والقبطى ولا نفكر فى ذلك .. ارتبطت بكثير من الأصدقاء فى الكلية وعمرى ما سألت أنت قبطى أم مسلم؟ لدرجة اننى كنت اكتشف أن أحد أصدقائى قبطى بالصدفة.. وأعتقد أن الغالبية العظمى من المسلمين تفكر بهذا الأسلوب، وفى اعتقادى أن الحالات الشاذة يجب عدم تعميمها.

الجمهورية ٢١ فبراير ٢٠١٠

الكاتب الكبير أنيس منصور

يفتح خزانة أفكاره

ثقافة التسامح واحترام الرأى الآخر مفقودة



- طبيعة المصريين لم تتغير.. والتعصب الدينى موجود
- الخلافات المذهبية داخل الدين الواحد.. أكبر بكثير من مشاكل المسلمين والمسيحيين
- نشأت فى المنصورة.. ولم أعرف الفرق بين الأديان
- المثقفون ليسوا متفقين على أفكار محددة لتحقيق التطوير المطلوب
- المزاج العام.. لابد أن تشتم الحكومة حتى يقرأ لك الناس!!
- أصدقائى الأقباط لم يكتشفوا أننى مسلم إلا بالصدفة

عندما يتحدث لا تجد أمامك إلا أن تسمعه وبشغف شديد.. فحكاياته شيقة ومثيرة، وتجاريه امتدت بطول الأرض وعرضها.

وعندما يكتب يستولى على اهتمامك فلا تشعر إلا بشئ واحد فقط وهو الرغبة فى قراءة كل ما سطره حتى تكتشف انك قد وصلت إلى السطر الأخير.

هو فيلسوف.. وأديب.. ومفكر. ولا أبالغ إن قلت إنه ينتمى إلى سلالة انقرضت من المجتمع.. سلالة كانت موجودة قبل ٤٠ أو ٥٠ عاما.. فى مرحلة شهدت فيضاً ثقافياً وحضارياً وأدبياً.

تجلس معه.. فتشم فيه رائحة صحافة مصطفى أمين وعلى أمين. يتحدث فلا تفارقك صورة العقاد وفلسفته، وقد كان له فى صالون العقاد أيام وجلسات. يكتب فيزيد رغبتك فى المعرفة ويشعرك بأن ثمة هوة سحيقة عليك أن تعبرها حتى تقترب من الحقيقة، ولن تصل إليها.

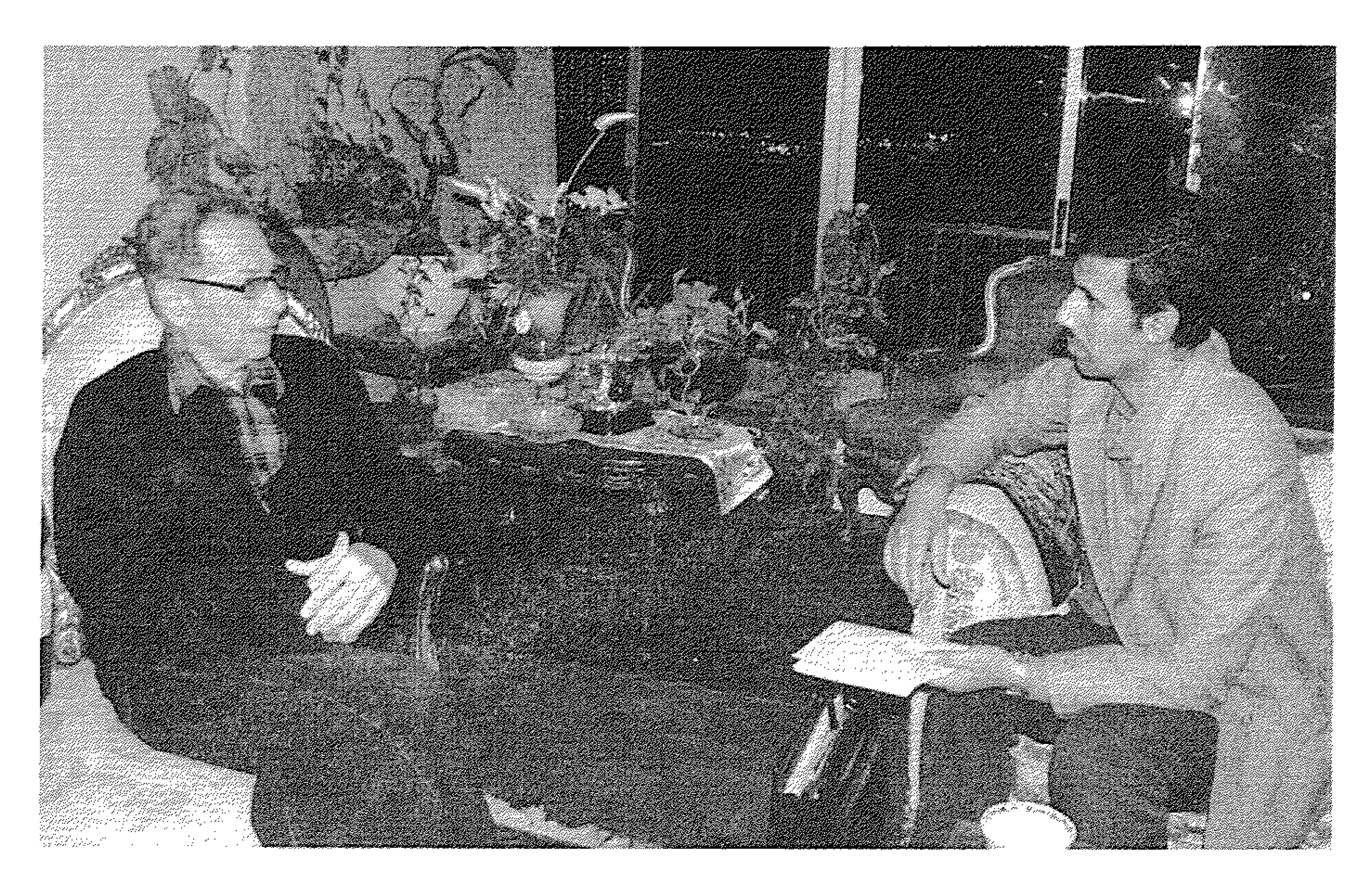
جلست معه فوجدت أن الفلسفة أضفت لكلامه عمقاً يرقى به إلى مرتبة الحكم والمأثورات، وهو يرى اننا لا يجب أن «نوجع دماغنا» بأشياء لن نصل إلى حقيقتها مهما فعلنا.

وعندما شرعت فى الحديث معه فاجأنى بقوله: لا تسأل رئيس تحرير عن رقم توزيع صحيفته، ولا تسأل امرأة عن سنها.

نظرت له بدهشة متسائلا: وما العلاقة بين الأمرين؟

واصل حديثه قائلاً: لماذا؟ لأن ما تحذفه المرأة من عمرها تضيفه إلى عمر زوجها، وما يضيفه رئيس تحرير لجورناله يحذفه من الصحف الأخرى.

التقيت والكاتب الكبير أنيس منصور فى منزله بالجيزة.. حاورته.. وبدون المزيد من المقدمات أترككم لما قال...



الكاتب الكبير أنيس منصور يستقبل الأستاذ سامح محروس فى منزله بالجيزة

- **قلت للكاتب الكبير أنيس منصور: مع تكرار حوادث الاشتباكات بين مسلمين وأقباط من فرشوط إلى نجع حمادى ثم مرسى مطروح هل تعتقد أن المصريين أصبحوا يكرهون بعضهم البعض؟**

– قال: لا .. المشكلة ليست بين مصرى ومصرى، وإنما بين أتباع دين وأتباع دين آخر. هناك مسلمون يكرهون مسلمين مثلهم، وهناك مسلمون قتلوا رئيس الجمهورية وقتلوا رئيس مجلس الشعب فيما مضى. ولكن فيما يتعلق بعلاقات الناس ببعضها .. أرى أننا نعانى من وجود تعصب لدين ضد دين آخر. وهذا التعصب يأتى من أشياء كثيرة جداً أهمها الجهل وعدم نشر التثقيف الدينى الصحيح وعدم التسامح. لابد أن تكون هناك ثقافة تسامح واحترام للرأى الآخر والعقيدة الأخرى. عندما كنت فى المنصورة بلدنا، لم يكن يمر يوم وأنا طفل إلا وأرى جورج وجرجس وليفى وكوهين.. فلماذا سأكرههم؟ ولم يمر يوم إلا وأجد أم جورج وأم كوهين عندنا، ولم أكن أعرف

الفرق بين مسلم ومسيحى.. وظللت على هذا الحال فترة طويلة إلى أن أخبرنى أحد أقاربى بأن كوهين هذا يهودى وأن ذاك مسيحى.

لم أكن أدرك الفرق بين الأديان، وعندما أدركت.. ماذا فعلت؟ ولا حاجة.. كان لنا صديق يهودى وأبوه جواهرجى وكنا نقف مع زميلنا هذا فى المحل ولم يخطر ببالنا هذه الفوارق الدينية.

وأذكر اننى دُعيت لإلقاء محاضرة فى جامعة «جراتس» بالنمسا منذ نحو ١٥ عاما وكان موضوعها التسامح، ورويت لهم ذلك.. والناس هناك «صفقت وهيصت».. وقلت: أنا جاى من مدينة المنصورة، وهذه المدينة شهدت وجود الفرنسيين والطلاينة والأرمن واليونان واليهود، ولم نشعر بالفوارق بين الناس ولم نسأل عنها. إذن نحن المصريين لا نكره بعضنا البعض، بل إن أبناء الدين الواحد قد نجدهم مختلفين ويكرهون بعضهم.

- **ولكن ما تحليلك للأحداث التى تقع بين طرفين على خلفية طائفية.. وأغلبها ما يكون بسبب قصص حب بين طرف من هنا وآخر من هناك؟**

- قال أنيس منصور: هذه المشاكل ظهرت مؤخراً. وهذا الشعور بالكراهية موجود.. الكراهية بين المسلم والمسيحى قديمة.. ولكن كانت مهمة الدولة ومن خلال التربية الدينية والاجتماعية تهذيب هذه المشاعر واحترام الدين واحترام الكنيسة أو المسجد. لدينا أيضاً كراهية بين السُنة والشيعة، وكراهية بين الأرثوذوكس والكاثوليك والبروتستانت، وكانت هذه الكراهية سبباً لحروب كثيرة فى الماضى.. يجب ألا ننسى أن هناك خلافات داخل الدين الواحد وهى شديدة جداً، وتلك الأمور كلها قائمة على الجهل وعدم نشر ثقافة احترام الأديان الأخرى والتسامح الدينى والتعايش السلمى بين أتباع الأديان.

- **ولماذا أصبح بناء سور كنيسة يستفز الناس لدرجة تدفعهم لمهاجمة موقع العمل بها.. وهل حدث تغير فى طبيعتنا كمصريين؟**

– قال أنيس منصور: هذا جهل أيضاً.. وليس كل الخلاف بسبب بناء سور كنيسة، ولكن البعض لا يرغب فى بناء الكنيسة نفسها ولا يريدون أن تكون هناك كنيسة بجوار جامع، ويرفضون سماع الجرس بجوار الأذان.. هذه الأمور لا تحدث من المثقفين وإنما تأتى من جانب الطبقة غير المثقفة وغير المتعلمة.

فى وقت من الأوقات كان لدى ١٠ أصدقاء مسيحيين، ولم يعرف أحد أننى مسلم، ثم اشتغلت بالصحافة أكثر من ٢٠ سنة وهم يتصورون أننى مسيحى لأنه لم تأت مناسبة.. وأذكر أننى عملت مع صديقى كمال الملاخ خلال الأعوام من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٢ فى الأهرام مع هيكل وبعد ذلك فى أخبار اليوم حين عاد كمال الملاخ إلى الأهرام ولم يعرف أننى مسلم إلا بالصدفة البحتة.. لأنه لم تكن هناك مناسبة لأقول له إننى مسلم، وكان يتصور أننى مسيحى واندهش جداً عندما عرف اننى مسلم.

- **إذن هناك تغيير طرأ على ظروف المصريين وطبيعتهم؟**

– قال أنيس منصور: ما يحدث هذا ليس بسبب تغيير فى طبيعة المصريين، وإنما هى طبيعة التعصب الدينى. الخلافات ليست بين المصريين كمصريين، وإنما بين دينين مختلفين.

- **وما توصيفك للحالة التى يعيشها المسلمون والمسيحيون حالياً.. هل نحن بصدد فتنة أم احتقان أم ماذا؟**

– قال أنيس منصور: طالما هناك تعصب.. إذن هناك اضطهاد. المسلمون بحكم أنهم أغلبية فى أيديهم كل شئ، والأقباط بحكم أنهم أقلية يفتقدون للكثير.. رغم أن

المسيحيين مجتهدون جداً ويعرفون أنهم ليس لديهم سند فلا يحاولون الوقوع فى الغلط.. وهناك مهن كثيرة جداً يحتكرونها مثل الصيادلة والأعمال التجارية. عندما تتحدث فى الموبايل.. فإنك لا تسأل هل هو بتاع ساويرس أم كوهين، ولا تقول لأن رئيس الشركة قبطى فلن استخدمه.. ونفس الشئ يحدث بالنسبة لكل الأدوات التى تستخدمها، لا تقول إن السيارة صنعها أناس غير مسلمين أو أن رأس المال يهودى أو غير يهودى.. لا شئ من هذا يهم.

- **ألا تعتقد أن مساحة التسامح الدينى بين الناس وعلى مستوى الأفراد شهدت تراجعاً وكان ذلك هو سبب المشاكل؟**

- قال أنيس منصور: نحن نعانى من الجهل وسيطرة الخرافة على الدين وعلى عقول الناس. عندما ذهب رفاعة الطهطاوى إلى فرنسا فى القرن التاسع عشر كان مندهشاً جداً.. كيف إنه رأى الناس نظيفة ومواعيدهم منضبطة ولا يكذبون رغم أنهم غير مسلمين، وهو كان يتصور أن المسلمين فقط هم الذين لا يكذبون. والشيخ محمد عبده قال: لقد وجدت ناساً لديهم أخلاق إسلامية وهم غير مسلمين. ومن ضمن مشاكلنا أيضاً أن الدين لم يعد قائماً على المنطق.. لقد أصبحنا مشغولين بقضايا مثل: تدخل بالقدم اليمنى أو اليسرى؟ ووجدنا من يسأل عن بول الرسول.. ما قيمة تلك القضايا؟ ولماذا ننشغل بها؟ وقد ضاعف من حجم المشكلة كثرة الذين يفتون وفى جميع القضايا، وأغلبها قضايا غير جوهرية.. كل هذا جهل وجعل تفكيرنا خرافياً وليس تفكيراً علمياً سليماً.

- **بأى قدر ترى أننا تأثرنا بثقافة معينة تسعى دول الخليج إلى تصديرها لنا؟**

- قال أنيس منصور: هناك من يقولون الكثير فى هذا الشأن، ولكنى لا أرى ذلك.. البعض يقول إن التشدد انتشر بسبب المذهب الوهابى. وغيرهم يقولون: لا إنه

مذهب ابن تيميه.. وهناك جماعات إسلامية متشددة جداً ولها خلفية أصولية ولديها اتباع وذات قوة لا يستهان بها.. ولكنى لا أستطيع أن أقول إن التشدد الموجود لدينا هو من نوعية تشدد بن لادن مثلاً، ولا يمكن أن أقول إن التشدد الموجود جاء بسبب الشيعة أو الوهابيين.. نحن لسنا فى حاجة إلى أن نستورد التعصب.. لأنه موجود عندنا بالفعل، وبين المذاهب بعضها البعض.

- **لدينا مدرسة فكرية تعتمد بشكل أساسى على نظرية المؤامرة الخارجية وتعليق مشاكلنا الداخلية عليها.. ما رأيك؟**

- قال أنيس منصور: فكرة المؤامرة ليست عندنا فقط بل موجودة فى كل مكان، وعلى سبيل المثال عندما تم التحقيق مع الرئيس الأمريكى الأسبق بيل كلينتون بسبب وجود علاقة جنسية بينه وبين موظفة صغيرة فى البيت الأبيض.. قالت زوجته هيلارى كلينتون: دى مؤامرة على زوجى.

نعم هناك دور للمؤامرة.. هناك تآمر علينا طبعاً.. مثلما يحدث بجوارنا فى غزة.. لقد تآمروا هناك على تمزيق الفلسطينيين.. واحد فتحاوى والثانى حمساوى.. وفى نفس الوقت يتم تنشيط دور الشيعة والمتطرفين الموجودين فى مصر.

- **هل ما سبق يعنى أننا نعانى من حالة وهن ثقافى جعلتنا فريسة لتيارات تنهش فى جسد المجتمع من كل صوب وحدب؟**

- قال أنيس منصور: مش عاوز أقول حاجات ضخمة بالشكل ده.. تلك عناوين ضخمة وغير دقيقة. ولا يمكن القول بإننا لدينا وهن ثقافى، لا.. هناك ثقافة.. وهناك فنون ومواهب وأشياء ايجابية كثيرة يجرى تحقيقها.. ولكننا نطمع فى المزيد من هذا.. نريد ثقافة أكثر، وتسامحا أكثر، ومساحة أكبر من حب الناس لبعضها

البعض، ومساحة أكبر من احترام الغير واحترام رأى الغير.. وهذا لا يأتى إلا بالتربية الدينية والوطنية والثقافية والعملية السليمة.

- **تجديد الخطاب الدينى وتطويره.. حديث يتجدد فى كل مناسبة.. دون أن يحدث شئ.. من أين وكيف نبدأ؟**

– قال أنيس منصور: أرى أن هذا كلام صحيح.. لأنه تسلط علينا فى السنوات الأخيرة قدر كبير من الخرافات، وهناك كثيرون نراهم على جميع القنوات وكله بيفتى فى جميع القضايا.. فى أحد البرامج الإذاعية وجدت شيخا يتحدث فى المشاكل النفسية والعقد الجنسية.. ده مش شغله، للأسف الشديد.. نحن استسلمنا لهذا العدد الهائل من المفتين، ونسينا أن الإفتاء يعد أعلى مراحل الفهم الدينى.. مصر بها «مفتى» واحد فقط، وليس من حق كل مسلم أن يفتى، لأن الإلمام والاحاطة بالعلوم الإسلامية صعب جداً، وعلوم القرآن يتراوح عددها ما بين ٣٠ و٤٠ علماً وهى علوم متخصصة، مثلما نقول مطلوب تطوير التعليم.. هل هذا يعنى انه ليس لدينا مدارس؟ لا.. بل نريد الأفضل. مطلوب سياسة ثابتة تقررها الدولة وتأتى بالوزراء ليتولوا تنفيذها، والذى لا يصلح يتم تغييره بشخص آخر، ولكن تبقى السياسة ثابتة ولا تتغير. وكما قلت فى التليفزيون.. هناك نوعان من الحكومات: حكومة علماء وحكومة علمية. حكومة العلماء تعنى أن الأديب يصبح وزيراً للتربية والتعليم، والفنان يصبح وزيراً للثقافة، والدكتور يصبح وزيرا للصحة، والضابط وزيراً للدفاع.. فى مثل هذه النوعية أهم شيء يشغل بال الوزير أو المسئول هو أن يثبت أن الذى سبقه كان «حمارا» وإلى أن يثبت انه بيفهم يكون قد غادر موقعه. أما الحكومة العلمية فالمقصود بها أنها حكومة تعمل وفق سياسة ثابتة وموضوعة ومتفق عليها لا تتغير بتغير الوزراء، ومن لا يستطيع التنفيذ يتم تغييره، ولكن السياسة لا تتغير.

- **طالب الرئيس مبارك المثقفين أكثر من مرة بالقيام بدورهم فى نشر مزيد من ثقافة التسامح وقبول الآخر.. فما تقييمك للدور الذى يقوم به المثقفون حالياً؟**

– قال أنيس منصور: المثقفون ليسوا طبقة، إنما هم فئة من فئات المجتمع، وهم ليسوا متفقين على رأى واحد، كل واحد يقول كلاماً مختلفاً عن الآخر، ولم يتفقوا فى أى وقت على شيء والمطلوب من كل واحد أن يفعل ما يستطيع أن يفعله، ولكننا ليس لنا رأى واحد. نحن نقترح العلاج ونقوم بتبصير المسئول التنفيذى بما يجب أن يفعله، ولكننا لا نملك سلطة فى أيدينا ولا نملك العلاج نفسه.

- **ولكن كيف يتم تغيير الثقافة الموجودة ونشر أفكار التسامح وقبول الآخر؟**

– قال أنيس منصور: لابد من تعبئة الشعب تماما بحيث يرى أن التغيير هو الذى يرضيه. إن مثل تلك الأفكار تأتى إما من تحت أو من طبقة حاكمة قوية تفرض رأيا.. ولكن بصراحة الوضع الحالى «مش باين».. وأنا مش شايف حاجة. هات أى جورنال.. واقرأ المكتوب به لن تجد اتفاقا على شئ مُحدد. بل ان الصحف الرسمية نفسها ليست لها سياسة موحدة لمساندة الدولة، وتجد فيها هجوماً على الحكومة.. إذن من الذى سيساند الحكومة؟ وأصبح المزاج العام انك لابد أن تشتم الحكومة علشان الناس تقرأ لك..!

- **إذن كيف نبدأ؟**

– قال أنيس منصور: لابد أن نعرف ماذا ينقصنا؟ وماذا نُريد؟ نُريد جلسة حُكماء تضم ٢٠ أو ٣٠ أو ٤٠ مثقفاً.. والحكومة تقول لهم ياجماعة اقعدوا مع بعض وشوفوا البلد دى تتصلح إزاى؟ ثم تتخذ الدولة قرارات لا تقبل التغيير وتضع خطة

للأعوام العشرين القادمة تحدد فيها : مطلوب نعمل كذا وكذا وكذا وأن تلتزم الحكومة بها .

لكن أنا بأقول.. وأنت تقول.. وكثر الكلام.. وأجهزة الدولة لا تستطيع أن تتابع كل شيء.. أنت كصحفى محترف لا تستطيع أن تقرأ كل جرائد مصر. ولا حتى جورنالك الذى تعمل به.. فما بالك بالحاكم اللى عنده هموم ومشاكل؟ والنتيجة أن هناك انفصاما بين السلطة وبين من يؤثرون على الرأى العام.. أنا باقول كلام.. وهو بيقول كلام.

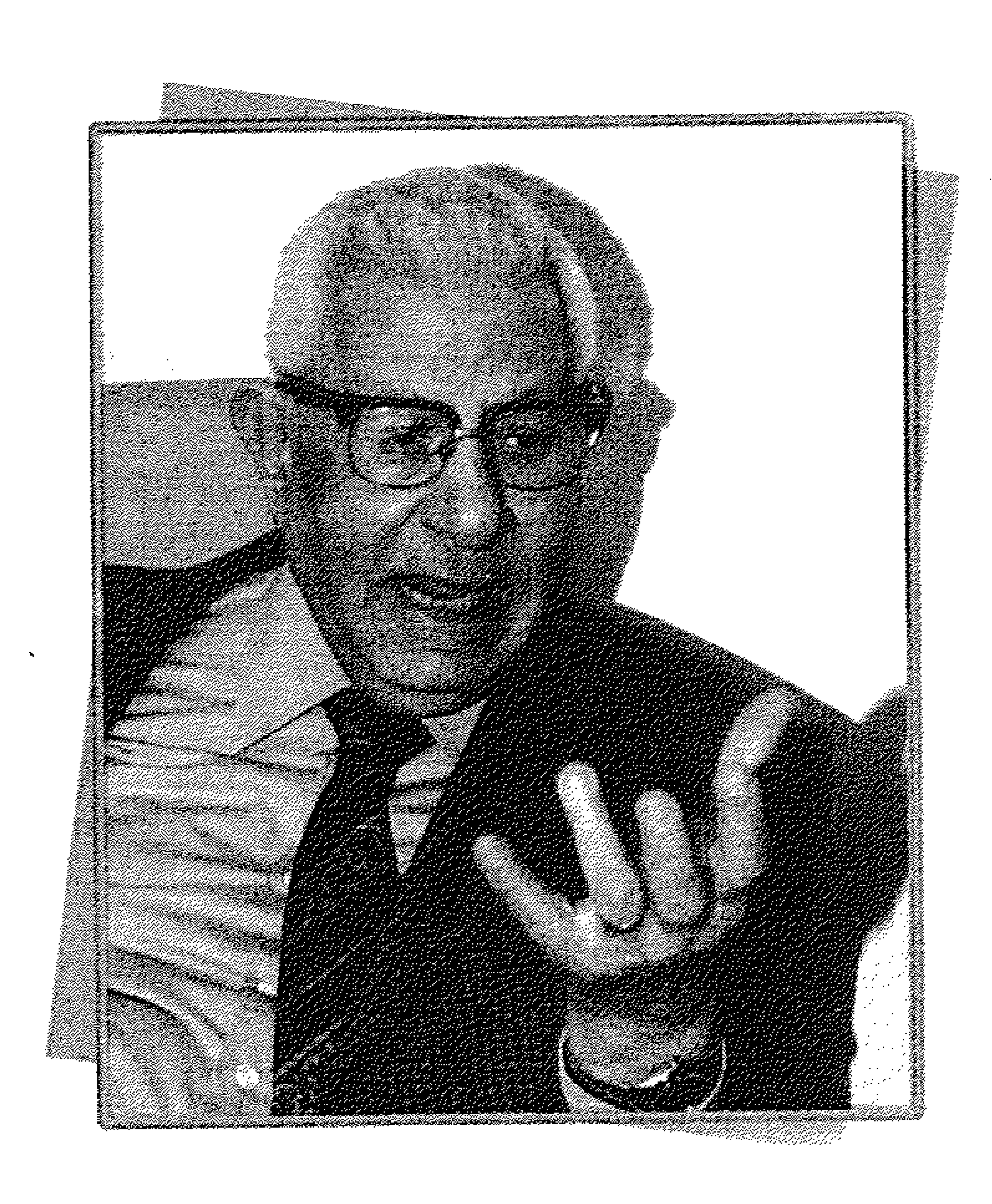
- **وأخيراً كيف تنظر إلى المستقبل؟**

– قال أنيس منصور: من الصعب أن تجد من يجيب على هذا السؤال.. فى أوروبا تجد نموذجاً للمصنع الحالى.. ونموذجاً للمصنع بعد ٢٠ سنة، ولكن فى مصر لا أحد يتجرأ ويستطيع أن يجيب على مثل هذا السؤال.

الجمهورية ٢١ مارس ٢٠١٠

مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين

مصر ستعبر كل مشاكلها سريعاً.. وبسلام



- تناول الصحف لقضايا الأقباط ظاهرة إيجابية.. خلقت مناخاً صحياً
- حرية الصحافة اليوم أكبر بكثير مما كانت فى المرحلة الليبرالية
- نحتاج تأويلات جديدة للنص الدينى تتسم بالعقلانية وتحفظ مصالح العباد وتتخلص من الخرافات
- المثقفون لم يصلوا إلى عمق الشارع.. والأصولية الدينية مازالت أقوى

ليبرالى إلى أبعد مدى .. مُدافع شرس عن حرية الصحافة وحق الصحفى فى التعبير .. يؤمن بحق كل إنسان فى أن يعتقد ما يشاء ويعبر عما يشاء .. لأنه هو المسئول الأول والأخير عما يفعله ويعتقده.

يرى أن نقابة الصحفيين يجب أن تبقى دائماً الحصن الأول الذى يدافع عن حرية الرأى والرأى الآخر .. ويرفض أن يتحول هذا الصرح الوطنى العظيم إلى شرطى يكمم الأفواه.. أو محكمة تفتيش تبحث عما بداخل الصدور.

أفكاره الجريئة عرضته لمخاطر كثيرة.. أبرزها محاولة اغتياله الشهيرة فى ميدان التحرير.. يمتلك خلفية كاملة عن طبيعة المشاكل التى تمر بها العلاقة بين المسلمين والمسيحيين.. وعندما يتحدث يخوض فى جذور هذه المشاكل دون خوف أو تردد.. ولكنه فى نفس الوقت لم يفقد الأمل فى أن تعبر مصر هذه المشاكل سريعاً وبسلام.. ويراهن على ذلك بأن طبيعة المصرى التى تميل إلى التسامح وترفض العنف ستنتصر فى النهاية على قوى الشر والرجعية التى تريد شرا بهذا المجتمع.

إنه الكاتب الكبير مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين

- **قلت: تزايد الاهتمام الإعلامى والصحفى خلال الفترة الماضية بتناول قضايا وشئون الأقباط.. ما تقييمك لهذا الاتجاه؟ وهل نجحت هذه المعالجات فى خلق وعى عام بمشاكل الأقباط؟**

- قال مكرم محمد أحمد: الأقباط جزء مهم من هذا المجتمع، ومن المفروض أن تكون لهم كافة حقوق المواطنة كونهم أقباطاً لهم ديانتهم ولهم أيضاً خصوصيتهم وقياداتهم الدينية، وربما تكون لهم بعض العادات والتقاليد التى تغاير تقاليد اخوانهم المسلمين.. هؤلاء يشكلون فى النهاية مجتمعاً يجب دراسته وحل مشاكله لأنهم أولاً مواطنون مصريون جزء من هذا المجتمع، وثانياً لأنهم أقباط، وثالثاً لأن مصر تمر بظروف أدت أسباب عديدة إلى زيادة الخلافات الطائفية بين المسلمين والأقباط فى بعض المناطق.. إما خلافاً على بناء الكنائس أو على بعض المصالح.. وللأسف فقد



الأستاذ مكرم محمد أحمد يستمع لتساؤلات سامح محروس

زادت هذه الأحداث فى الآونة الأخيرة إلى حد يسبب قلقاً كبيراً فى دوائر كثيرة حول الأخطار التى تهدد الوحدة الوطنية.. وأدى هذا الوضع إلى إقامة مؤتمرات وندوات ونشر مقالات عن كيفية معالجة الأزمة الطائفية فى مصر. هذه الظروف كلها وضعت الأقباط فى صدارة الاهتمامات الخبرية للصحف، واعتقد أن هذا شىء جيد لأن المجتمع المفتوح الذى يناقش مشاكله علناً، أظن أنه يصبح مجتمعاً راشداً وناضجاً وسوف يجد بالضرورة طريقه الصحيح إلى تسوية المشاكل من خلال مناقشتها علناً، أما تسوية الأمور على نحو ما تُسوى به الأوراق فى الدواوين بحيث يظل الاهتمام بها محصوراً فى دائرة الشكل.. من خلال تجميع الكهنة مع الشيوخ وتبادل الأحضان والقبلات دون أن يتعمقوا فى فهم أسباب هذه الخلافات أو أسباب تزايدها فى السنوات الأخيرة، فأظن أنه أمر لا يُفيد الأقباط ولا يُفيد الوطن ولا المجتمع المصرى.. ولكن علينا أن ندرك أن نقطة البدء فى أى معالجة لمشكلة الأقباط فى مصر هى أن نعترف جميعاً بأنهم مواطنون لهم كافة الحقوق وعليهم كافة الواجبات

تحكمهم حقوق المواطنة التى تؤكد على أن جميع المواطنين سواسية بصرف النظر عن اللون أو الجنس أو الدين.

- **لكن هل تعتقد أن تداول أخبار وشئون الكنيسة على صفحات الجرائد أمر مفيد للمجتمع؟**

– قال مكرم محمد أحمد: بعض الأقباط منزعجون من هذه الظاهرة ويتصورون أن الإعلام كثيراً ما يفتئت عليهم أو يسكت عن بعض الأفعال أو يحرص على أن يقدم صورة متوازنة برغم انه فى بعض الأحيان يكون العدوان قد وقع على الأقباط، وبعض المسلمين يتصورون أيضاً أن الإهتمام المتزايد بالشأن القبطى ربما سيساعد الأقباط على أن يعززوا من مركزهم التفاوضى ويحاولون الحصول على مكاسب من خلال الضغوط على الجماعة المسلمة، والبعض الآخر يتصور أن الأقباط يستقوون بالخارج، فى حين يتصور بعض الأقباط بالفعل أن ممارسات كثير من الدعاة الذين يتهمونهم علانية على منابر المساجد – خصوصاً فى القرى والأقاليم – بأنهم كفار رغم أنهم موحدون ومؤمنون بإله واحد وأن صوره فى عقيدة التثليث التى تجمع بين الآب والإبن والروح القدس.. ولكن أياً كانت هذه الخلافات.. فإن السبيل الصحيح للقضاء عليها هو أن نلتزم بتسامح الإسلام الذى يعترف بكافة الأديان ويضع السيدة العذراء مريم فى مكانة تفضل وتفوق مكانة أى امرأة أخرى مهما سما قدرها، ويعترف برسالة السيد المسيح عيسى، وبأن الإنجيل من كتب الله، وأظن أن هذه القاعدة الإسلامية التى تجعل المسلمين يعترفون بكافة الأديان التى سبقت الإسلام تشكل أساساً قوياً للفهم والاحترام المتبادل.

- **ولكن هناك جانباً كبيراً من المشاكل يعود إلى التعسف فى منح تراخيص بناء وترميم الكنائس من جانب الأجهزة المحلية؟**

– قال مكرم محمد أحمد: بعض الصراعات يعود إلى المشاكل التى تتعلق بتجديد وبناء الكنائس التى يحكمها قانون صدر منذ العصر العثمانى، مع وجود تعقيدات

إجرائية عديدة وتردد فى بعض دوائر الحكم الوطنى رغم التفويض الذى أصدره الرئيس مبارك للمحافظين.. والبعض يتصور أن الحل يكمن فى إصدار قانون موحد لبناء دور العبادة، ولكن غالبية المسلمين يرفضون الفكرة بدعوى أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى، وأن هذه الدولة يجب أن تظل تحافظ على رمزها كدولة إسلامية.. وبالتالى فإن إخضاع بناء المساجد لقواعد تماثل بناء الكنائس رغم وجود الفروق العددية الضخمة من شأنه أن يُثير مقارنات كثيرة خصوصاً وأن جزءاً من المشكلة يتعلق برمز الدولة.. ولكن أياً كانت هذه الخلافات فما من أحد يستطيع أن ينكر حق الأقباط فى أن يبنوا كنائسهم، لأن الكنيسة فى النهاية هى دار للعبادة.. والمدهش فى هذا السباق المُستعر بين بناء الكنائس والجوامع أن غالبية هذه الدور فارغة، أى أن السباق هو سباق على الرمز وأظن أنه جزء من المشكلة.. وأتصور أن المجتمع يمكن أن يتفق على توحيد أنماط بناء المساجد والكنائس لتفى بحاجات المسلمين والأقباط ووفقا لأعدادهم.

أيضاً بعض المشاكل تنشأ من [illegible] عادية [illegible] خلاف على رى الأرض بين فلاح قبطى تجاور أرضه أرض فلاح مسلم، [illegible] عان ما يتطور ليصبح صراعاً بين مسلم ومسيحى ينتصر فيه كل [illegible] دينه.

واحدة من المشاكل تأتى أيضاً من العلاقات العاطفية التى تنشأ بين طرفين مسلم ومسيحى.. والمسيحى يرى أن الزواج بمسلم شيء يشينه ولا يستطيع أن يصرح به لأنها خذلته وخذلت الكنيسة.. فيدعى ستراً لماء الوجه أن الفتاة قد اختطفت ويثير أقاربه وأصدقاءه ومناصريه من الأقباط كى يخرجوا للتظاهر أمام نقطة الشرطة أو الكنيسة إحتجاجاً على اختطاف فتاة قبطية من جانب شاب مسلم، وكثيراً ما يحدث العكس عندما يرتبط شاب مسيحى بفتاة مسلمة، وهنا تصبح المأساة أشد خطراً لأن القضية هنا تمس مشاعر الأغلبية.. أى عدداً أكبر من الناس.. ولو أن المجتمع تصارح مع نفسه لعرف أن كل هذا مجرد مصادفة خلقت هذه العلاقة بين مسلمة ومسيحى أو مسيحية ومسلم.

- **وما الدور الذى تقوم به كنقيب للصحفيين فى مواجهة أى شطط يحدث من بعض الصحف فى معالجة مثل تلك القضايا؟**

– قال مكرم محمد أحمد: ندعو إلى المصارحة والمكاشفة. المهم فى جميع الأحوال هو المصارحة والتزام الحقائق والبُعد عن المغالاة وعدم تأجيج الصراع الطائفى بالانتصار لجانب دون الآخر، لأن المعالجة المتوازنة التى تعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله تساعد على درء المشاكل، ولكن المعالجة المُنحازة تُوسّع من دائرة الخلاف وتُزيد عمقه، والأقباط يشكون من معالجة بعض الصحف لقضية مرسى مطروح على سبيل المثال.. ويؤكدون أن العدوان وقع على الأقباط دون أن يكون الأقباط هم سبب المشكلة، وفى نجع حمادى شعر الأقباط بأن الأمور بلغت حداً يصعب قبوله خصوصاً وأن القاتل الأجير أطلق النار عشوائياً على جموع الأقباط وهم خارجون من صلاة عيد الميلاد، الأمر الذى أشعرهم بأنه ربما يكون وراء الجريمة حجم من الكراهية حرّض القاتل على ارتكاب جريمته، وأظن أيضاً أن جانباً مهماً من المشكلة يقع على عاتق دُعاة المسلمين الذين عليهم أن يتوقفوا عن وصف الأقباط بأنهم كافرون، لأن الأقباط يؤمنون بالله وباليوم الآخر، وإذا أردنا مزيداً من الصراحة ففى كثير من الأحيان يبدو المسلمون أكثر تسامحاً لأن الدين الإسلامى لا يطلب من الوالى تنفيذ حكم الإعدام أو الرجم على المرتد أو قتله، ولم يحدث على طول التاريخ الإسلامى إن تم رجم مرتد عن دينه عملاً بقوله تعالى: «فمن شاء فليؤمن.. ومن شاء فليكفر».. وعلى العكس تقوم قيامة بعض رجال الدين المسيحى إن فكر شاب أو فتاة فى أن يغير دينه.

- **ولكن ما نراه هو العكس.. وهناك الكثير من الدُعاة المسلمون الذين يؤكدون وجوب قتل من يغير دينه؟**

– قال مكرم محمد أحمد: النبى لم يرجم مرتداً على كثرة المرتدين، لأن الإسلام يقول: فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.. ولست عليهم بمسيطر.. لأن الإسلام لن

يخسر شيئاً إذا ارتد المسلم عن دينه.. كما أن الأقباط لن يخسروا شيئاً إذا دخل أحدهم الإسلام.

- **وما رأيك فى قضايا العائدين إلى المسيحية.. والذين يعجزون حتى الآن عن إثبات ديانتهم الأصلية؟**

- قال مكرم محمد أحمد: هذا حقهم.. إذا سلمنا بحرية الاعتقاد وبأن الدين علاقة بين الإنسان وربه، وأن القرآن قال: فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.. وعلينا أن نقبل بحق الإنسان فى أن يختار دينه وفكره ومذهبه لأنه فى النهاية هو الذى سيتحمل مسئولية هذا الاختيار.

- **هناك تقرير يصدر بشكل دورى من المجلس الأعلى للصحافة عن الممارسة الصحفية.. ماذا تفعل كنقيب للصحفيين لتنفيذ توصياته؟**

- قال مكرم محمد أحمد: التقرير يُحال إلينا من المجلس الأعلى للصحافة، ولا شك أن إعلان التقرير فى حد ذاته عن الممارسات التى يتم انتقادها يعتبر سبيلاً لتقويم الصحافة، والنشر يعد جزءاً من مسئولية التقويم.. وإذا كانت هناك جرائم نشر محددة تمس مصالح محددة.. ووضح فيها بصورة لا لبس ولا غموض أن هذه المخالفات تمت عمداً وترتب عليها إضرار بمصالح المجتمع أو آحاد الناس فإن المجلس الأعلى للصحافة يُحيل هذه القضايا إلى النقابة، فإذا رأت النقابة أن الجُرم كبير أحالته إلى لجنة التحقيق، ولجنة التحقيق يشارك فيها مستشار كبير على مستوى نائب رئيس مجلس الدولة، كما يشارك فيها بعض أعضاء مجلس النقابة.. وإذا ثبت أن هناك ما يدل على وقوع مخالفة، فإن لجنة التحقيق تحيل القضية إلى لجنة العقوبات التى تضم ايضاً مستشاراً على مستوى نائب رئيس مجلس الدولة.. وتصدر أحكامها التى تبدأ من اللوم إلى التقريع إلى تجميد العضوية لفترات تطول وتقصر طبقاً للقواعد التى أقرها ميثاق الشرف الصحفى. كما أن النائب العام يحيل إلينا

عشرات القضايا التى يرى أن فى وسع النقابة أن تقوم على حلها، سواء كانت بسبب خلاف بين الصحفى وزميله، أو نزاع بين الصحيفة وأحد القراء.. إذا كان سبب النزاع امتناع الصحيفة عن نشر رد عن وقائع محددة كان ينبغى أن تنشرها.. وقد أصدرت لجنة العقوبات أحكامها فى ٩ قضايا والنائب العام أحال لنا ٤٢ قضية على الأقل، ثمانية منهم أبرأتهم اللجنة.

البعض يقول: لماذا لا تنشر النقابة هذا؟

وأرد باننا نؤثر أن يتم معالجة الموضوع على هذا النحو دون إعلان واضح حتى لا يتصور البعض أن النقابة تحولت إلى محكمة تفتيش، لكننا فى جميع الأحوال ملتزمون إلتزاماً أكيداً بأن ميثاق الشرف الصحفى هو ميثاق أخلاقى لا يُحاسَب الصحفى على رأيه سواء كان مع الحكومة أو ضدها، مع الرئيس أو ضد الرئيس، لأن مسئولية النقابة الأصيلة هى حماية أصحاب الرأى والرأى الآخر.

- **هل فشل المثقفون فى القيام بدورهم فى خلق مساحة أكبر من التسامح بالمجتمع؟**

– قال مكرم محمد أحمد: المجتمع اليوم فى حالة حراك سياسى. كل شئ يجرى فى العلن، وكل شئ يتم مناقشته فى النور، وليست هناك أبقار مقدسة، كل القضايا مهما تكن مفتوحة للنقاش وتحتمل الرأى والرأى الآخر، وأظن أن هذه ظاهرة طيبة، واعتقد أيضاً أن حجم الحرية الذى تتمتع به الصحافة المصرية الآن تجاوز كثيراً حجم الحرية الذى كان مُتاحاً فى المرحلة الليبرالية.. ما من أحد معصوم من النقد.. رئيس الوزراء يُنقد بصورة يومية.. أفكار الرئيس ورؤاه تناقش من كافة جوانبها.. البعض يساندها.. والبعض يعارضها.

- **ولكن المجتمع لا يلمس أثراً لدور المثقفين على الرأى العام وتشكيله نحو قضايا محددة؟**

– قال مكرم محمد أحمد: هذا يحدث، ولكن للأسف الأصولية الدينية لاتزال أقوى من أدوات المثقفين الذين لم يصلوا إلى عمق هذا الشعب نتيجة عاملين:

الأول: أن نسبة كبيرة من المصريين مع الأسف تتجاوز ٢٠٪ لا تقرأ .. والثانى: أن نسبة كبيرة من المصريين لا تتابع الصحف لأن دخولها المتواضعة تمنعها من شراء صحيفة، ونسبة أكبر من هؤلاء مشغولون بحياتهم اليوميةلا يقرأون صحيفة ولا كتابا .. ولهذا السبب أعتقد أن الخطورة انتقلت من الصحافة إلى الفضائيات، وأظن أننا جميعاً نستشعر الخطر الذى يحدق بالمجتمع نتيجة سيطرة بعض الأصولية الدينية المتخلفة التى لا تُحَكِّم العقل فى فهمها للدين على عدد من هذه المحطات. هؤلاء هم مصدر الخطر لأنهم يصلون إلى أوسع نطاق من الجماهير التى لا تقرأ الكتاب ولا الصحيفة.

- **هل نحن فى حاجة إلى سَنْ تشريعات جديدة لمواجهة التحريض الطائفى .. أم أن القوانين الحالية كافية؟**

– قال مكرم محمد أحمد: لا أظن أن مصر تحتاج إلى قوانين جديدة فى أى مجال من مجالات الحياة، بل ان مشكلة مصر هى كثرة القوانين، ومشكلة القاضى المصرى انه يعجز عن متابعة هذا الحجم المتلاحق من القوانين وتعديلات القوانين وتعديلات التعديلات التى تضعه أمام متاهة يصعب سبر أغوارها. المطلوب ليس قوانين جديدة، وإنما المطلوب بالفعل هو معالجة هذه المشاكل وبؤر التوتر التى تسبب الاحتكاك.. ما الذى يحول دون أن نجد تنظيماً صحيحاً لعملية بناء الكنائس يُنهى على هذه المشاكل؟ ما الذى يحول دون أن تكون هناك تأويلات جيدة لكثير من النص الدينى للقرآن أو الحديث تحفظ مصالح العباد وتتسم بالعقلانية والرشد وتتخلص من هذه الخرافات؟ القرآن الكريم يكاد يقول فى كل آية: واعقلوا .. ويكاد يكون التفكير فريضة إسلامية.. كما قال العقاد .. ورغم ذلك فإنه للأسف.. كثير من أفكارنا الدينية تسيطر عليها الخرافة التى تخاصم العقل.

- **أخيراً إلى أين تسير مصر ووحدتها الوطنية؟**

– قال مكرم محمد أحمد: مصر سوف تتمكن من عبور هذه المشكلة بسلام لأن الجيرة مفروضة على الجميع، والأقباط لا يسكنون فى أحياء منفصلة، ولا يسكنون

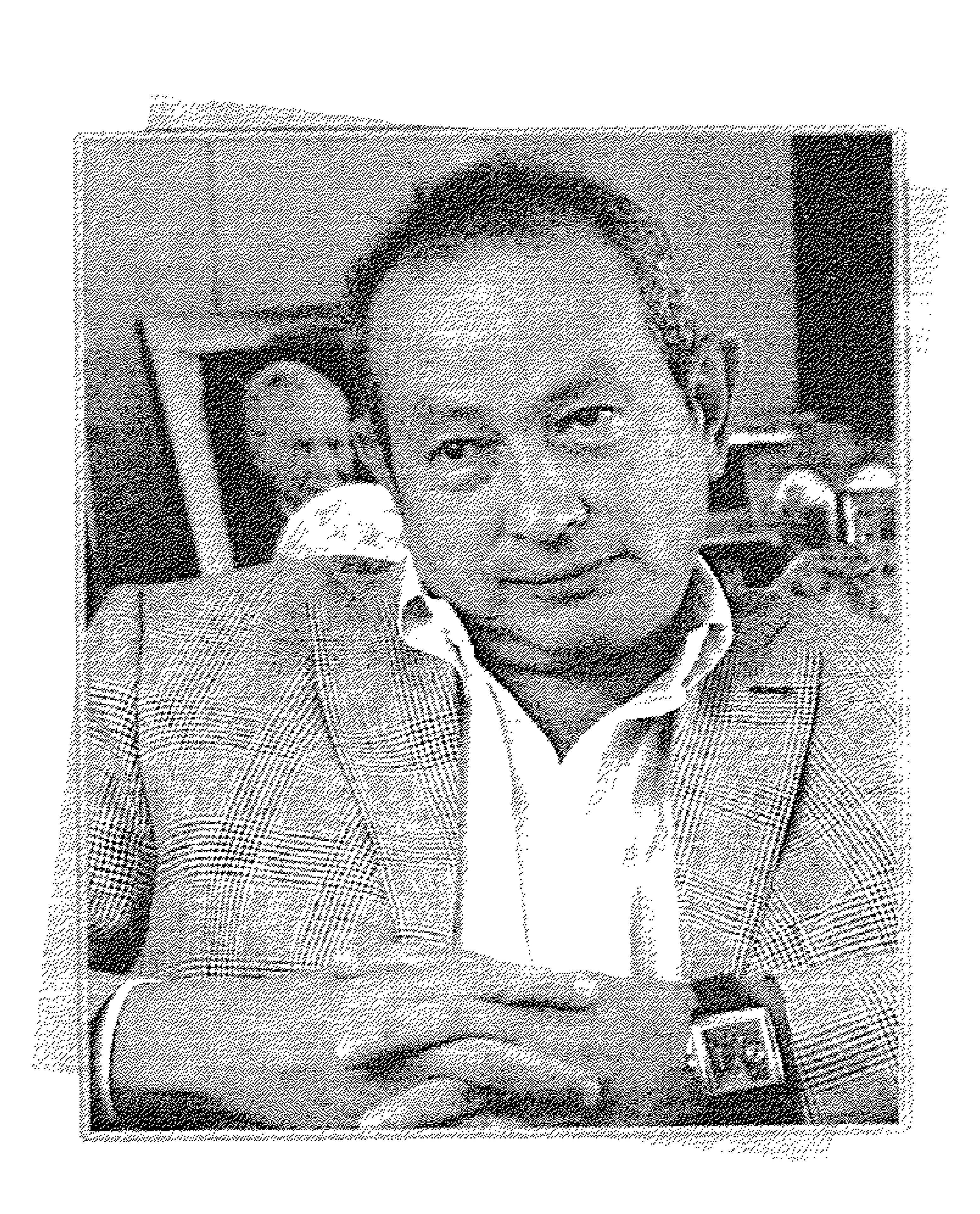
أقاليم تختلف عن أقاليم المسلمين. الزحام أدى إلى أن يُخالط الأقباط المسلمين فى الحارة والشارع والمدرسة والنادى، وبالتالى إلى أين يذهب بعضنا من بعض؟ ولهذا مهما اشتد الخلاف فسوف نجد يوماً ما الصيغة الصحيحة.. وأظن أننا على مشارف هذه الصيغة الصحيحة لأن هناك علانية اليوم فى بحث هذه المشكلات.. والأقباط أصبح لهم عيدهم الوطنى الذى يحتفى به المسلمون كما يحتفى به الأقباط.. والدولة سوف تضطر، بل وهى مضطرة لأن تُعمل القانون على الجانبين لتأخذ المسئ بأخطائه سواء كان مسلماً أو قبطياً.

المصرى بطبيعته لا يحب العنف ويلجأ إلى التسامح، ونحن عشنا عقوداً من الزمن ندخل المحلات ولا نعرف إذا كان صاحب المحل قبطياً أم مسلماً.. نتجاور فى المدارس.. على نفس الدرج تلميذ مسلم إلى جوار تلميذ قبطى.. نحارب سوياً على جبهة القتال.. نناضل جميعاً ونبذل مزيداً من العرق من أجل لقمة العيش. أرى فى كل الحوادث التى مرت أنها فى النهاية حوادث صغيرة أحياناً تكبر نتيجة الاهمال والاشاعة وغياب الرد الصحيح على الاشاعات، التى تُعد خطراً شديداً يساعد على إلهاب الأزمة الطائفية، وللأسف فإنه غالباً ما يكون المسئولون «نائمين فى العسل».. تخرب مالطة قبل أن يتحركوا لأن الاشاعة تصل إلى الناس بأكثر مما تصل إليهم الحقيقة.

الجمهورية ١١ ابريل ٢٠١٠

المهندس نجيب ساويرس

أرفض التصنيف الدينى لرأس المال.. لأننا جميعاً مصريون



- أكثر من ٩٠٪ من العاملين بشركاتى مسلمون.. اللّه وحده مانح الرزق
- لن أخوض الانتخابات القادمة.. ولا دعم للمرشحين على أساس دينى
- أقولها بصراحة: الأقباط لجأوا إلى العمل الحر.. بعد إغلاق أبواب كثيرة للعمل الرسمى أمامهم
- سياسة «التخوين» والتشكيك فى الولاء للوطن.. مرفوضة
- لا وجود للاحتقان الطائفى إلا فى فكر المتطرفين فقط

الحوار مع هذا الرجل له معنى مختلف تماماً عن أى حوار يمكن أن يُجريه الصحفى مع رجل أعمال ناجح.

اهتماماته تتجاوز حدود ثروة تنمو وأرقام تتزايد وحسابات بنكية تتحرك كل يوم، ولذلك فانه لا يتردد فى أن يطرح وجهة نظرة بحرية وجرأة قد يحجم عنها شخص آخر فى مثل موقعه خوفاً من حسابات المكسب والخسارة.

عندما يتحدث فى الشأن الوطنى ترتفع درجة حرارة كلماته.. حتى يكاد المرء يتخيله وكأنه يلقى بـ «كرات نار مشتعلة» تكشف الواقع وتعريه وتحرق كثيراً من عوراته، ولذا كثيراً ما يسعى الصحفيون لمعرفة رأيه فى قضايا كثيرة ومتنوعة نظراً لحضوره الدائم والمكثف فى هذه المجالات.

إذا لعبت مصر مباراة مع الجزائر دفع هو الثمن متمثلاً فى تدمير مقرات شركته بالجزائر ومطالبته بسداد ضرائب عن فترات إعفاء.

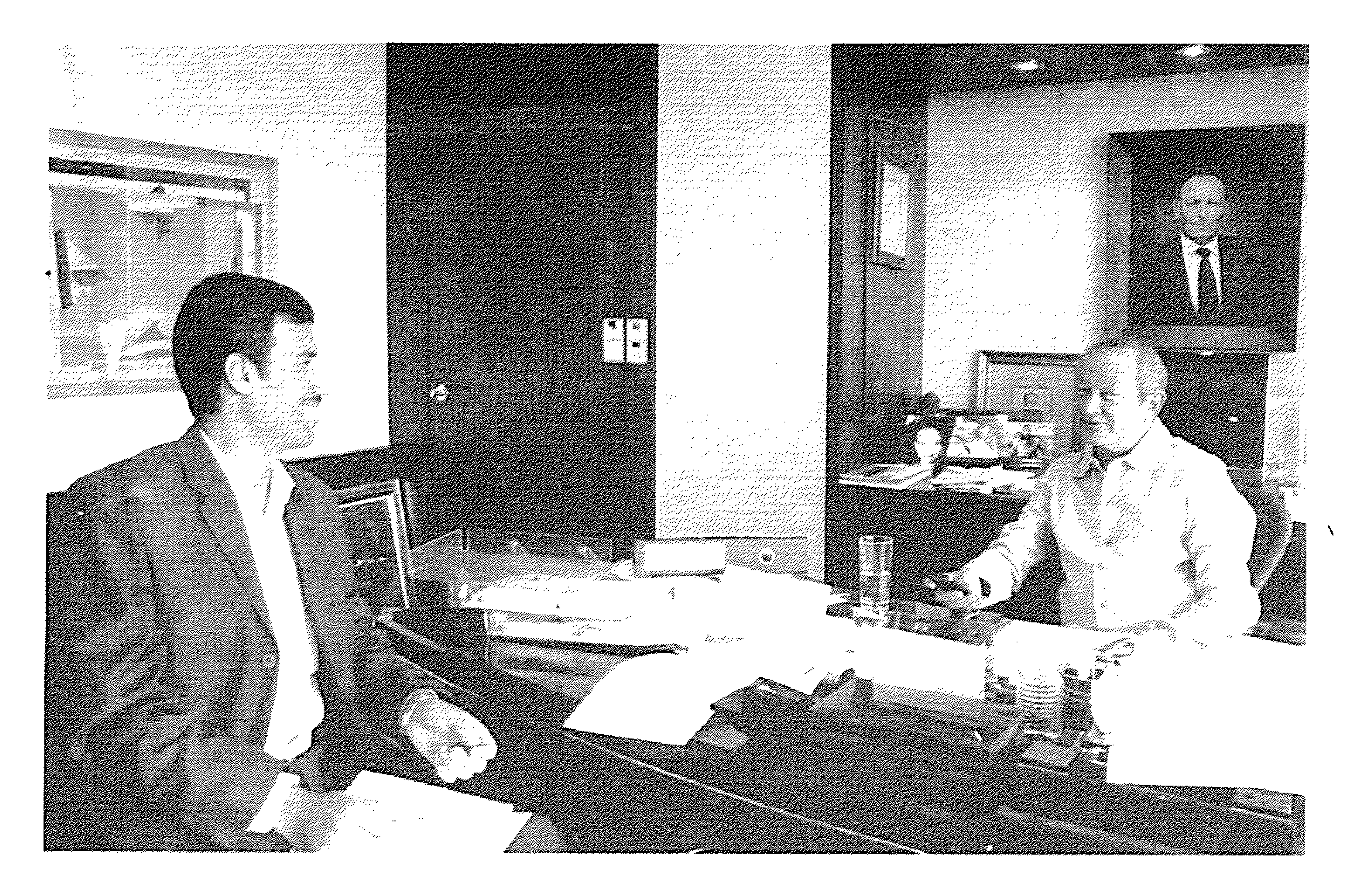
واذا تعرض الأقباط لحادث من نوعية «نجع حمادى» شخصت إليه الأبصار وكأنه نموذج لما يعيشه الأقباط فى مصر.

ولكنه يبقى فى كل الأحوال دائماً محلاً للاهتمام وفى بؤرة الأضواء وعنده تتقاطع خطوط كثيرة وتلمس حرصا شديداً من جانبه على الاحتفاظ بمسافة دقيقة من جهات كثيرة. يرفض المتطرفين ويهاجمهم ويكشف حيلهم وألاعيبهم، وفى نفس الوقت لا يرتمى فى أحضان الكنيسة، ويؤكد أن البيزنس بيزنس.. لا مجال للعواطف أو الدين فيه.. وأن الدين إذا اختلط بالبيزنس فسد الإثنان معاً.

إنه المهندس نجيب ساويرس رجل الأعمال البارز.. حاورناه فى الشأن المصري.. فتحدث كما لم يتحدث من قبل، والتفاصيل فى السطور التالية.

- **قلت للمهندس نجيب ساويرس: باعتبارك رجل أعمال بارزاً.. ما تقيمك للمناخ الذى يعمل فيه رأس المال القبطى حالياً فى المجتمع؟**

- قال: أولاً كلمة رأس المال القبطى كلمة «سخيفة».. لأنه ليس هناك رأس مال



المهندس نجيب ساويرس يتحدث لـ (سامح محروس)

قبطى ورأس مال مسلم، ولكن هناك رأس مال مصرى وطنى. أنا من أشد المعارضين لاستخدام الألفاظ أو التسميات التى تُفَرِّق بين أبناء الوطن الواحد. أنا مصرى الجنسية ومسيحى قبطى الديانة، أما رأس مالى فهو رأس مال مصرى، والمناخ الذى يعمل فيه رجال الأعمال المسلمون والمسيحيون أفضل مما كان منذ ١٠ أو ١٥ سنة.. ولكنه أقل جودة من المناخ الذى جاءت فيه وزارة الدكتور أحمد نظيف..

لقد جاءت الوزارة فى البداية بمجموعة من التشريعات التى سَهلت وزادت من فرص الاستثمار بمصر مثل قوانين الضرائب والجمارك.. وبدأت حركة خصخصة القطاع العام «المنهوب».. غير أنه فى السنوات الثلاث الاخيرة صدرت بعض القرارات التى تُعد تراجعاً عما حدث مثل قرارات مايو ٢٠٠٨ الشهيرة التى ألغت الامتيازات الضريبية وغيرت من الموقف الضريبى لشركات المناطق الحرة، بالاضافة إلى بعض التدخلات التى حدثت فى الصادرات والواردات والتى تتنافى مع أسس التجارة العالمية، كما توقفت حركة الخصخصة تماماً مما يُفسَر بأنه تراجع عن سياسة أصبح العالم كله يطبقها، وهى خروج الدولة من الملعب واقتصارها على دور المنظم

للاقتصاد.. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك هو استثمار الدولة فى مجال إقامة فنادق جديدة مثل فندق «ريتس كارلتون».. على النيل بدلاً من ترك هذا المجال للقطاع الخاص الذى ثبت نجاحه فيه، كذلك الاتجاه للاستثمار فى بعض المصانع الجديدة وهو ما يعنى عودة الى إقامة قطاع عام جديد. فلماذا كانت الخصخصة منذ البداية طالما أن الدولة ستقوم بالاستثمار مرة أخرى؟

- **كم يبلغ عدد العاملين فى شركاتك.. وكم نسبة المسلمين الى المسيحيين؟**

- قال المهندس نجيب ساويرس: عدد العاملين يبلغ نحو ٢٤ ألف موظف، تتجاوز نسبة المسلمين أكثر من ٩٠٪ .وهذا الرقم ليس له أى مدلول بالنسبة لى، وللعلم فاننى لم أضع أى نسبة لتحديد ذلك وهذا الأمر لا علاقة له بالديانة، ولم أضع الدين فى اعتبارى فى أى يوم من الأيام.. لأننى أؤمن بأن الله وحده هو الذى يوزع الأرزاق.. كما أن تقييم العامل يعتمد بشكل أساسى على الجودة والأمانة والاستقامة والنشاط، ولا يوجد أى منطق لاستخدام الدين كمبرر للتعيين من عدمه.

- **ولكن ألا يتوسط لديك بعض رجال الدين المسيحى لتوظيف أشخاص فى شركاتك؟**

- قال المهندس نجيب ساويرس: نعم.. يحدث أحياناً ان يشكو لى بعض رجال الدين من أن بعض المسيحيين لا يجدون عملاً لدى بعض رجال الاعمال المسلمين.. وهنا أرد واقول: إن كل انسان مسئول عما يفعله، وكل إنسان حر فى مبادئه، وإذا كان البعض يظلم فليس هذا مدعاة للظلم من ناحيتى حيث أن الذى يطلب العدل لابد أن يبدأ بنفسه أولاً وألا ينزلق إلى أساليب التفرقة التى لا يرضى عنها أى دين.

- **حقق الأقباط نجاحات ملحوظة فى المجال الاقتصادى مقابل تراجع حقيقى فى المجال السياسى.. ما تفسيرك لذلك؟ ولماذا يفضلون اللجوء الى العمل الحر؟**

– قال المهندس نجيب ساويرس: الأقباط يلجأون إلى العمل الحر بعد أن أُغلقت أمامهم أبواب كثيرة للعمل الرسمى الحكومى، فليس هناك أدنى شك فى أن هناك تفرقة فى المعاملة والتوظيف فى كافة الجهات الحكومية وأن كثيراً من الأقباط لا يحصلون على فرص الترقية والتقدم فى هذه الجهات لأسباب غير مبررة.. وبالتالى فان اتجاههم للعمل الحر جاء ليقينهم بأنه من الصعب تضييق الخناق على فرصهم فى العمل الحر.. كما جاء من تسميته نفسها.. «العمل الحر» لذا اتجهوا للصيدليات والجواهرجية والتجارة، حيث أن العمل فى هذه المجالات يصعب جداً أن يكون به تفرقة.

أما عن العمل السياسى.. فكيف نلوم الاقباط فى الوقت الذى لم يطرح فيه الحزب الوطنى الحاكم اى مرشح قبطى فى الانتخابات الأخيرة التى جرت عام ٢٠٠٥ وأعتقد أنه كان من الأفضل أن يقوم الحزب بتقديم مرشحين أقباط، حتى ولو خسروا المعركة فان الحزب كان سيكسب الأقباط كلهم بدلاً من أن يكسب كرسياً أو إثنين فى البرلمان ويخسر الأقباط جميعاً.

إن اللوم فى عدم اتجاه الأقباط للعمل السياسى يُوجه إلى المناخ السياسى العام، وهذا ينطبق على المسلمين والمسيحيين.. حيث يحتاج هذا المناخ الى تغيير كامل، وهنا أضم صوتى إلى الأصوات المُطالبة بتعديلات دستورية تُزيل الشوائب من النظام الحالى. وليس لدى أدنى شك فى أن أى مصرى قبطى لديه الرغبة والقدرة على المساهمة فى العمل السياسى إذا ما توافرت له الفرصة والمساواة مع الجميع.

- **إذن ماذا تقترح حتى نصل إلى تلك الصورة؟**

– قال المهندس نجيب ساويرس: اقترح تنفيذ تعديلات دستورية تؤكد على حرية أى مصرى فى الانتخاب والترشيح دون القيود الحالية المفروضة، وأن يتم التأكيد على المساواة فى الحقوق والواجبات والفرص بين المسلم والمسيحى، وهو مالا يحدث حالياً، ولا داعى لتكرار ما ذكرناه مراراً من تضاؤل فرص المسيحيين فى الحصول على وظائف فى بعض الأجهزة الرئيسية وخاصة الأجهزة الأمنية التى تعتبر أن المصرى

القبطى غير أمين على وطنه ولا يمكن الوثوق به وامتنعت منذ ثورة ٢٣ يوليو عن توظيف الأقباط فى تلك الجهات، وانحصرت الكفاءات القبطية فى الجهاز القضائي، وكان آخر لواء فى الجيش هو فؤاد عزيز غالى- رحمه الله- قائد الجيش الثانى الذى يُضرب به المثل.

- **ولكن لماذا تركز على هذه النقطة بالذات رغم أن هناك اولويات لتهئية المجتمع نفسه لقبول الأقباط فى المواقع المختلفة؟**

- قال المهندس نجيب ساويرس: لأنه كيف يمكن أن أحمل جواز سفر مصرياً وبطاقة شخصية مصرية مثلى مثل أى مصرى ويكون هناك «تخوين» لوطنيتى وحبى لوطنى بحيث يكون هناك حظر على العمل فى هذا المجال نتيجة التشكيك فى الولاء؟ إذا كان ولاؤنا ليس لمصر، فانه يجب ألا نحصل على جواز سفر مصرى.. لابد أن نكسر هذا الحاجز وأن ننطلق نحو القرن الحادى والعشرين على أسس من المساواة والعدل. لقد قرأت القرآن الكريم وأعلم أن الاسلام مبنى على العدل والمساواة، وأكثر من ذلك أنه خص أصحاب الأديان السماوية بكل مودة واحترام، لأنه بالفعل الدين لله والوطن للجميع.

أنا اتحدث عن هذا الموضوع حباً فى بلدى التى لا أرضى أن توجد بها عورات تكون منفذاً للقوى المعادية للدخول منها لقلب كيان الوطن. لو أصلحنا ما بأنفسنا بأنفسنا، ما كانت هنا فرصة لأى تدخلات خارجية تزعزع من استقرار الوطن وتحاول بث الفرقة بين طوائفه.

- **إذن كيف تنتقل المواطنة من نص دستورى إلى واقع يتحقق؟**

- قال المهندس نجيب ساويرس: المواطنة غير مُتحققة لأن العبرة بالتطبيق وليس بالنصوص.

- **وكيف تنظر إلى حادث نجع حمادى؟ وهل هو حادث طائفى أم جنائى؟**

- قال المهندس نجيب ساويرس: أرى أن حادث نجع حمادى لم يتم الرد على أشياء كثيرة به.. أهمها: من هو المحرض وراء هذه الجريمة؟ كما أن التعامل مع الشباب الأقباط الذين أعربوا عن استيائهم يُعتبر غلطة كبيرة، وللأسف فان هذا الحادث يمكن أن يتكرر مرة أخرى.

- **قلت مُقاطعاً: لماذا؟**

- قال المهندس نجيب ساويرس: لأن المعالجة الحالية تعتمد على نظرية إطفاء الحرائق وليس منع الحرائق المستقبلية من النشوب.

- **نعود إلى الحديث عن العمل السياسى، هل تفكر فى خوض الانتخابات القادمة؟**

- قال المهندس نجيب ساويرس: لا

- **وهل يمكن أن تدعم أحد المرشحين ؟**

- قال المهندس نجيب ساويرس: لن أدعم أى مرشح بناء على دينه، ولكن قد أدعم أى مرشح إذا اتفقت مبادئه مع مبادئى.

- **وهل تتوقع أن تلعب رؤوس أموال الأقباط دوراً فى الانتخابات القادمة؟**

- قال المهندس نجيب ساويرس: لا أتوقع ذلك لأن الاقباط ينأون بأنفسهم عن الصراعات والمواجهات وطبيعتهم البشرية تمنعهم من ذلك، وهم مازالوا يعزفون عن العمل السياسى.

- **ولكن هناك شخصيات قبطية كثيرة طرحت نفسها خلال الفترة الماضية وتستعد لخوض انتخابات الشورى والشعب القادمة؟**

- قال المهندس نجيب ساويرس: هذه الظاهرة طيبة.. وكل ما أرجوه أن يكون هناك قبول بالآخر، ودعم للمرشحين من غير ديانة الاغلبية.

- **إذن ما هى الحلول كما تراها لتحقيق المواطنة على أرض الواقع؟**

– قال المهندس نجيب ساويرس: المسألة تنحصر فى كلمتين هما: المساواة والعدل..

• وكيف تنظر إلى العلاقة الحالية بين المسلمين والأقباط فى المجتمع؟

– قال المهندس نجيب ساويرس: لا أرى فى هذه العلاقة أى احتقان إلا من جانب بعض المتطرفين، بالاضافة إلى بعض الأقباط الذين يشعرون بالتمييز فى حقهم فيعبرون عن ذلك بطريقة غير مقبولة، ولكن العلاقة بين الجانبين طيبة. هناك قوى متطرفة مثل التى تهاجم موقع بناء كنيسة، وهذا لا يصح أبداً.. أنا ذهبت الى الجامع فى مرات كثيرة ومناسبات متعددة، ونشأت وسط أعز أصدقائى من المسلمين وأصلى إلى الله بطريقتى الخاصة لأن الله واحد فى النهاية، وأى إنسان يقف فى طريق إقامة مكان للصلاة إلى الله يفهم دينه خطأ، لأننا مهما اختلفنا فاننا نتفق على أن الله واحد.. نتحدث إليه بطرق مختلفة ويظل هو إلهاً واحداً.. ونحن جميعاً رعيته باختلاف دياناتنا.

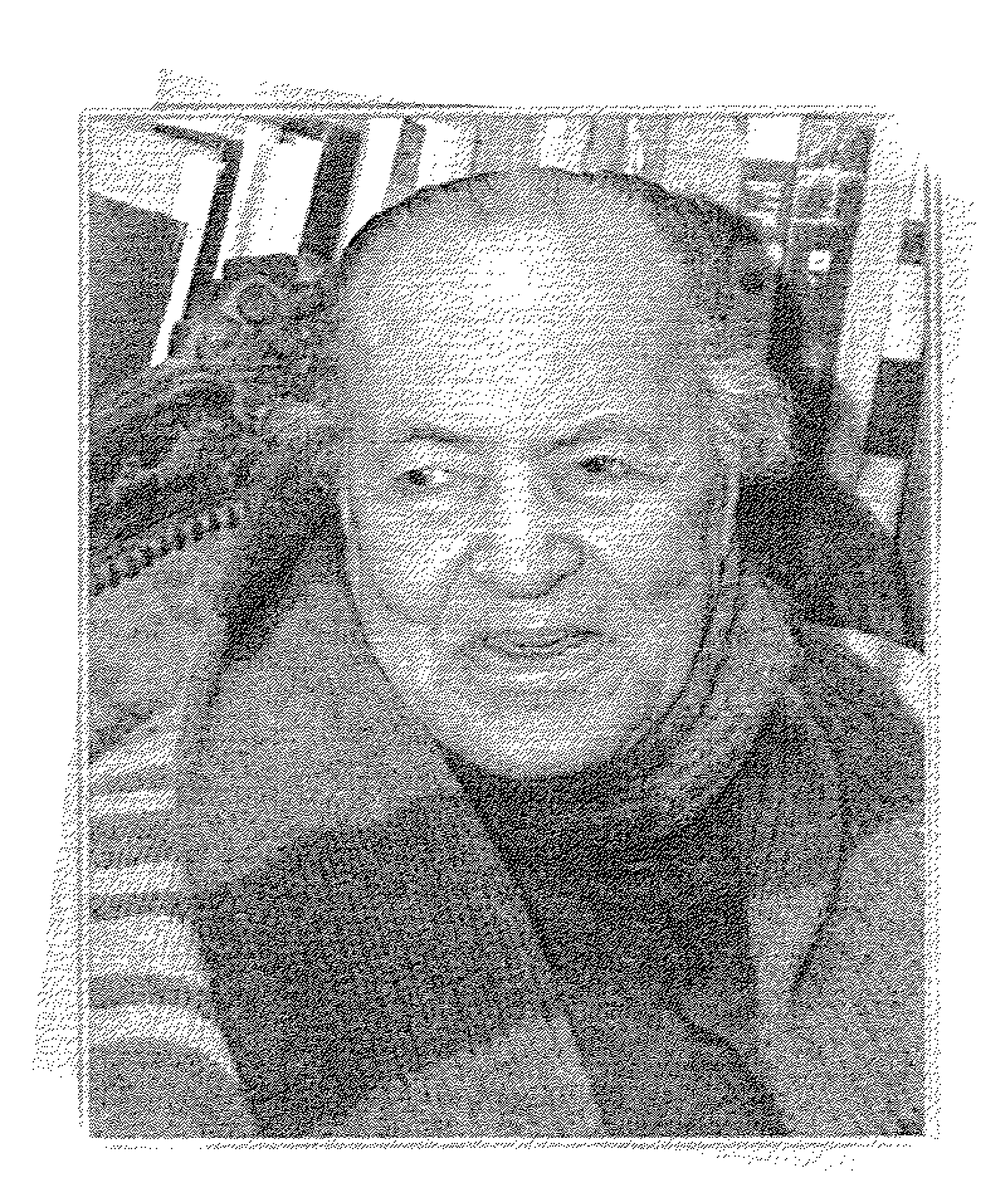
• وأخيراً.. رسالة توجهها للمجتمع.. ماذا تقول فيها؟

– قال المهندس نجيب ساويرس: نداء إلى الحزب الوطنى وكل القوى السياسية أن تكون لديهم سعة الصدر ويستجيبوا لكل الأصوات التى تدعو الى إجراء تعديلات فى الدستور الحالى والتى تحقق المبدأ الأساسى فى أى مجتمع وهو العدل والمساواة.

الجمهورية ١٤ مارس ٢٠١٠

المفكر الكبير جمال البنا

الهوس الدينى والفكر السلفى مشكلتنا الحقيقية



- نمر بأزمة حضارية لا طائفية.. والدين هو المظلة

- العقيدة مسألة شخصية.. ولا يحق لأحد أن يتدخل فيها

- لا مانع من بناء الكنائس.. والمسلمون يجب أن يساعدوا المسيحيين على عبادة الله بطريقتهم

- وثيقة المدينة ساوت بين المسلمين واليهود والأنصار داخل مجتمع واحد

- تزايد الأخطاء وعدم علاجها.. يحوّل المشاكل الفردية إلى ظاهرة جماعية

هذا الرجل جرئ.. مُغامر.. مثير للجدل..

تستطيع أن تمتدحه أو تقدحه.. قل عنه ماشئت.. وستجد لديك من الأسباب والمبررات ما يساعدك على اتخاذ الموقف الذى تريده.. معه.. أو ضده..

محبوه.. يرونه «مُجدداً».. حيث ظلت أفكاره ولاتزال بمثابة أحجار ثقيلة يُلقى بها بين الحين والآخر فى البركة الراكدة.. فتحدث دوامات تتناسب مع حجمها..

منتقدوه.. يرونه «مُبدداً».. حيث يعتقدون أنه أساء إلى الثوابت واستخف بالركائز وأنه سار فوقها بـ«أستيكة»..

وما بين التجديد والتبديد.. حرف واحد ومعنى متباعد بُعد المشرق عن المغرب.

أما هو فلا يزعجه الهجوم.. ولا يطربه المديح.. ويرى أن تلك كلها ظواهر إنسانية طبيعية لا يجب أن تعوقه عن مشروعه الفكرى الذى طرحه تحت عنوان «دعوة الإحياء الإسلامى».. حيث يواصل العمل به بحماس شاب فى العشرينيات من العمر.. ولا يبدو لك على الاطلاق أنه يبلغ ٩٠ عاماً من الزمان.

اهتمامه بالإصلاح بدأ قبل ٦٥ عاماً عندما أصدر سنة ١٩٤٥ كتابه الأول «الإصلاح الاجتماعى»، ثم تبعه سنة ١٩٤٦ بكتابه «ديمقراطية جديدة».. وتوالت بعد ذلك اسهاماته الفكرية حتى يومنا هذا..



جمال البنا يستقبل سامح محروس فى منزله

قد تتفق أو تختلف معه.. ولكنه فى كل الأحوال يبقى شخصاً مثيراً للجدل بسبب ما يطرحه من رؤى جديدة ومتجددة.. ويأتى جانب كبير من الجدل المُثار حوله كونه خرج من نفس البيت الذى خرج منه شقيقه الأكبر مؤسس جماعة الإخوان المسلمين.. الأب الشرعى لكل الحركات الراديكالية والمتطرفة فى المنطقة.. ربما كان البعض يتوقع أن تخرج أفكاره من نفس عباءة أفكار الجماعة التى أسسها شقيقه.. إلا أن المفاجأة كانت أنه شق لنفسه طريقاً مستقلاً ومختلفاً تماماً.

ذهبنا إلى المفكر الكبير جمال البنا.. نحاوره ونقدم رؤيته وشهادته عن حالة الوحدة الوطنية فى مصر.. وإلى تفاصيل الحوار...

- **قلت للمفكر جمال البنا: ما هى شهادتك على العلاقة بين المسلمين والأقباط فى الوقت الحالى؟**

- قال: سيئة وتسير من سئ إلى أسوأ.. فقد كان لدينا فى الماضى أشخاص مهووسون من الناحية الإسلامية بأفكار عن الجهاد والولاء والبراء.. وما إلى ذلك.. من الأمور التقليدية القديمة.. وكان الأقباط يتركون الأمر للكنيسة وكانت تعالج العملية مع الدولة بنوع من التنسيق.

اليوم ظهر مهاويس من الأقباط أيضاً.. مثل شخص يُدعى موريس صادق.. يبعث برسائل كثيرة يطالب فيها العالم بإنقاذ ٢٥ مليون قبطى.. فى حين أن هناك تقارير وإحصائيات من جهات محايدة تشير إلى أن الأقباط يمثلون ١٠٪ من السكان.. أى نحو ٨ ملايين نسمة.. إذن نسبة التطرف من الجانبين زادت.. والجديد أن الأقباط بدأوا يردون على ما يتعرضون له من هجوم المتطرفين من الجانب الآخر.

- **إذن لماذا وصلت الأمور إلى هذا الحد؟**

- قال جمال البنا: العملية كلها جهل من عدد من العوامل التى نقلتنا من مرحلة التوتر إلى مرحلة العنف.. وهذه العوامل تتمثل فى البطالة والتعصب والجهل وكبت الحريات.. وعدم وجود فكرة الحرية.. لأنه لو كانت هناك حرية ما كانت هناك أزمة أو احتقان. العقيدة مسألة شخصية.. والمفروض أنه لا المجتمع.. ولا المؤسسة الدينية لها علاقة بها.. ولكن من جهلنا نتصور أنها تمس الدين. إذا تَنَصَّر مسلم.. لن يهتز

الإسلام.. لأن الإسلام مجموعة من القيم.. ولكن العملية بأكملها نظرة ذاتية.. وتعصب.. ويعتبر البعض أن هذا هجوم على الدين أو مؤسساته.. أو شى من هذا القبيل.

هناك مجموعة من العوامل.. بعضها اجتماعى مثل: البطالة وعدم الإحساس بالعدالة. وبعضها اقتصادى مثل: الضائقة المالية الخانقة.. وبعضها سياسى مثل: الكبت وعدم وجود الحرية.. والتفاوت الطبقى فى مصر شنيع جداً.. هناك ناس يملكون طائرات.. وهناك ناس يعيشون فى المقابر.. وقد لا يجدون مقابر.. والدولة تريد تطبيق الضريبة العقارية عليهم. نحن نمر بأزمة حضارية وليست طائفية.. ولكن الدين هو المظلة التى تتخذها هذه الأزمة.

- **وما تحليلك لتزايد حوادث العنف التى تقع بين طرفين أحدهما مسلم والآخر مسيحى.. ولماذا تأخذ هذه الحوادث شكلاً طائفياً؟**

- قال جمال البنا: تلك حالات فردية تحدث فى كل مجتمع.. وهى ليست ظاهرة وما كان يصح أن تكون قضية مجتمع.. ولكنها للأسف أصبحت ظاهرة عندنا.. لماذا يغضب الأقباط إذا أسلم شخص؟ ولماذا يغضب المسلمون إذا تَنَصَّر شخص؟ الله يقول: «من شاء فليؤمن.. ومن شاء فليكفر».. ولكن المشكلة تكمن فى سوء الفهم الدينى المشترك بين الأقباط والمسلمين؟ والغباء المشترك فى المؤسستين الدينية الإسلامية والمسيحية. والفهم السلفى هو الذى يسيطر حالياً على المسلمين والأقباط.

- **إذن مساحة التسامح الدينى تراجعت فى مصر؟**

- قال جمال البنا : كل شئ له حد .. التسامح مازال موجوداً بين المصريين.. ولكن لكل شئ حدوداً .. عندما تتكاثر الأخطاء ولا تُعالج أولاً بأول فإنها ستتفاقم وتنتشر وتصبح قومية بعد أن كانت فردية .. الدولة نفسها هى المشكلة .. سوء الإدارة من أكبر أسباب هذا التخلف.

- **تردد الحديث كثيراً خلال الفترة الماضية عن ضرورة تطوير الخطاب الدينى وتجديده.. كيف يتحقق هذا الهدف؟**

- قال جمال البنا : سأتحدث عن الخطاب الإسلامى الذى أستطيع أن أتكلم عنه. الفهم الموجود حالياً سلفى، أى وضعه الآباء الأسلاف الذين صنعوا منظومة المعرفة الإسلامية مثل الشافعى ومالك وأبوحنيفة، وفى القرن السادس ظهر ابن تيمية وابن القيم.. وهؤلاء كانوا ممتازين وعباقرة وأرادوا الخدمة، ولديهم أصالة.. ولكن هذا كله كان من ألف سنة تقريباً ويجب أن نعلم أن منظومتهم التى كانت رائدة فى عهدهم أصبحت اليوم متخلفة وعقبة فى سبيل التقدم.. والمشكلة أن أحكامهم مازالت هى السائدة حالياً.. ولا أحد يعود إلى القرآن الكريم مباشرة.. ولكن عن طريق الطبرى وابن كثير وغيرهم.. إذن المشكلة أننا لا نتعامل مع القرآن مباشرة.. والقرآن ليس فى حاجة إلى تُرجمان.. يقول تعالى: «ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر».

- **حادث نجع حمادى.. كيف تراه من وجهة نظر الشرع؟**

- قال جمال البنا: كما قلت تلك عملية جهالة وانتقام وتعصب وصادفت مناخاً معيناً أو مناسبة معينة فأخذت أهميتها.. مثلما حدث من قبل فى الإسكندرية أثناء مشكلة عرض المسرحية.

- **وماذا عن دماء الأقباط وأموالهم من الناحية الشرعية؟**

- قال جمال البنا: الإسلام يوفر للأقباط حماية ١٠٠٪ مثل المسلمين تماماً دون أى تفرقة، وبالتالى كل حقوق المواطنة كفلها الإسلام لكل الذين يعيشون فى أرض واحدة على اختلاف الأديان مسلمين ومسيحيين ويهوداً وبهائيين وبوذيين وغيرهم طالما يعيشون على أرض واحدة.. فهذه الأرض بالنسبة لهم تعد وطنهم وهم مواطنون لهم كل الحقوق وعليهم كل الواجبات. الإسلام يقرر هذا والرسول الكريم سجل فى وثيقة المدينة أن الأنصار وهم سكان المدينة الأصليون، والمهاجرون الذين هاجروا من مكة إلى المدينة، واليهود الذين تحالفوا مع الأنصار أمة واحدة.. لليهود دينهم.. وللمسلمين دينهم.. ماذا تريد أكثر من ذلك؟

- **إذن فى تصورك.. كيف نحد من مثل تلك الحوادث مستقبلاً؟**

- قال جمال البنا: هى قضية تطور.. ما يجب أن نفعله هو أن نسرع من التطور والانتقال إلى المجتمع الرشيد الذى يُحكِّم مبادئ المساواة والحرية.. وأن نخرج من مرحلة المجتمع السلفى الذى يأخذ بآراء الأشخاص أو بأفكار قديمة.

- **وكيف نبدأ؟**

- قال جمال البنا: لا ينفع أن نحدد ميعاداً فنقول اليوم أو غداً.. الرئيس السادات شكل لجنة برئاسة الدكتور جمال العطيفى لبحث المشكلة واللجنة وضعت مقترحات ولم يحدث منها شئ حتى الآن(*) عشرات السنوات مرت ولم يتحقق شئ. المطلوب أن نعمل على إصلاح النظم الاجتماعية والسياسية وهذا هو المهم.. وهذا ما سيجعلنا نجتاز هذه المرحلة وندخل عالم العصر الحديث.

- **وكيف يمكن احتواء تداعيات مثل تلك الأحداث الطائفية؟**

- قال جمال البنا: يمكن احتواؤها مرحلياً بعلاجات مسكنة ومعاقبة الجناة وتطبيق سيادة القانون.. ولكن الخطاب الدينى لابد أن يتغير بإخلاص وليس مجاملة وبعيداً عن المظاهر والنفاق وتقبيل الذقون.. لأن تعانق اللحى لم يحقق نتيجة وهذه كلها أشياء سطحية لم تذهب إلى عمق المشاكل.

- **بناء الكنائس.. كثيراً ما يتسبب فى اشتعال حوادث عنف طائفى كيف ترى الحل؟**

---

* قرر مجلس الشعب بناء على طلب الرئيس أنور السادات تشكيل لجنة لتقصى الحقائق حول الأحداث الطائفية التى شهدتها مدينة الخانكة خلال الفترة من ٦ - ١٢ نوفمبر ١٩٧٢ وإعداد تقرير عن حقيقة ما حدث، وقد تشكلت اللجنة برئاسة الدكتور جمال العطيفى وكيل المجلس وقتها وعضوية السادة أعضاء المجلس: محمد فؤاد أبو هميلة، وألبرت برسوم سلامة، وكمال الشاذلى، والدكتور رشدى سعيد، وعبد المنصف حسن زين، والمهندس محب استينو. وعقدت اللجنة عدداً من اللقاءات مع الأطراف المعنية بالمشكلة خرجت على إثرها بتقرير متوازن يضع عدداً من التوصيات لعلاج مثل هذه المشاكل من جذورها، وأبرزها ضرورة إعادة النظر فى القواعد المعمول بها لبناء الكنائس بما يضمن تيسير الاجراءات المطلوبة لذلك.

- قال جمال البنا: أنا مش قادر أفهم.. ما المانع من بناء كنائس؟ المفروض أن كل منطقة بها ١٠٠ مسيحى تكون بها كنيسة.. والواجب على المسلمين أن يشاركوا فى بناء هذه الكنائس وأن يساعدوا الأقباط على عبادة الله بطريقتهم لأن التعددية الدينية أصل فى الإسلام.. والمسلم يؤمن بكل الديانات والرسل وهذا جزء من إيمانه بالإسلام «وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون» (سورة العنكبوت:٤٦).

- **ربما يرى البعض أن هناك مانعاً شرعياً يحول دون إصدار قانون بناء دور العبادة الموحد؟**

- قال جمال البنا: لا.. مطلقاً.. عندما جاء إلى الرسول وفد من نجران وهم المسيحيون الذين يعيشون فى اليمن استقبلهم وأقامهم فى المسجد وخدمهم بنفسه باعتبار أنهم ضيوفه.

- **وماذا تقول لأهالى شهداء نجع حمادى؟**

- قال جمال البنا: من حقهم أن يغضبوا ويطالبوا بالعدالة الناجزة التى توقع العقاب الرادع على الجناة.. لأن هذا قتل بطريقة لم تكن معهودة فى مصر. وأقول لهم إن ما حدث يعد حماقة يرفضها الإسلام تماماً لأن قتل النفس البشرية يعد أصعب شئ فى الإسلام، والقتل غير جائز إلا فى حالة واحدة فقط وهى القتل عامداً متعمداً، هذا هو الشخص الذى يستحق القتل، وفيما عدا ذلك لا يجوز القتل حتى لو كان بعض الفقهاء يقولون

بأشياء أخرى مثل المرتد.. هذا كلام فارغ لم يرد فى القرآن الكريم ولا السُنّة.. هناك فقهاء يتماحكون ويوردون أحاديث ضعيفة.. وأنا أقول لهم إن القرآن ذكر الردة مراراً وتكراراً ولم يرتب عليها عقوبة دنيوية، وأن عدداً من المسلمين ارتدوا فى عهد الرسول ولم يوقع عليهم أى عقوبة، وعندما جاءه أحد الأنصار يشكو من ارتداد إثنين من أولاده وسأله: يارسول الله أأترك ولدى يدخلان النار.. قال له الرسول: لا إكراه فى الدين.. إذن الإسلام برئ من تلك الأشياء.

- **أخيراً كيف ترى الحل حتى يخرج المجتمع من هذا الموقف الملتبس؟**

- قال جمال البنا: على المجتمع أن يؤمن بحرية الإعتقاد دون قيد أو شرط وأن الإيمان والإعتقاد قضية فردية لا دخل فيها للمجتمع ولا للنظام العام.. هذا هو كلام القرآن الكريم.. «فمن اهتدى فإنما يهتدى لنفسه.. ومن ضل فإنما يضل عليها».

الجمهورية ٩ فبراير ٢٠١٠

د. محمد كمال

أمين التثقيف والتدريب بالحزب الوطنى

الدولة المدنية يجب أن تكون هدفنا مسلمين ومسيحيين لأن البديل مرعب



- نعانى من ثقافة التمييز.. ولا توجد أزمة طائفية
- ٧ يناير يجب أن يكون عيداً للمواطنة المصرية
- أطالب بتشديد العقوبات على جرائم التحريض الطائفى
- مساحة التسامح لم تتراجع.. ولكن ظروف المصريين تغيرت
- الأحزاب السياسية وعلى رأسها الوطنى .. مطالبة بمساندة عدد أكبر من الأقباط فى الانتخابات

الحوار مع الدكتور محمد كمال أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وأمين التثقيف والتدريب بالحزب الوطنى، وعضو مجلس الشورى له متعة فكرية خاصة.. فهو لا يتردد فى الإجابة عن أى سؤال مهما كانت حساسيته.. ولا يُحجم عن الخوض فى تحليل ورصد الكثير من القضايا التى يرى البعض أن مجرد الإقتراب منها هو بمثابة دخول فى «عش الدبابير».. وربما يرجع هذا فى المقام الأول لطبيعة الدكتور محمد كمال. فهو ليبرالى الهوى والهوية. ويمتلك من الجرأة الكثير بما يدفعه للإجابة عن أى سؤال مهما كانت حساسيته. ولكنه فى نفس الوقت يزن كل كلمة يقولها بميزان من الذهب.. ينتقى ألفاظه وتعبيراته جيداً.. وهو يعنى كل ما يقوله بالمعنى الحرفى للكلمة. أضف إلى ذلك أنه نجح فى أن يجمع وببراعة شديدة بين الأسلوب العلمى الذى يتحلى به الأكاديمى، والرؤية السياسية التى يجب ألا تفارق السياسى.

التقيت بالدكتور محمد كمال وعلى مدى ساعتين كاملتين حاورته فى العديد من القضايا التى تشهدها مصر حالياً وأبرزها قضية المواطنة والمشاكل الطائفية التى دار الحديث عنها كثيراً خلال الفترة الماضية.

فى هذا الحوار فجر الدكتور محمد كمال مفاجآت كثيرة والتفاصيل فى السطور التالية..

- **قلت للدكتور محمد كمال: من خلال الحوادث التى شهدها المجتمع مؤخراً.. هل تعتقد أن مصر تعانى من أزمة طائفية؟**

- قال: لا أعتقد أن هناك أزمة طائفية فى مصر، ولكن لدينا مشكلة تتعلق بمفهوم المواطنة المصرية، وثقافة المواطنة لا تزال ضعيفة ومازالت



د . محمد كمال يتحدث للأستاذ سامح محروس

لدينا ثقافة شعبية تقوم على التمييز.. سواء بين المسلم والمسيحى.. أو بين الرجل والمرأة.. ولا يكفى وجود نصوص دستورية وقانونية تتحدث عن المواطنة مثل المادة (١) والمادة (٤٠) من الدستور، والمهم هو تبنى سياسات على أرض الواقع تُحوّل هذه النصوص الدستورية إلى واقع عملى ملموس.

- **قلت مقاطعاً: وكيف يتم تفعيل هذه النصوص وترجمتها إلى صورة عملية؟**

– قال الدكتور محمد كمال: الخطوة الأولى المهمة هى ما يتعلق بالمجال السياسى. أرى أنه من الخطأ اللجوء إلى المؤسسات الدينية لتبنى المطالب المتعلقة بالمواطنة، لأن مكان هذه المطالب هو المؤسسات السياسية سواء

كانت الأحزاب السياسية أو البرلمان.. تلك هى المؤسسات التى تعد بحكم دورها ووظيفتها مكان تجميع مطالب المواطنين بغض النظر عن ديانتهم.. ولكن عدم اللجوء إليها قد يحمل دلالة على ضعفها، لذا من المهم تقوية هذه المؤسسات بحيث تكون إطاراً لتلقى مطالب المصريين والتعبير عنهم بغض النظر عن دينهم.

مسألة أن تكون الكنيسة أوالمسجد هى المكان لتلقى شكاوى ومطالب المواطنين والتعبير عنها لا تمثل ظاهرة صحية، وسيكون لها نتائج وخيمة على مستقبل الحياة السياسية فى مصر، وبالتالى أول خطوة يجب القيام بها هو تقوية الأحزاب وجذب المواطنين المصريين إلى هذه الأحزاب سواء كانوا مسلمين أو أقباطاً لتصبح هذه الأحزاب هى المعبر عن مطالبهم. نحتاج أيضاً إلى تطوير خطاب دينى مستنير من رجال الدين الإسلامى والمسيحى، خطاب دينى يؤكد على مفاهيم المواطنة والمساواة، ولا جدوى من تطوير خطاب إسلامى مستنير فى هذا الصدد إذا كان الخطاب الدينى المسيحى غير مستنير، وبالتالى هذه مسئولية رجال الدين من الجانبين الذين يجب أن يؤكدوا على مفهوم المواطنة وما يحويه من معنى المساواة أمام القانون فى الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين.

ويأتى الدور الثالث المهم.. وهو دور المؤسسة التعليمية التى يقع عليها دور أساسى فى التنشئة السياسية ونقل القيم إلى الملايين من الطلاب كل عام.. هناك حاجة إلى تطوير المناهج، ليس فقط مناهج العلوم الاجتماعية ولكن حتى المناهج الأخرى التى يمكن أن تتضمن أمثلة تطبيقية تدعم من مفهوم المواطنة، ولكن على سبيل المثال العلوم الاجتماعية لها دور أساسى.

ويجب أن يحظى التاريخ القبطى بدرجة من الأهمية فى دراسة التاريخ المصرى بشكل عام. ومن المهم إبراز الرموز القبطية فى تاريخ مصر الحديث ليس لأنهم أقباط، ولكن لأنهم مواطنون مصريون أسهموا فى نهضة الأمة، كما يجب على المؤسسات التعليمية أن تشجع أيضاً الأنشطة المدرسية التى تدعم مفهوم المواطنة، وهذا الأمر ليس اختراعاً ولكنه يحتاج إلى جهد متواصل ومستمر وليس جهداً مرتبطاً بحدث مؤقت أو مناسبة معينة، وبعد ذلك يختفى الحديث عن هذا الموضوع.

ثم يأتى دور المؤسسات الإعلامية والثقافية. ومن المهم أيضاً أن تكون المواطنة هدفاً أساسياً لهذه المؤسسات الهامة من خلال إبداعات المثقفين والبرامج والأنشطة الإعلامية المختلفة. ولا يجب أن يقتصر هذا على التسخين الإعلامى أثناء أوقات الأزمات فقط، بل يجب أن يكون جهداً مستمراً ومتواصلاً بحيث يترسخ لدى المشاهد والقارئ للإنتاج الإعلامى أن المسيحى هو مواطن مصرى لا يختلف عن المواطن المسلم، وأنهما يعيشان فى نفس الظروف ويعانيان من نفس المشاكل الحياتية ووجهات نظرهما متقاربة بشكل كبير جداً لأنهما يعيشان نفس الظروف، وأن القبطى مواطن طبيعى مثل المواطن المسلم. هذه الصورة من وجهة نظرى لم تترسخ بعد فى أذهان المصريين، لأن القبطى أو المسيحى كمواطن عادى يغيب عن الكثير من أشكال الإنتاج الإعلامى والثقافى، وأؤكد أن هذه الأداة ودورها مهم.. لأن مستهلكها هو المواطن العادى. وهذه أكثر أداة يمكن أن يكون لها تأثير فى تغيير ثقافة التمييز المتوارثة.

كما نحتاج أيضاً أن نحتفل بيوم ٧ يناير بشكل مختلف لا يقتصر فقط

على عرض صلاة القداس فى التليفزيون، بل يجب أن يكون يوماً للاحتفال بالمواطنة المصرية.

- **ولكن ألا تعتقد أنه من المفارقات العجيبة.. أن مشاكلنا الطائفية زادت بعد وجود نص دستورى صريح ينص على المواطنة. وأن حالة المواطنة كانت أفضل نسبياً قبل النص عليها دستورياً؟**

- قال الدكتور محمد كمال: لا أعتقد أن المشاكل تزايدت. ولكن ربما زاد الاهتمام الإعلامى بها فتزايد الجدل حولها، ولكن كما ذكرت فى البداية.. وجود النص الدستورى وحده لا يكفى، النص الدستورى يحتاج إلى تفاصيل قد تأخذ شكل القانون لتأكيد أو ضمان حقوق المواطنين، كما تحتاج أيضاً إلى سياسات عامة ترسخ هذا المفهوم، فالنص له قيمة رمزية.

- **وما تفسيرك لزيادة نسبة العنف الطائفى فى المجتمع وهل يعد ذلك مؤشراً على حدوث تغيير فى تركيبة المواطن المصرى بما كان يتسم به من طيبة وتسامح؟**

- قال الدكتور محمد كمال: أعتقد أن صعوبة الحياة المعيشية لبعض الفئات من المواطنين أو فى بعض المناطق الجغرافية تؤدى إلى زيادة التطرف الدينى من الجانبين، وعندما تختلط الأفكار المتطرفة بأوضاع اقتصادية أو معيشية صعبة يؤدى هذا إلى تعقيد الأمور وربما أدى هذا العامل إلى إزدياد مثل هذه الأحداث، وهنا تبرز مشكلة أخرى وتتمثل فى التعامل الخاطئ لبعض وسائل الإعلام مع هذا الأمر، وخاصة مع ظهور أدوات إعلامية جديدة أتاحت مساحة أكبر لنشر أفكار التطرف من الجانبين مثل مواقع الإنترنت والقنوات الفضائية الخاصة التى تتبنى أفكار

التطرف، وهذا يعد متغيراً جديداً آدى إلى تأجيج المشاعر بين المسلمين والمسيحيين.

- **الملاحظ أن كثيراً من القضايا التى تأخذ الشكل الطائفى لا يكون لها فى الأصل أى أساس طائفى. وقد ترجع إلى صراع على مسائل تجارية بحتة.. ولكن تصادف أن أحد طرفى المشكلة مسيحى والآخر مسلم.. فما تفسيرك للمنحنى الذى تتخذه مثل تلك الحوادث؟**

- قال الدكتور محمد كمال: هذا يرجع إلى الموروث الثقافى الموجود. ولذلك لابد من تشديد العقوبات على جريمة التحريض الطائفى، ومواجهة أى جريمة طائفية - كما ذكر الرئيس مبارك فى خطابه - بحسم وبقوة القانون وعدالة سريعة وناجزه وأحكام صارمة، لأن العدالة البطيئة تُعمق الجروح وتُعقد الكثير من الأمور، وتؤدى إلى المزيد من المشاكل، كما أن ضعف الأحكام يعطى ضوءاً أخضر لتكرارها.

- **وما رأيك فى أسلوب الجلسات العرفية كوسيلة للتعامل مع تلك النوعية من المشاكل؟**

- قال الدكتور محمد كمال: أحيانا يكون هذا الأسلوب مفيداً وخاصة فى المجتمعات التقليدية. ولكن رأيى أن العلاقة بين المواطنين يجب أن يحكمها نظام قانونى واضح وقواعد قانونية صريحة لا تحتمل اللبس وأن تتوافر الإرادة لتطبيق هذه القواعد. فالقانون يجب أن يكون هو أساس العلاقة وليس فقط القواعد العرفية.

- **وهل ترى أن ثمة تراجعاً قد حدث فى مساحة التسامح الدينى بالمجتمع؟**

- قال الدكتور محمد كمال: رأيى أن هناك مشكلة فى الثقافة الشعبية فى مصر، وهذه ثقافة متوارثة وتقوم على التمييز بين المسلم وغير المسلم، ولا أرى تراجعاً فى مساحة التسامح الدينى، كما لا أرى جهداً واضحاً للتعامل مع هذه المسألة. وبالتالى لدينا ثقافة شعبية لم تتغير كثيراً فى ظل عوامل جديدة أدت إلى ترسيخ هذه الثقافة الموجودة بالفعل عند الطرفين. وإذا كان من المهم أن نعترف بوجود هذه المشكلة، فإنه من الأهم أن يتم العمل على تغيير هذه الثقافة، وهذا لن يتحقق بين يوم وليلة، ولكن كما ذكرت هناك أدوار أساسية للمؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية والثقافية فى تغيير هذه الثقافة.

- **الملاحظ أنك تركز كل حديثك على دور وسائل الإعلام والثقافة، مع تجاهل دور الحكومة كسلطة تنفيذية يجب أن تبادر بحل الكثير من المشاكل مثل عملية بناء الكنائس؟**

- قال الدكتور محمد كمال: من الواضح أن هناك وجهات نظر مختلفة ليس فقط فيما يتعلق ببناء الكنائس الجديدة، ولكن أيضاً فيما يتعلق بترميم الكنائس أو بناء كنائس محل التى تهدمت، ومن المهم القيام بمراجعة الإجراءات المرتبطة بها، والحزب الوطنى يقوم حالياً بدراسة مجموعة من الأفكار لتطوير القواعد المُنظِمة لبناء الكنائس ويتم دراسة هذه الأفكار بكل جدية للتعامل مع هذا الموضوع.

- **ولكن بناء الكنائس هو جزء من المشكلة وهناك أمور أخرى يجب أن تتعامل معها الدولة بجدية وتقدم نفسها كقدوة أمام المجتمع فى التعامل معها؟**

- قال الدكتور محمد كمال: نعم.. هناك مسائل سياسية أخرى، ويجب أن تُتاح مساحة أكبر لتمثيل الأقباط فى المؤسسات التنفيذية والسياسية المختلفة وعلى رأسها البرلمان بمجلسيه. وتقع على الأحزاب السياسية.. وعلى رأسها الحزب الوطنى الديمقراطى باعتباره حزب الأغلبية.. مسئولية ترشيح ومساندة عدد أكبر من الأقباط. والترشيح هنا ليس ترشيحاً دينياً، ولكن أرى أن هناك الكثير من الكوادر السياسية القبطية التى تستطيع أن تقوم بدور فعال فى الحياة السياسية، ليس لأنهم أقباط، ولكن لأنهم كوادر جيدة وقادرة على القيام بالعمل السياسى. وأكرر مرة أخرى.. يقع على الأحزاب المختلفة بما فيها الحزب الوطنى مسئولية تشجيع عدد أكبر من الأقباط للإنضمام للحزب وتولى مناصب قيادية داخله، ليس لأنهم أقباط ولكن لأنهم كوادر جيدة وشريحة أساسية فى المجتمع.

- **ولكن هذا الأمر يستلزم فتح قنوات اتصال مع الشباب القبطى؟**

- قال الدكتور محمد كمال: من المهم زيادة الحوار مع شباب الأقباط لأنهم يمثلون الأمل والمستقبل.. ولى تجربة شخصية فى الحوار مع أسقفية الشباب.. وهالنى فى البداية حجم المرارة الموجودة لدى هذا القطاع من الشباب وقلة الحوار معهم وهو ما أدى إلى ترسيخ صور ذهنية لديهم قد لا يكون لها سند فى أرض الواقع، ولكن قلة الحوار معهم أدت إلى وجود هذه

الفجوة، وبالتالى من المهم الحوار مع هذا القطاع ودمجهم أيضاً فى المؤسسات الشبابية المختلفة وأيضاً فى الأحزاب السياسية.

- **بمناسبة الحديث عن دور وسائل الإعلام.. هل تعتقد أن الإنفتاح الإعلامى بما استتبعه من نشر مختلف التيارات الفكرية كان له تأثير سلبى؟**

– قال الدكتور محمد كمال: الإنفتاح الإعلامى يوفر أدوات جديدة، والمهم هو كيفية استخدام هذه الأدوات. إنها أدوات محايدة يمكن أن تُستخدم لنشر أفكار التطرف.. ويمكن أن تُستخدم لنشر أفكار التسامح والمواطنة.. وللأسف لا يتم استخدام هذه الأدوات بالشكل الكافى لنشر الفكر المستنير ومازال الفكر الرجعى والمتطرف له صوت عال من خلالها.

- **هذا يعنى أن فكرة الدولة المدنية تواجه تحدياً كبيراً؟**

– قال الدكتور محمد كمال: الدولة المدنية يجب أن تكون هدفنا جميعا كمسلمين ومسيحيين.. وأن تكون هدفاً يوحدنا لأن البديل مرعب وهو قيام دولة متطرفة تميز بين الرجل والمرأة وبين المسلم والمسيحى.. وقد تميز أيضاً بين المسلم والمسلم.. وهذه الدولة المتطرفة سوف يكون التمييز فيها على أساس دستورى وقانونى ومؤسسى وليس فقط تمييزاً ثقافياً، وبالتالى تمثل ردة لكافة حقوق المصريين.

- **العلاقات العاطفية بين شباب من هنا أو هناك أصبحت تمثل الآن المصدر رقم واحد للمشاكل الطائفية.. ما تفسيرك لذلك؟**

– قال الدكتور محمد كمال: هذا دليل آخر على تراجع القيم الثقافية المتعلقة بالعلاقات الإنسانية.. وإضفاء قدسية دينية على العلاقات

الإنسانية بين البشر.. وأصبح أحد مظاهر ذلك وجود بُعد دينى لبعض الأنشطة الاجتماعية.. خاصة أن بعض المؤسسات الدينية امتد نشاطها إلى الجانب الاجتماعى بتنظيم أنشطة اجتماعية لأبناء طائفة دينية معينة، وأدى هذا إلى الخلط ما بين الدينى والاجتماعى، أو الدينى والشخصى، وعزز ذلك من فكر الإنعزال وأن المواطن الذى ينتمى إلى دين معين يجب أن يُمارس كافة أنشطته.. ليس فقط الدينية ولكن الأنشطة الحياتية الأخرى.. فى إطار هذه المنظومة.. ويعزز من هذا الفكر قيام بعض أصحاب العمل بتوظيف أشخاص ينتمون إلى دين معين، مما أدى إلى خلط الأوراق والنظر إلى التفاعل مع الآخر سواء كان هو المسلم أو المسيحى على أنه خطأ دينى وخطر يؤثر على الهوية والاندماج الاجتماعى داخل هذه الجزيرة المنعزلة.

- **وباعتبارك أستاذاً جامعياً.. هل تلمس هذه المشكلة بين شباب الجامعة؟**

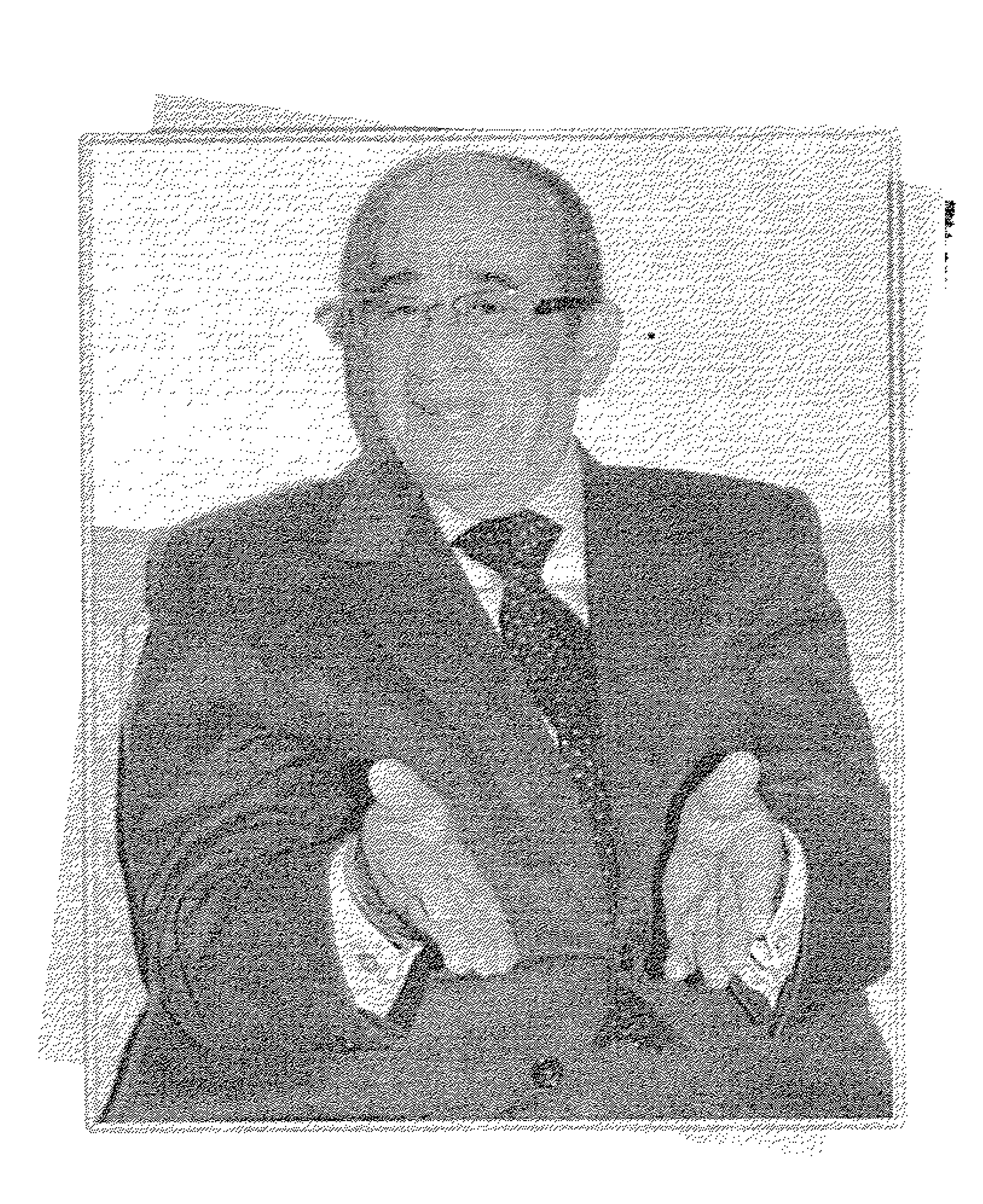
– قال الدكتور محمد كمال: أعتقد أن ثقافة «التقوقع الطائفى» موجودة فى بعض الكليات، ولكن من واقع خبرتى داخل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أجد درجة عالية من التفاعل بين الطلاب بغض النظر عن الدين، ولا توجد ثقافة القوقعة داخل الكلية، وربما كان السبب فى ذلك أن الكلية تقدم لطلابها العديد من الأنشطة خارج قاعات الدرس التى تمثل إطاراً لدمج الطلاب فى هذه الأنشطة مثل نماذج المحاكاة للمؤسسات السياسية وغيرها من الأنشطة الثقافية التى يشارك فيها الجميع. وهذه الأنشطة لا يتم فيها فقط تنمية مهارات سياسية، وإنما تتيح أيضاً مجالاً للاندماج الاجتماعى بين الطلاب بصرف النظر عن ديانتهم.. وتسهم فى

القضاء على أى صور ذهنية قد تكون مترسبة فى عقولهم. ومن المهم التوسع فى مثل هذه الأنشطة الشبابية الطلابية فى الجامعات المختلفة، حيث ان هذه الأنشطة تجمع الشباب للتعارف وتبادل وجهات النظر حول قضايا الوطن بغض النظر عن الدين لأننا جميعا مسلمين وأقباطاً شركاء فى هذا الوطن.. ومسئولون عن صنع مستقبله.

الجمهورية فى ٣١ يناير ٢٠١٠

د. على السمان

حوار الأديان لم يفشل ولكن نتائجه لم تصل إلى القاعدة العريضة من الجماهير



- البلطجة لا دين لها وتُستخدم لتحقيق شعبية سياسية زائفة
- التحريض الطائفى جريمة لا تُغتفر.. وفى حاجة إلى مواجهة تشريعية
- أشعر بالصدمة من الغياب الكامل للتربية الوطنية والروحية السليمة
- لقاءات العمائم واللحى.. لا تكفى لمواجهة المشاكل

كان هو الطالب المسلم الوحيد فى مدرسة الأقباط بالمرحلة الإبتدائية.. لم يكن بالطبع يعرف فى هذه المرحلة العمرية المبكرة ما هو الفارق بين المسلم والمسيحى، غير أنه يؤكد أن تربيته داخل هذه المدرسة تركت بصمات على شخصيته وعلمته حب الآخر والعيش معه فى سلام.. درس القانون فى جامعة الاسكندرية وحصل على الدكتوراة فى نفس الجامعة.. كما حصل على دكتوراة أخرى فى العلاقات الدولية والعلوم السياسية بباريس. .. ولذا لم يكن غريباً أن تتفاعل دراسته للقانون وخلفيته الحقوقية مع نشأته الاجتماعية لتكون المحصلة هى رسالة يؤمن وينادى بها وكرس حياته من أجلها وهى ضرورة الحوار مع الآخر وإقامة جسور من المودة والتعاون معه.

إنه الدكتور على السمان رئيس لجنة حوار الأديان بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.. وأحد أبرز المفكرين المعنيين بالحوار بين الأديان.. والعلاقة بين أتباعها.

.. التقيت والدكتور على السمان.. وعلى مدى ساعة ونصف الساعة حاورته وكان من الطبيعى أن ينطلق الحوار من النقطة التى تشغل اهتمامنا حالياً.. وهى العلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر.

- **قلت للدكتور على السمان: كيف ترى العلاقة بين المسلمين والمسيحيين فى مصر حالياً؟**

- قال: دعنا نتحدث بصراحة، وأقول إن العلاقة ليست فى وضعها الأمثل.. بمعنى أنه يحوم حولها نوع من الاحتقان وهذا الأمر مؤكد.. وهناك رغبة فى أن يشعر الأقباط بالاطمئنان، وهذا طبيعى فى وضع الأقليات فى كل مكان.. وبطبيعة الأحوال فإن الأغلبية تقوم بالدور الأكبر لطمأنة الأقلية.



د . على السمان يتحدث للكاتب الصحفى سامح محروس

إن الصدام الذى وقع أو قد يقع أو سيقع غيره يأتى أساساً من عدة أخطاء أولها الجهل.. وهو الأب الروحى للتطرف، والتطرف هو خطر قبل العنف.. لأن التطرف يعنى رفض الآخر.. أنا أعلم جيداً أنه فى حياة كل منا فى مصر تاريخ طويل لعلاقات شخصية وعلاقات جوار مع حُسن معاملة بين المسلمين والأقباط.. وهذا يعنى أن الصدام ومسئولية الأحداث تأتى من الأقلية المتطرفة التى ترفض الآخر... إذن هذه الأوضاع تستحق منا جميعاً نبذ سلوكيات المتطرفين.. ونحن نكذب على أنفسنا إذا لم نقل بأن هناك أقلية متطرفة من الجانبين، وهنا يجب علينا أن نتفادى الحلول التقليدية، فالقبلات لا تكفى بعد أى صدام لإعطاء صورة بأنه لا توجد مشاكل.. يجب الاعتراف بأن هناك مشاكل، ثم نختلف بعد ذلك حول حجم هذه المشاكل.

وأقول أيضاً إن حل هذه المشاكل يصعب أن يكون فى يد وعلى أكتاف الحكومة وحدها .. كل فرد فى هذا المجتمع يريد لوطنه خيراً يجب أن يساهم بأساليب متعددة... وهناك أساليب عدة من الممكن أن نتكلم عنها. فإذا تناولنا الخطاب الدينى، أرى وبكل تواضع أن مسئوليته لا تقع على عاتق المؤسسات الدينية وحدها، بل هى مسئولية كل من يذهب إلى أماكن الصلاة ويستمع إلى الخطاب الدينى.. من حقه أن ينتظر إلى آخر الخطاب ثم يتوجه إلى الإمام أو القسيس ليقول له: أختلف معك.. لأن كلماتك قد تعوِّد من يسمعونك على لغة وفكر وفلسفة التطرف. إذن يجب علينا جميعاً أن نجتمع على كلمة سواء، وقد مارست هذا الدور على شاشة التليفزيون باعتبارى رئيساً للجنة الحوار بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذى أتشرف برئاسة الدكتور محمود حمدى زقزوق له.. وقلت إننى على المستوى الشخصى انتظرت أكثر من مرة حتى نهاية خطبة الجمعة وذهبت إلى الخطيب لأقول له: لقد مارست التطرف من خطر تعودت عليه.. والخطر يأتى فى غالب الأمر من تعميم الأحكام.

إذن الواقع يقول: هذا هو نشاط المجتمع المدنى.. ولى تجارب فى هذا الصدد عما يمكن للفرد أن يمارسه من دور للتهدئة والتقارب. وليس سراً أن أقول لك أنه منذ عامين جمعت مجموعة من الأصدقاء المسلمين والأقباط كانوا يجتمعون لدى فى المنزل.. وكانت الفكرة بكل بساطة أن نمارس ما نسميه بلغتى «حق الاقتراح».. بمعنى أنه حينما تقع أحداث - وكان ذلك بعد صدام الاسكندرية - أن نفكر سوياً مسلمين وأقباطاً فى حلول نقدمها إلى صانع القرار.. وقد تحدثت بإسهاب عن هذه التجربة فى مائدة مستديرة بعدها نظمتها جريدة الاخبار، وبعد أن اطلع عليها الأخ

والصديق الدكتور سامى سعد زغلول أمين عام مجلس الوزراء.. اتصل بى مرحباً بأن الآذان صاغية للاستماع إلى أى إقتراحات فى هذا الصدد. وأصارحك بأنه كان يجب أن تستمر.. ولكن للأسف الحياة لها مشاغلها.. ولكل منا دورة حياة يومية مليئة بما يشغلنا عن مثل هذه الأمور، وقد ذكّرنى الأنبا بيسنتى والأخ منير فخرى عبدالنور بهذه التجربة من جديد وسنعاودها، ولاسيما أننا أخذنا على عاتقنا أن هذا النوع من اللقاءات لكى يكون نافذاً سيكون بلا إعلام ولا إعلان.. لأننا لسنا منافسين كأفراد لأدوار مؤسسات فى الدولة مُناط بها الدور الأكبر فى هذا الصدد.

- **اذن ما توصيفك للحالة فى مصر الآن.. وهل نحن بصدد احتقان.. أم أن الأمر وصل إلى حد الفتنة؟**

- قال الدكتور على السمان: هناك احتقان.. ولكن حينما تقع مواجهات ذات خلفية طائفية.. فإننا يجب أن نسمى الأشياء بمسمياتها حتى ولو كانت جغرافياً فى مناطق محدودة حتى ولو تعددت ولم تصبح بعد - والحمد لله- ظاهرة على المستوى القومى.

- **ولماذا تراجعت قيمة التسامح داخل المجتمع؟**

- قال الدكتور على السمان: للأمانة قيمة التسامح قلت ليس فقط فى الموضوعات الدينية ولكن حتى فى الحياة اليومية، وحتى داخل العائلة ينقصها التسامح، وحتى بين الأجيال وبعضها ينقصها أيضاً التسامح.. وهذه ظاهرة تستحق وقفة من علماء الاجتماع ومن الأسرة المصرية وهى المدرسة الأولى قبل المدرسة.. ثم يأتى دور المعلم الذى يجب أن يحدث تغييراً نوعياً فى دوره. فيُضاف إلى المواد العلمية التى يدرسها مناهج أخرى تذهب بنا إلى منابع الأخلاق، وتذهب بنا إلى مناهج جديدة. ولتكن المواطنة

مادة علمية نعلمها ويمتحنون فيها .. لكى تصبح المواطنة ليست شعارات تُقال.. ولكن واقع نتعلمه قبل أن نمارسه (*)

- **وفى تفسيرك الشخصى.. لماذا تزايدت حوادث العنف الطائفى فى مصر؟**

- قال الدكتور على السمان: لا يجب أن ننسى أنه فى الكثير من الأحوال يجب أن نعترف بأن الفقر هو عدو ثانى بجانب الجهل. وأنه عندما يختلف الناس فى مشاكل حياتية.. لاسيما فى جنوب مصر حول قطعة أرض صغيرة.. يتحول هذا النوع من الخلاف إلى صدام.. ينحاز خلاله الأهل لكل طرف من أطراف الصدام فيأخذ صورة الصدام الطائفى. ولنكن صرحاء أيضاً ويجب أن نعترف بأن ما يسمى فى السنوات الأخيرة بظاهرة البلطجة أسهم أيضاً فى تضخيم المشكلة.. والبلطجة لا دين لها.. ولكنها تُستأجر لتحقيق أهداف غير سوية.. وأحياناً بعضها لتحقيق الشعبية السياسية الرخيصة.. وهنا أقول لك بصراحة.. لقد وجهت أكثر من مرة نداء ورجاء إلى الأخ والصديق حبيب العادلى وزير الداخلية بأنه من حقنا أن نطالبه بعد نجاحه فى ضرب الإرهاب أن يكرس جهداً كبيراً اليوم فى الأمن الجنائى.. أى أمن كل فرد منا.. ولكى نكون واقعيين.. أوضح أننى أعلم بحكم تجربتى فى الدولة مستشاراً لرئيس الجمهورية فى ١٩٧٣، ومديراً لمكتب رئيس الوزراء فى ١٩٧٨ أن هذا كله يعنى مزيداً من قوات

---

* قررت وزارة التربية والتعليم إصدار كتاب بعنوان «الأخلاق» يهدف إلى تعريف الطلاب بالقيم والمبادئ التى تشير إليها كافة الأديان السماوية، وذلك فى إطار المبادرة التى أعلنتها الوزارة يوم ٢٦ ابريل ٢٠١٠ لتغيير مناهج التربية الإسلامية والمسيحية بجميع المراحل التعليمية ..

البوليس. ومزيداً من الميزانية.. إذن هو موضوع يحتاج إلى بحث على مستوى مؤسسات الدولة العليا لنعطى أولوية لهذا الموضوع.. وأعلم أيضاً أن إعطاء إمكانيات لوزارة قد يرتب أن وزارات أخرى تعتبر أن لها أولويات، وأن امكانيات الدولة فى نهاية المطاف محسوبة ومحدودة. ولكنى أعتقد أنه فى مجتمع يحترم رأى الأغلبية.. فإن أغلبية أفراد شعب مصر اليوم يشعرون بالرغبة جميعاً أن يحموا حركتهم ويحموا أنفسهم فى حياتهم اليومية. وأن بنات وسيدات مصر أيضاً فى احتياج إلى حماية من أخطار التحرش والبلطجة.. إنها منظومة عمل متكاملة فى حاجة إلى وفاق مجتمعى يحدد للجميع أولويات مشاكلنا.

- **أصدر الرئيس مبارك توجيهاته لوزير التعليم بإعادة النظر فى مناهج التربية الوطنية والدينية لنشر فكر التسامح.. فكيف ترى الأثر الذى يمكن أن يتحقق من تلك الخطوة؟**

- قال الدكتور على السمان: هذه المشكلة عاجلة جداً.. وبالغة الخطورة.. لأن أول لقاء بين الطفل والعلم بالشئ هو الكتاب الذى يقرأ فيه.. وأنا شخصياً يصدمنى الغياب شبه الكامل للتربية الوطنية والروحية السليمة من الكتاب المدرسى.. وأريد أيضاً من مؤسسات الشباب وغيرها أن تهتم بإقامة معسكرات الشباب المختلفة لنتعود أن نعيش فى مكان واحد لمدة أسبوع أو أكثر لتصبح كلمة العيش المشترك واقعاً يعيش بين هؤلاء الشباب.. وأيضاً على مستوى التشريع.. يجب أن نتوجه إلى مؤسسات التشريع بكل أنواعها راجين أن يبحثوا فى تشديد العقوبة على المحرضين على الصدام الذى يأخذ شكل الفتنة الطائفية.. لأن هذه جريمة لا تُغتفر فى حق هذا الوطن.

- **كثيرون يرون أن الحوار الإسلامى المسيحى فشل فى إيجاد أرضية للتفاهم المشترك فى مصر؟**

- قال الدكتور على السمان: لا أستطيع أن أقول بكل أمانة أنه فشل.. ولكن أقول لك إنه لم يكن كافياً لعدة أسباب من أهمها أنه فى نهاية الأمر كان حواراً بين النخبة التى لم تنجح فى أن تنقله إلى القاعدة العريضة من الجماهير.. ولكى يتم ذلك مرة أخرى.. نحن فى احتياج إلى دور العائلة والمدرسة. قبل أن ننتقل إلى المدرسة العصرية فى أيامنا هذه وهى شاشة التليفزيون.. يجب أن ينال موضوع حوار الأديان دعماً كبيراً من مؤسسات الدولة والمؤسسات الأهلية.. ولكى أعطى لك مثلاً متواضعاً.. أقول إن أكبر مؤسسة للحوار فى العالم وهى أمريكية وتسمى «مؤسسة الاديان والسلام».. ويقودها الصديق فاندل.. هذه المؤسسة لديها احتياطى يتخطى ١٠ ملايين دولار، ولها مكاتب تمثيلية فى معظم أماكن العالم وأقربها لنا فى مصر بمكتبة الاسكندرية.. ولكن موضوع حوار الأديان من ناحية الإعلام ليس موضوعاً مثيراً لكى ينال اهتماماً.. كما أنه بالنسبة للمؤسسات المالية ليس موضوعاً مربحاً.

إذن حوار الأديان فى احتياج إلى وعى وطنى.. بأنه أحد خطوط الدفاع التى تساعدنا على مواجهة خطر المواجهات التى تحمل ظلماً أعلاماً دينية.

- **ولكن الملاحظ أن كل حوارات الأديان التى تشارك فيها تتم على المستوى العالمى بين منظمات عالمية إسلامية ومسيحية دون وجود أى أثر لهذا الحوار داخل مصر؟**

- قال الدكتور على السمان: سيدى لنكن صرحاء.. لقد قامت فى مصر تجربة كان يمكن أن تكبر ويكون لها شأنها ودورها ونتائجها، وهى

المؤسسة التى تجمع بين الأزهر والفاتيكان.. وأعنى بذلك اللجنة الدائمة بالأزهر لحوار الأديان.. وقد شرفت بأن أكون نائب رئيس هذه اللجنة مع الشيخ فوزى الزفزاف وكيل الأزهر.. وأحد صانعى الاتفاق الذى وقُع عليه فى ١٩٩٨، ولكن بكل شجاعة أدبية أقول لك أن الأزهر الذى أحترمه وأقدره لم يعترف بأن يكون لهذه اللجنة ميزانية تحُسب من الميزانية العامة للأزهر.. ومن حق شيخ الأزهر أن يتصرف فى ميزانية بيت الأزهر بالشكل الذى يراه. ولكنى أقول لك واقعاً من سنة ١٩٩٨ وهو وقت التوقيع على هذا الاتفاق مع الفاتيكان، وهناك اتفاق آخر مع كنيسة إنجلترا سنة ٢٠٠١، ولم تتلق اللجنة أى دعم.. وقمت بنفسى وبامكانياتى الشخصية بتمويل نفقات هذه اللجنة بما فيها سفرنا ولقاءاتنا.. وأنفقت شخصياً ما يزيد على ٢٠٠ ألف جنيه من مالى الخاص.. ولو صح أن للعطاء أو الزكاة أوجها فى الانفاق فقد كنت أسعد خلق الله.. أن تكون هذه المهمة هى التى تستفيد بهذا الإنفاق.. ولكن المشكلة الكبرى أن إمكانياتى محدودة واحتياجات الحوار غير محدودة.. ولذلك اخترت الاستقالة.. ولكنى أكرر أننى لا أريد خلافاً مع الأزهر ورجاله، ولكن أقول كما يقول أهل الدين: كل شيخ وله طريقة.. وأملنا كبير الآن أن يهتم الإتحاد العام للجمعيات الأهلية برئاسة الدكتور عبدالعزيز حجازى بموضوع حوار الأديان كجزء من نشاط المجتمع المدنى.. وأن يكون هو المكان الذى يلتقى فيه من لديهم إمكانيات مادية ومن لديهم الفكر، ومن لديهم العلم الدينى، وما هو أهم من ذلك كله وهو من لديهم نية خدمة هذا الوطن.. وقد شرفنى الدكتور عبدالعزيز حجازى باختيارى مستشاراً إعلامياً للإتحاد.

- **هل تعتقد أن لقاءات العمائم وتقبيل اللحى أصبحت وسيلة فعالة لاحتواء المشاكل التى تظهر بين الحين والآخر؟**

– قال الدكتور على السمان: أنا أعلم أن هذا هو التعبير الذى يقُال.. وأعلم أنه سبب غضباً للناس من كونه لم يكف لمواجهة الأخطار، ولكن الناس بدورهم عمموا الأحكام، وأصبحوا تقريباً ضد هذا النوع من اللقاءات.

ومن جانبى أقول: لا.. لأنه مازال لكلمة الرمز فى مصر مكانتها وقيمتها.. ولكن يجب أن نعترف جميعاً بأنها لا تكفى إطلاقاً لمواجهة هذه الأخطار.

- **وأخيراً.. كيف ومتى نعود إلى ذلك العهد الذهبى فى العلاقة بين المسلمين والمسيحيين.. الذى شهدته مصر خلال الفترة ما بين ١٩١٩ إلى ١٩٥٢؟ وهل تعتقد أن ذلك ممكن؟**

– قال الدكتور على السمان: ثق أن ذلك ليس مستحيلاً.. اليوم الذى سيقوم فيه التليفزيون بتغيير مصر.. وهنا أتكلم عن ورقة واحدة فى أيدينا.. ونجتاز هذا الموضوع بعلم وثقافة ووعى وحرفية سنتقدم كثيراً. ويوم أن نعقد مؤتمراً قومياً لنبحث دور المدرسة والكتاب المدرسى.. سنتقدم كثيراً.. بالإرادة نتقدم كثيراً.. ولا يجب أن يعتقد كل منا أن خدمته لهذا الوطن فى احتياج إلى جزاء ونياشين.. لقد كان مبدئى دائماً فى الحياة: أن مصر غير مدينة لأحد بشئ وإننا مدينون لها بكل شئ.

الجمهورية ٣ فبراير ٢٠١٠

د. ليلى تكلا

عصر مبارك الأكثر توازناً سياسياً ودولياً



لست ضد تدريس الدين ولكن.. الجرعة الزائدة خطر

الشباب القبطى شعر بالاستبعاد فتقوقع داخل الكنيسة

١٢٥ جريمة طائفية منذ أحداث الخانكة..

نشر الفكر الجديد ضرورة

الأزهر والكنيسة ليس بمقدورهما السيطرة على فوضى الفضائيات

درست كل الأديان: البوذية.. الكونفوشيوسية.. اليهودية.. المسيحية.. الإسلام.. وتؤكد أن هذا الاهتمام العلمى جعلها تحترم كل المعتقدات، وتؤمن بأنه ليس من حق أحد أن يقيّم دين غيره. وأن المشترك الإنسانى الذى يجمعنا أكبر بكثير من أى اختلاف عقائدى.

ترصد قضايا وطنها بعيون المهموم بمستقبل الأجيال القادمة، وترى أن الإنسان يجب أن يُقيَّم بأخلاقه وعطائه وإخلاصه وليس بالمكان الذى يصلى فيه. ورغم إدراكها الكامل لحجم المشاكل التى يمر بها المجتمع، إلا أنها لم تفقد الأمل لحظة واحدة، وتُذكرنا بأن مصر عبرت على مدى تاريخها محناً أخطر بكثير مما نعانى منه، غير أن اليقظة مطلوبة، لأن الخطر الحقيقى يمكن أن يأتى إذا وقف مصرى ضد مصرى.. وترى أن الشعب المصرى يحمل فى داخله مشاعر وطنية جميلة وأن حب مصر مازال يحتل مكانه داخل القلوب، ولكننا فى حاجة ماسة وعاجلة إلى نفض التراب والصدأ من فوق الشخصية المصرية، وتبرهن على ذلك بمباريات كرة القدم - على سبيل المثال - التى تجمع بين محمد وسرجيوس ومصطفى وبيشوى فى حالة نفسية ومزاجية واحدة.

إنها الدكتورة ليلى تكلا المفكرة المعروفة، وصاحبة المواقف والآراء الجريئة.. والتى نحاورها ونطرح رؤيتها لكثير من قضايا الوحدة الوطنية فى السطور التالية..

- **قلت للدكتورة ليلى تكلا: ما توصيفكم للحالة التى تمر بها مصر حالياً.. وأسباب حالة التراجع الفكرى؟**

- قالت: الحالة الفكرية تشهد حالياً توتراً يمتد إلى سائر نواحى الحياة، لدينا توتر سياسى وتوتر اجتماعى وتوتر خلقى وتوتر طائفى، والناس «عايشة على أعصابها». ويجب أن نعلم أن مصر ليست وحدها فى هذا المجال. العالم كله يعيش على فوهة بركان.. بيئياً وأخلاقياً وسياسياً، ونحن جزء من هذا العالم نتأثر به، ولكن ما يهمنى هو مصر، ولن أبرر مشاكل مصر بمشاكل العالم لأن مصر مسئوليتنا الأولى. ولذلك يجب أن نعترف بالواقع ونقول: إن أسباب التوتر بعضها خارجية والأخرى داخلية. ولا يجب أن نلقى باللوم فقط على العالم. نعم المشاكل كثيرة.. ولكن رغم كل هذه المشاكل وضخامتها وكمها وعنفها، أرى دائماً الأمل فى مصر. مصر تجاوزت محناً كثيرة جداً. ولكى نكون منصفين يجب أن نعترف بأن هناك تحركاً وليس جموداً.

عصر عبد الناصر أعطى الناس إعتزازاً بقوميتهم، ولكن كان هناك كبت فى الحريات وكان النظام شمولياً.

عصر السادات شهد انفتاحاً استهلاكياً، حيث اندفعنا بسرعة فى الإتجاه المضاد واستغرقنا وقتاً لكى نتطور. وكان كل عصر من هذه العصور له عيوبه ومشاكله.

وعصر مبارك يعانى من تداعيات العصرين الذين سبقاه، بالإضافة إلى مشاكل جديدة طرأت على المجتمع، وأرى أن هذا العصر من الناحية السياسية والدولية أكثر توازناً، لأننا لسنا مندفعين نحو الشرق أو الغرب، حيث نرتبط بمصر ولا ننسى مسئولياتنا العربية والأفريقية والدولية. وأرى أن من أهم مزايا المرحلة الحالية رغم عيوبها الكثيرة اننا نعترف بالمشاكل

ونتكلم عنها بحرية أكثر ونقول لابد من التطوير والتجديد. لقد عشنا فترة لم نكن نستطيع أن نقول فيها ذلك الكلام، وهذا ليس فضلاً من النظام ولكنه حق المواطن. هناك أشياء كنت أُطالب بها فى العهد الماضى ولم تتحقق وقتها ولكنها تحققت اليوم، ومن الطبيعى أن أشعر بالفارق مثل وجود أحزاب ومعارضة وصحافة حرة ومحاكم للأسرة والمجلس القومى لحقوق الإنسان. وأذكر أننى ترأست لجنة خبراء من الأمم المتحدة تطالب بإنشاء مجالس للمرأة ولم يتحقق ذلك إلا فى العصر الحالى، وأيضا مجالس الطفولة.

أول ورقة كتبتها أيام السادات كانت تطالب بضرورة وجود معارضة(*). واليوم لدينا حرية تخطت حدود اللياقة فى الحديث والاتهام، والحرية لا

---

* تشكلت المعارضة فى مصر بصدور قانون الأحزاب عام ١٩٧٧ حيث تحول النظام السياسى فى مصر رسميا إلى التعددية الحزبية، إلا أن الإعلان عن قيام الأحزاب بمقتضى هذا القانون لم يكن يعنى إلغاء تنظيم الاتحاد الاشتراكى، بل إن هذا القانون كان قد أعطى الاتحاد الاشتراكى صلاحيات واسعة فى الموافقة على تشكيل الأحزاب، وقد اشترط القانون لتأسيس أى حزب ألا تتعارض مبادئه مع مبادئ الشريعة والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية وألا يقوم الحزب على أساس طبقى أو طائفى أو فئوى أو جغرافى أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة، وقد أضيف إلى هذه المبادئ فى عام ١٩٧٩ بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل ألا يكون من بين مؤسسى أى حزب أو قياداته من يدعو لمبادئ تتعارض مع هذه المعاهدة. أما عن الأحزاب السياسية فى عهد الرئيس السادات فهى:

* حزب مصر العربى الاشتراكى (الحزب الوطنى الديمقراطى فيما بعد).
* حزب الأحرار الاشتراكيين.
* حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.
* حزب الوفد الجديد.
* حزب العمل الجديد.

(المصدر: موقع الهيئة العامة للاستعلامات)

تكتمل بمجرد قدرتنا على الحديث. وإنما تتحقق عندما يُؤخذ ما نقوله فى الاعتبار عند اتخاذ القرار. إذن حرية الحديث تمثل نصف المشوار، والنصف الآخر يتحقق عندما يُستجاب لما نكتبه ونقوله.

- **نعود إلى أسباب المشاكل.. وأعنى الأسباب الداخلية؟**

- قالت الدكتورة ليلى تكلا: يساورنى شعور كبير بالقلق مما يحدث، لماذا؟ لأن مصر على مدى تاريخها لم تنل منها مشكلة اقتصادية ولا بطالة ولا فساد ولا أى من المشاكل التى نعانى منها رغم أهمية التصدى لها. مصر تحملت الغزاة من جميع الأنواع فى تاريخها.. الفُرس والرومان واليونان والعرب والعثمانيين والفرنساويين والانجليز. لقد دخلت الغزوات مصر ولم تهزم العزيمة المصرية أو الوطنية المصرية وقد تجاوزت مصر كل هذا.

الخطر الوحيد الذى يمكن أن ينال من مصر هو عندما يقوم مصرى ضد مصرى. إذا قام المصرى ضد المصرى.. هذا هو الشرخ الذى يمكن أن يكون أعمق من أن يُداوى، وهذا هو ما يجب أن نتحاشاه. لأنه يمثل الخطر الأكبر الوافد علينا مع من عادوا من الدول الخليجية.

- **طالب الرئيس مبارك بتنقية المناهج التعليمية لتنشر مزيداً من روح التسامح.. ونحن نعلم أن لك رأياً خاصاً فى موضوع المناهج؟**

- قالت الدكتورة ليلى تكلا: المناهج الدراسية تقود بحسن نية أو سوء نية إلى تقسيم المجتمع. لأننى أجعل الأطفال يشعرون منذ الصغر بالفرق بين المسيحى والمسلم، والمناهج الدراسية تركز على الجرعة الدينية فى جميع المواد.. حيث لا يقتصر وجود الدين على حصص الدين أو اللغة العربية، وأنا لست ضد تدريس الدين، وإنما ضد الجرعة الدينية الزائدة

فى جميع المناهج التى تجعل الأطفال مسلمين ومسيحيين لا يربطون بين الموضوع والآية ويصعب عليهم الدراسة. والطلبة المسيحيون يشعرون من جانبهم بأن هذه الآيات لا تخصهم، وهنا يتم تقسيم المجتمع من خلال المناهج.

إن الجرعة الدينية الزائدة دون فهم لا تُحبب الأطفال فى العقيدة. وأكرر اننى لست ضد التدين، ولكنى ضد قشور التدين ومظاهره، فالإيمان بالله ضمان للإنسان، والإسلام يدعو إلى ذلك، ولا يجوز أن تُستخدم أدوات الدين التى تدعو إلى السلام بطريقة تؤدى إلى التفرقة. ولكن للأسف.. تقوم مناهجنا على التلقين والمرجعية الدينية ..فى دعوة مباشرة إلى الدولة الدينية، وتقوم على إعطاء الأفضلية إلى ديانة واحدة من ديانات مصر، وهذا يؤدى إلى الانقسام ويخلق مناخاً مواتياً للتفرقة. الدين مكانه حصص الدين وليس حصص الجغرافيا والتاريخ، ولكن ما يحدث أن هذه الكتب تذخر بآيات دون حتى وجود أى رابط بين الآية وموضوع الدرس.

- تتساءل الدكتورة ليلى تكلا قائلة: كيف أفرق بين الطلبة منذ الصغر.. ثم أتحدث معهم عن التعايش والمحبة والمواطنة؟ أريد أن يكون الارتباط المدنى مع مصر وطنياً، ولا مسيحياً ولا مسلماً وإنما مصرى. عندما ذهب المصرى إلى الحرب ومات، لم يذهب لأنه مسيحى أو مسلم، وإنما ذهب لأنه مصرى. الارتباط بالوطن فى أمور الدنيا ضرورى، والارتباط بالله ضرورى، ولا مجال للخلط بين الإثنين.

عندما جاءت السيول إلى مصر.. هل سألت: أنت مسلم أم مسيحي؟ أم داهمت الإثنين معا؟.. عندما يأتى الضرر يُصيب الكل، وعندما يأتى الخير

يحل على الكل، عندما فزنا بالبطولة الافريقية.. كانت الفرحة فى الشوارع عارمة.. وخرج المصريون يهتفون ويهللون. ولم نكن نعرف محمد من سرجيوس ومصطفى من بيشوى، كلهم جميعاً ينتمون إلى مصر.. تلك هى الروح الجميلة التى ندعو إليها فى التعليم والإعلام.

- **وماذا عن الفضائيات التى تثير الفتن والنعرات الطائفية؟**

- قالت الدكتورة ليلى تكلا: ليست هناك سيطرة على الفضائيات.. لا الأزهر أو الأوقاف يمكن أن يسيطرا على الفضائيات التى تشتم المسيحيين، ولا البابا بمقدوره أن يسيطر على الفضائية التى تهين الإسلام، ولكن بمقدورنا اتخاذ حركة مضادة، ويجب على رجال الدين أن يقوموا بتوعية المصلين بضرورة الانتباه لهذا الخطأ والخطر القادم من هذه الفضائيات.. ويجب أن تكون هناك وقفة مع حكاية الفتاوى.. كيف تصدر ربع مليون فتوى.. والقرآن واضح وليس فيه درجات؟ ليس من المفروض أن يتحكم رجال الدين، والمشكلة أن الفتاوى تصدر من رجال دين ليسوا مؤهلين. كأن تجد من يفتى بعدم جواز السلام على المسيحى أو تهنئته بالعيد. وعلى الجانب الآخر فقد أدى شعور الشباب المسيحى بالاستبعاد نتيجة الجرعة الإسلامية الزائدة فى المناهج إلى تقوقع أعداد كبيرة منهم داخل الكنائس حتى تشعر بالانتماء وبدأت تسأل رجال الدين فى جميع الأمور. المناهج الدراسية تذكر أن المسجد هو مصدر الاشعاع الثقافى، ومن لم يذهب إلى المسجد يذهب إلى الكنيسة، والقسيس لا يكون بالضرورة مؤهلاً، وتكون النتيجة تجاهلاً تاماً لمراكز الثقافة وبرامج الشباب، ويتم

تقسيم المجتمع على أساس الدين وتلك هى الخطورة، وتظهر ردود الأفعال لمثل ذلك الموقف.

- تستطرد قائلة : البعض يقول إن الخطأ يأتى من الجانبين.. هذا صحيح.. أنا درست الأديان المقارنة، وحصلت على درجات عليا فى الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق، وتعلمت أن أحترم جميع الأديان. المسألة ليست مسألة دين، وأؤكد لك أنه لو كان قد حدث العكس وبالغت المدارس فى تدريس الإنجيل لجميع الطلبة دون تفرقة لكنت قد اتخذت نفس الموقف واعترضت على المبالغة فى الجرعة الدينية.

لقد درست القرآن واستفدت منه وأدرك جيداً أن هناك نقاط خلاف بين المعتقدات، ولكنها لا تدعو إلى الرفض أو الصراع.. هذا مقبول وذاك مقبول.. المشكلة أن وزارة التعليم لا تختار الآيات المناسبة فى المناهج الدراسية. هناك آيات يجب أن تجد طريقها إلى واعظى المساجد ومناهج التعليم مثل: لا إكراه فى الدين، هذه الآيات يجب أن تُدرس. هناك نقاط التقاء بين المسيحية والإسلام، والإسلام يُبَجِّل السيد المسيح والسيدة العذراء مريم، وإذا كان من الضرورى تضمين المناهج آيات قرآنية فلابد أن يتم اختيار الآيات التى تجمع ولا تُفرِّق.

- **وما تفسيرك لتزايد حوادث الاشتباك بين مسلمين وأقباط خلال الفترة الماضية؟**

- قالت الدكتورة ليلى تكلا: نحن نعانى من توتر طائفى، وشعور لدى البعض بعدم الإعتراف بالهوية الدينية للآخرين.. والإسلام لا يقبل ذلك،

والمسلمون الذين يفكرون بهذه الطريقة لا يعرفون دينهم، ولذلك فإننى أرفض كلمة التسامح وأنادى بالتعايش. فالتسامح يكون عند وجود خطأ، وكون المجتمع به المسلم وبه المسيحى فهذا ليس خطأ لكى ننادى بالتسامح. لقد تعودت منذ الصغر ألا أُقيِّم الناس حسب عقيدتهم، ولو وصلنا إلى هذا الفكر نكون قد توصلنا إلى حل لجزء كبير من المشاكل. فالإنسانية تجمع كل البشر، والمواطنة تجمع كل المصريين.

- **انشغل المجتمع كثيراً فى توصيف تلك الحوادث.. البعض يراها طائفية والبعض يراها جنائية.. فما رأيك؟**

– قالت الدكتورة ليلى تكلا: عندما نتناول الحادث الأخير فى نجع حمادى. أقول إن هؤلاء الشهداء تعرضوا للعدوان ليس لوجود ثأر أو خلافات مع أحد. دعنى أقولها بصراحة إنهم قُتلوا لأنهم مسيحيون.

الإعتراف بالمرض والتوصيف الصحيح له هو بداية العلاج. حادث نجع حمادى وكل ما سبقه من جرائم تعبر عن توتر طائفى. وإذا كان البعض يقول إن من ارتكب هذا الحادث لا ينتمى إلى منظمات إسلامية، فإن هذا ليس مبرراً لنفى صفة الطائفية، هذا عذر أقبح من الذنب. إذا كان هناك مسيحى اعتدى على مسلم أو العكس.. من الذى يقرر العقاب؟ الدولة أم المجنى عليه؟.. تلك فوضى تعيدنا إلى قانون الغابة وأعتقد أن المجتمع قد أدرك خطورة هذا الحادث البشع الذى قُتل فيه شباب لم يرتكبوا شيئاً.. نحن لسنا مجتمعاً قبلياً نحن مجتمع زراعى مائى هيدروليكى.. إن ما حدث فى نجع حمادى مأساة بكل المقاييس لا يمكن تبريرها. كل الحوادث تعد

جريمة جنائية.. هل توجد جريمة جنائية «وحشة».. وهل توجد جريمة جنائية «حلوة»؟ هناك مفاهيم مطلوب تصحيحها حتى يصفو الجو. مصر لم تكن هكذا ولا يجوز أن تكون كذلك. لابد من وقفة حاسمة وردع قوى لكى نقضى على مصادر تلك المشاكل.

- **تطوير الخطاب الدينى دعوة قديمة متجددة ونسمعها منذ فترة طويلة دون أن يتحقق شئ؟**

– قالت الدكتورة ليلى تكلا: ليس هناك شئ يأتى بين يوم وليلة. التطور الاجتماعى والثقافى يستغرق وقتاً. المرض أسرع من العلاج، والعلاج يستغرق وقتاً ويتطلب صبراً وثقة واهتماماً وإيماناً. كما أن مشاركة المواطنين هامة. وقد تنبهت وزارة الثقافة لهذه المشكلة.. فالمرض الحقيقى عندنا يكمن فى مناخ ثقافى مريض.. صحيح أن هناك احتياجاً لقوانين وقرارات ومواقف جادة وردع حاسم، وإنما الهدف يتمثل فى أن يشيع بالمجتمع نوع من التعايش وثقافة جديدة، لأن الفكر لا يقضى عليه إلا فكر آخر.

الفكر المُتفشى عند المسلمين: أن المسيحيين كفرة ومشركون ودخلاء، والفكر المُتفشى عند المسيحيين بسبب تكرار الحوادث أن المسلمين يكرهونهم ويريدون قتلهم.. تلك هى الأفكار المريضة التى تؤدى إلى التوتر الطائفى.

لدينا ١٢٥ جريمة طائفية تم رصدها اعتباراً من أحداث الخانكة (*) وحتى اليوم. إذن لابد أن أبث فى المجتمع فكراً جديداً.

- **وكم هو الوقت الذى يستغرقه نشر مثل هذا الفكر؟**

- قالت الدكتورة ليلى تكلا: لا يمكن تحديد توقيت معين فمازالت محاولات بث الفكر الهدام مستمرة، ولكنى لدى ثقة فى المواطن المصرى، وأملى كبير فى مصر.. لا المسلمين سيتخلصون من المسيحيين، ولا المسيحيين سيتخلصون من المسلمين. لا الأقباط دُخلاء، ولا المسلمين دُخلاء.. عندما جاء عمرو بن العاص أحضر معه ٤ آلاف جندى.. إنما الشعب هو الشعب.. والحل يكمن فى أن نعيش سوياً فى سلام.. هذا هو ما يجب أن يدركه الناس.

- وتستطرد الدكتورة ليلى قائلة: توضح لنا دراسات الأقليات العددية أن هذه الأقليات لا تبدأ فى المعاداة لأنها بحكم كونها أقل عدداً منكمشة ولا تبادر وتتحاشى العداء والصدام، غير أن الأبحاث توضح أيضاً أنه إذا زاد الضغط عليهم يبدأون فى رد الفعل. هدفى أن نركز على الانتماء للوطن فيما يتعلق بالعلاقات بين الناس، وألا نُقيِّم الفرد حسب أين يصلى وإنما

* بدأت أحداث الخانكة يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٢ عندما وضع مجهولون النار فى دار جمعية الكتاب المقدس التى كان يتخذها أهالى مركز الخانكة من الأقباط كنيسة يمارسون فيها الشعائر الدينية. وفى ١٢ نوفمبر وفد إلى الخانكة عدد كبير من القساوسة قدموا إليها بالسيارات ومعهم بعض المواطنين من الأقباط وساروا إلى مقر الجمعية وأقاموا شعائر الصلاة فيها. وفى المساء تجمع عدد كبير من المواطنين فى مسجد السلطان الأشرف وخرجوا فى مسيرة احتجاج على ذلك، وشهدت المدينة أعمال عنف وتخريب وإتلاف للممتلكات، مما دفع مجلس الشعب وقتها لتشكيل لجنة لتقصى الحقائق برئاسة الدكتور جمال العطيفى وكيل المجلس، وقد أصدرت اللجنة تقريراً يشمل مجموعة من التوصيات لتلافى تكرار مثل تلك الحوادث عُرف باسم تقرير لجنة العطيفى.

على خلقه. لأن الديانة علاقة بين الإنسان وخالقه، ولا يجوز لأحد أن يحكم عليها.

- **قلت مقاطعاً: ولكن ألا تعتقدين أن هناك مقاومة قوية للتغيير داخل المجتمع؟**

- قالت الدكتورة ليلى تكلا: المجتمع ذكى جداً ويريد التغيير، والرسائل التى تصلنى على ما أكتبه من مسلمين ومسيحيين من المثقفين والبسطاء.. الأثرياء ومحدودى الدخل.. تعكس فى أغلبها فهماً عميقاً لضرورة التعايش ورفض هذه الفرقة والتقسيم، وهذا يمنحنى أملاً. هناك قلة من المتطرفين.. هؤلاء يجب أن يكونوا على هامش الحياة وليس المحور الرئيسى لها. نعم هناك أحياناً مقاومة للتغيير.. الناس تريد الاستقرار لأنها تعودت عليه ولها مصالح، ولكن الفترة التى نمر بها خطيرة، وعندما نحب مصر سنحب كل مصرى ونؤدى عملنا بضمير.. وأنا أرى بوادر لذلك.. فقد ارتفع العلم.. والرئيس شخصياً طلب من وزير التعليم تعديل المناهج. ورغم كل المشاكل مازال عندى أمل. وكل واحد يحب مصر لابد أن يبقى على هذا الأمل ويشجعه، ولكنى لا أقبل الشعوذة الدينية. كمن يقول إننا فزنا فى المباراة الأولى مع الجزائر لأننا صلينا «كويس». ثم فازوا هم فى المباراة الثانية لأنهم صلوا أكثر.. هذا الكلام يعنى تجاهل للمجهود المبذول. ربنا يقول العمل عبادة، وأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. وأنا لست ضد التدين، ولكنى ضد الهلوسة الدينية وشعوذة الفكر. وما نجده فى المناهج ليس تديناً. إنما هوس دينى يبعد الناس عن الأديان ويجعلهم يتمسكون بالطقوس دون الجوهر.

- **أليس من العجيب أنه بعد أن تزايد الحديث عن المواطنة والنص عليها دستورياً .. أن تشهد مصر حوادث ضد المواطنة؟**

- قالت الدكتورة ليلى تكلا: لا .. العكس هو الصحيح، لقد تم النص على المواطنة عندما بدأنا نفتقدها .. ولم نفتقدها عندما تم النص عليها.

يجب أن نبحث ما الذى يجعل الإنسان لا ينتمى لمصر، وأن نشجع كل ما من شأنه أن يجعله منتمياً لمصر، أعطيه حقوقه وأحترمه وأعلمه وأساعده. نحن لسنا دولة بترولية، ولكن لدينا ثروة بشرية لابد أن نستثمرها. أيام محمد على كنا ٢,٥ مليون مواطن، واليوم أصبحنا ٨٠ مليوناً دون أن تزيد مواردنا ولا الرقعة الزراعية. مطلوب تحويل الطاقة البشرية إلى طاقة منتجة.

- **وما رأيك فيما ينادى به البعض بتدريس مادة الأخلاق فى المدارس كبديل للتربية الدينية؟**

- قالت الدكتورة ليلى تكلا: هذه فكرة متحضرة جداً، وهناك مدارس لجأت إلى ذلك مع الطلبة فى سن ١٧ سنة. يحضرون لهم أساتذة فى الدين الإسلامى والدين المسيحى ليتحدثوا معهم فى نفس الوقت عن نقاط الاتفاق، وقد نجحت هذه التجربة فى بعض المدارس، وذلك شئ فى منتهى الرقى أن يدرس المسيحى الإسلام، وأن يدرس المسلم المسيحية .. ولكن السؤال: هل نحن مستعدون لذلك؟

- **إلى أين تسير مصر؟ .. وهل يمكن أن تنتصر قوى التنوير على أفكار الظلام والرجعية؟**

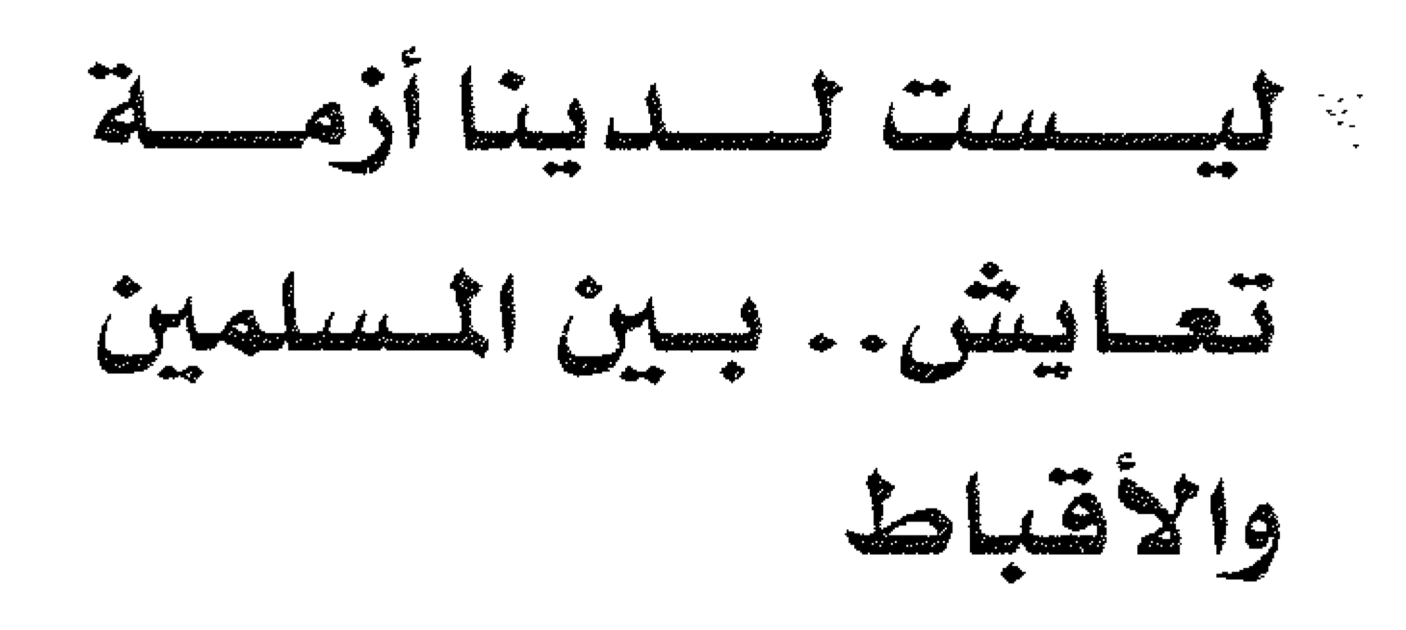
- قالت الدكتورة ليلى تكلا: النور لا يُطفأ أبداً.. وإلا لا يكون نوراً، والنور فى النهاية هو الذى يظهر ويضىء الطريق. مصر هى مصر، ومصر تجاوزت محناً كثيرة، وإنما علينا أن نحذر هذه المرة لأن الخطر ينبع من وسطنا وليس من الخارج. علينا أن نأخذ الأمر بجدية. إذا كانت كرة القدم قد جمعتنا، فإن هذا يدل على وجود مشاعر وطنية جميلة داخلنا وحب لمصر، وهذا الأمر يظهر إما فى المحن أو المناسبات الطيبة. هناك صدأ وتراب مطلوب نفضه من على الشخصية المصرية الجميلة التى أثق بها، ولدى ثقة فى جدية الرئيس مبارك لتحقيق المساواة والاهتمام بمحدودى الدخل. واستعادة الشخصية المصرية التى ترتبط بالوطن وبجوهر الأديان وليس طقوسها.

الجمهورية ٢٨ فبراير ٢٠١٠

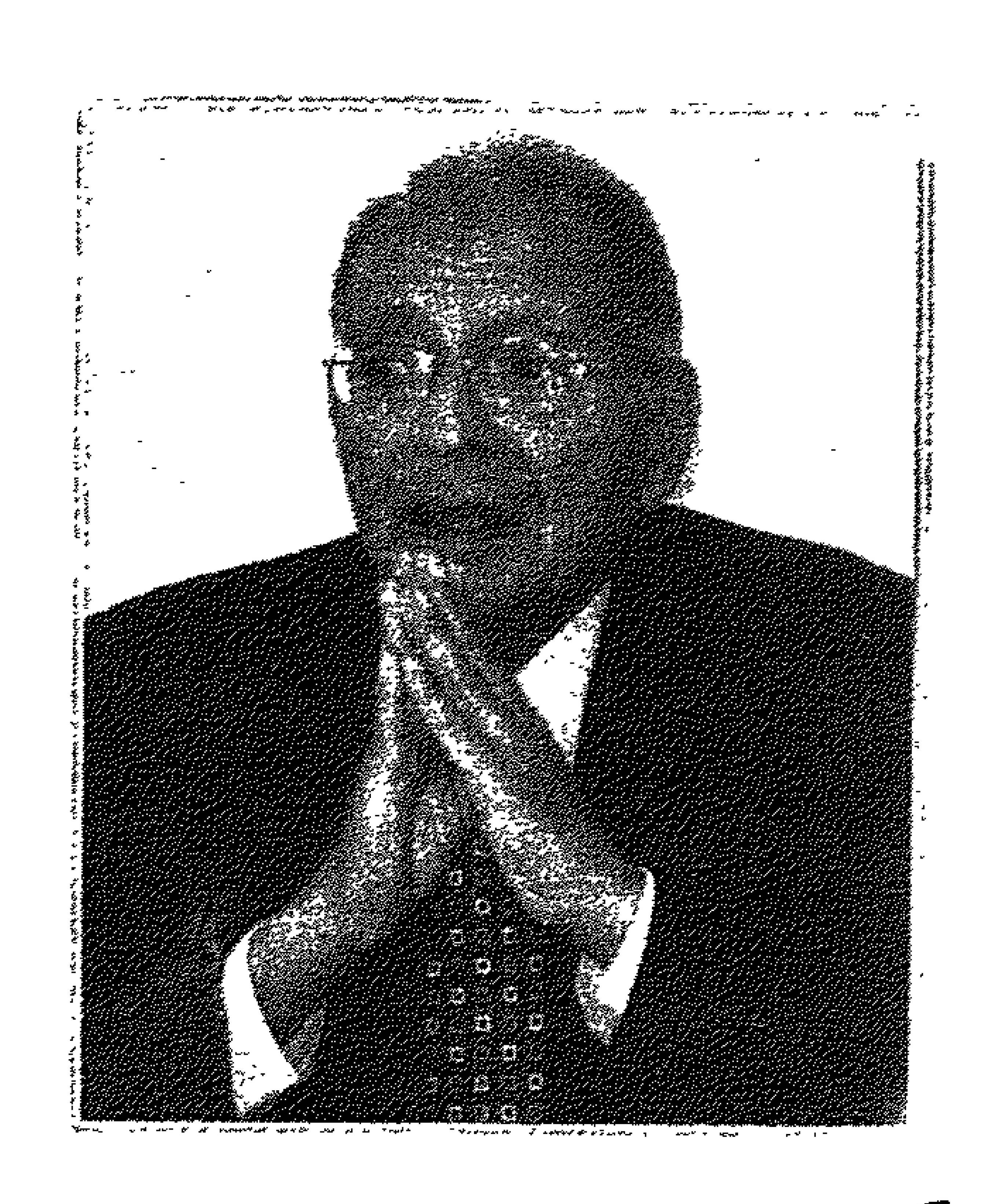
د. رفعت السعيد

رئيس حزب التجمع وعضو مجلس الشورى

المواطنة كلمة غامضة تحتاج إما التوضيح أو التطبيق



- ليست لدينا أزمة تعايش.. بين المسلمين والأقباط



- التشريعات الحالية كافية لمواجهة التحريض الطائفى.. والمهم التنفيذ

محاور رئيسية يجب العمل من خلالها

- تطوير مناهج التعليم
- إصدار قانون لبناء الكنائس
- مراجعة سياسة التوظيف
- الرسالة الإعلامية

هذا الرجل يُعد أحد أبرز المدافعين عن الهوية المصرية.. كثيراً ما تراه محاضراً فى الجامعات وبين الطلاب متحدثاً فى التاريخ. حيث يرى أن إعادة الاعتبار للتاريخ هو المدخل الصحيح لتصحيح الوضع الراهن.

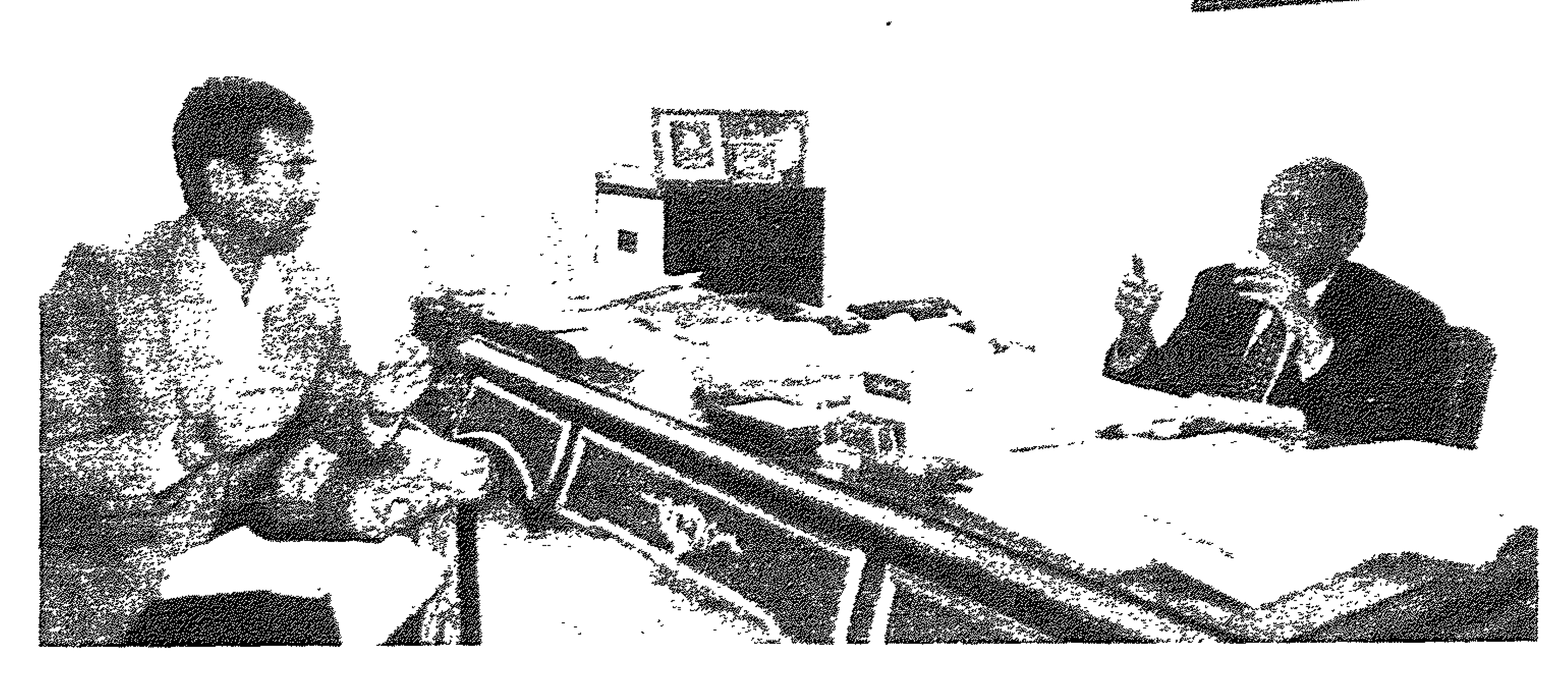
عندما يجلس بين الطلاب يخلع أردية الأحزاب والسياسة لأنه يدرك خطورة الرسالة التى يقوم بتوصيلها وغرسها داخل عقول النشء.. وعندما يتحدث داخل البرلمان تجده مُعارضاً.. ولكنه ليس من نوعية من يعارض من أجل المعارضة.

يؤكد أننا نعيش مناخاً ثقافياً مريضاً وأن المواطنة مازالت كلمة غامضة داخل الدستور، وفى حاجة إما إلى تفسير أو تفعيل.

حاورنا الدكتور رفعت السعيد رئيس حزب التجمع وعضو مجلس الشورى.. الذى يطرح شهادته ورؤيته لحالة العلاقة بين المسلمين والأقباط.. ومفهوم المواطنة فى السطور التالية:

- **قلت للدكتور رفعت السعيد: طالب الرئيس مبارك المثقفين بالقيام بدورهم فى نشر ثقافة المواطنة.. فما تقييمك للدور الذى يقوم به المثقفون حالياً؟**

- قال: لقد نص الدستور على المواطنة، وقال إن مصر دولة نظامها ديمقراطى يقوم على أساس المواطنة.. وأرى أن هذه الكلمة غامضة.. ونظراً لأنه يصعب تعديل الدستور حالياً.. فإننى أتمنى أن يكون هناك إيضاح متكامل من جانب الحكومة أو لجنة السياسات بالحزب الوطنى لمفهوم المواطنة باعتبارها الحقوق المتكافئة والمتساوية بين الرجل والمرأة،



د . رفعت السعيد يتحدث للأستاذ سامح محروس

والمسلم والمسيحى، والفقير والغنى.. لأن ذلك هو المفهوم الحقيقى لها.. وعندما نتساءل: هل هذا المفهوم مُطبق؟.. الإجابة : لا.

هناك مشكلات حقيقية تواجه المواطنة .. والمطلوب إعداد قانون مقبول على سبيل المثال لتنظيم بناء الكنائس.. وأن يتم تنفيذه فى الواقع العملى.

النقطة الثانية التى أقترحها - باعتبار أنك سألتنى عن دور المثقفين - تتمثل فى أن يقوم النظام التعليمى تدريساً وتدريباً وتعليماً وتلقيناً بوضع مناهج على أساس المواطنة.. فلا يجوز التفرقة بين الطلاب على أساس مسلم ومسيحى، ولا يجوز أن تتضمن مناهج التعليم أى شئ يوحى بأن هناك تمييزاً للطالب المسلم على الطالب المسيحى، وحتى عندما نُصدر كتباً تعليمية يجب أن يُراعى فيها ذلك.. لأنه أحياناً نذكر كلمة الدين باعتبارها الدين الإسلامى وحده، ومن ثم يترسخ فى عقلية الطفل المسلم أن الديانات الأخرى غير معترف بها.. ولذلك أرى أنه طالما ذكرنا الدين، فإننا يجب أن نذكر الديانات المختلفة.. وطالما بحثنا عن أدلة تؤكد موقف الدين

من خلال اختيار آيات قرآنية أو أحاديث نبوية، فإنه يجب أيضاً أن تتضمن هذه الأدلة آية أو آيتين من الإنجيل.. ولو على سبيل الحكمة والموعظة الحسنة.. ولا يجب أن يشعر الطلبة بأن دراستهم للقرآن الكريم هو نوع من المكايدة للآخر.

والنقطة الثالثة تتمثل فى التوظف، وأؤكد أنه لابد أن يكون وفقا للكفاءة فقط ولا يُعتد على الإطلاق بأى تمييز دينى فى ذلك.. من حق الأقباط أن يتساءلوا: ألا يوجد من يستحق أن يُصبح رئيساً للجامعة أو عميداً للكلية؟ ويجب أن يُتّبع نفس الشئ فى الأماكن الأخرى، ثم نصل إلى دور الإعلام.. وأعتقد أن الإعلام يمتلك دوراً أساسياً فى إعادة تكوين الفكر المصرى من جديد على أساس أننا لسنا مجرد مجموعة أفراد نتساكن معاً.. وإنما نحن مواطنون وشركاء على قدم المساواة فى هذا الوطن.

- **قلت مقاطعاً: ولكن ربما لم ينص المشرع على كلمة المواطنة بالتفصيل ولم يقدم لها تعريفاً على اعتبار أن المعنى واضح من الكلمة ذاتها؟**

– قال الدكتور رفعت السعيد: واضح إننا إما نخالف الدستور.. أو أن هذه الكلمة غير واضحة.. لأنها لو كانت واضحة.. فلماذا لا تُطبق؟ لماذا لم تقم الحكومة منذ اليوم الأول لإضافة هذا النص بتعديل مناهج التعليم، وتعديل نظام التعيين فى المواقع الهامة، وإصدار قانون لبناء الكنائس؟. هذا يدل على إما أننا نحتاج إلى إيضاح لمعنى المواطنة.. أو أن الحكومة لا تنفذ الدستور.

- **هل تعتقد أننا نواجه أزمة تعايش بين المسلمين والمسيحيين؟**

- قال الدكتور رفعت السعيد: ليست هناك أزمة تعايش، ولا أحد يقول للآخر لا تسكن بجوارى، وإنما هناك أزمة تفاهم.. بمعنى أنه زمان كنت أذهب عند خالتى أم جورج وألعب مع أولادها.. وكانوا يرسلون لنا بالكحك فى عيدهم، ونحن نرسل لهم الكحك فى عيدنا.. واليوم لم يعد هذا موجوداً. زمان كان الأولاد المسلمون والمسيحيون يلعبون سوياً، وإنما اليوم نجد هناك مسلماً ومسيحياً.. وأصبحت هذه الظاهرة موجودة أيضاً داخل الجامعة.

- **إذن هل ترى أن ثمة فرزاً طائفياً فى المجتمع؟**

- قال الدكتور رفعت السعيد: نعم هناك فرز طائفى موجود وواضح، وهناك عمليات شحن طائفى.. ونلمس اختلافاً فى الأزياء، وأصبحنا ننظر للمرأة غير المحجبة باعتبار أنها مسيحية.. وهذه كارثة.. لأن هناك مُسلمات كثيرات غير مُحجبات، وهناك مُسلمات يتحجبن تحت ضغط الرؤية المجتمعية، أو يتحجبن على أمل الحصول على فرصة للزواج.. ولهذا نكتشف نوعاً من التناقض الغريب جداً.. كأن ترى بنتاً ترتدى بنطلون جينز ومحجبة - وهذا حقها - وقد رأيت فى الجامعة غالبية البنات محجبات - وهذا حقهن - وأقلية غير محجبات - وهذا أيضا حقهن - ولكن المناخ العام ينعكس على التكوين الثقافى الذى يجعل التعامل بين الناس من عدمه قائماً على أساس الدين..

لدينا أيضاً نظام لتعليم الدين يخلق تمييزاً بين الطلبة عندما يتم إخراج التلاميذ المسيحيين من حصة الدين الإسلامى ليتم تجميعهم ليحصلوا على

حصة الدين من أستاذ الفيزياء.. والحقيقة أنه لا أستاذ اللغة العربية يصلح لتدريس الدين الإسلامى ، ولا أستاذ الفيزياء يصلح لتدريس الدين المسيحى والجهل يؤدى إلى التطرف.. لأن من يعرف الدين جيداً سيدرك مدى سماحته.

- ويستطرد الدكتور رفعت السعيد قائلاً : كما أن تدريس التاريخ فى مصر كارثة ومؤامرة على الهوية المصرية.. نقول للناس إن مصر بلداً عظيماً وهم لا يرون أى وسيلة لتوحد المصريين إلا فى مباريات كرة القدم فقط.. لقد أصبحنا وكأننا فى حاجة إلى تكرار كأس أفريقيا كل شهر حتى نثبت أننا مصريون.

لقد قمت بتدريس تاريخ مصر الحديث فى عدد من الجامعات الأوروبية حيث يهتمون به هناك، وللأسف نحن لم نعد ندرس التاريخ إلا من خلال مادة الدراسات التى يتم تقديمها فى كتاب «مكلكع» يتحدث عن كيفية اختيار المحافظين وسلطاتهم والمجالس الشعبية، وفى نفس الكتاب نجد جغرافيا ثم بضع صفحات عن التاريخ.. وهذا امتهان لتاريخ مصر، وعندما يصل الطالب إلى المرحلة الثانوية يحصل على علوم اختيارية فإذا كان فى القسم الأدبى سيختار بين المنطق والفلسفة وعلم النفس والتاريخ.. ويجد كتاب التاريخ ٦٠٠ صفحة، وكتاب المنطق ١٥ صفحة.. ولا شك أن الطالب الذى يعيش مأساة تعليمية اسمها الحفظ والتسميع والتلقين سيختار أصغر كتاب بعدد الصفحات حتى يحفظه بسهولة ويحصل على المجموع.

هذا الأمر لا يمكن قبوله فى بلد مثل مصر.. الطالب يسمع عن أنه كان هناك رئيساً اسمه محمد نجيب ولا يجده فى كتاب التاريخ... وعندما يتخرج فى الجامعة يجد أن الحصول على فرصة عمل يخضع للمحسوبية... والحكومة اخترعت شيئاً أكثر غباءً اسمه التدريب التحويلى أو التأهيلى.. وهو يعنى أنه بعد أن يُنفق على الطالب ١٠٠ ألف جنيه فى الجامعة.. يخرج لكى يعمل سباكاً.. فلماذا لم يكن هذا من البداية؟

- **نعود إلى قضية الوحدة الوطنية.. وأسألك من المسئول عن محاولات الوقيعة بين المسلمين والأقباط؟**

- قال الدكتور رفعت السعيد: هناك بيت شعر يقول:

إن بأيدينا جرحنا قلبنا .. وبنا وإلينا جاءت الآلام.

أنت تخلق المشكلة بالتصرفات السلبية التى أشرت إليها فى موضوعات بناء الكنائس والتوظيف والتعليم والاعلام. وهنا من حق الأعداء والخصوم أن يستخدموا أخطاءك.. لكن إذا أقمت بناءً سليماً.. فلا مجال لوجود أى أخطاء ولا مجال لأن يخترقك أحد.

- **إذن أنت تستبعد فكرة المؤامرة الخارجية؟**

- قال الدكتور رفعت السعيد: المؤامرة الخارجية قد توجد أو لا توجد فى بعض الأحيان.. ولكن نحن الذين نفتح الباب أمامها.

- **أصبح التحريض الطائفى ظاهرة.. كيف ترى الحل لمواجهته.. وهل نحن فى حاجة إلى تشريع لمواجهة ذلك؟**

- قال الدكتور رفعت السعيد : التشريع موجود ولكنه لا يُطبق، ويتمثل هذا فى نصوص قانونية فى قانون العقوبات توضح أنه لا يجوز فى أى دار للعبادة أن يجرى التعليق على قرار أو موقف من ديانة أخرى سباً أو مدحاً.. ولا يجوز التعليق على قرار حكومى سياسى سباً أو مدحاً.. وهنا اذكر أحد آيات هذا الخلل.. أنه عندما كنا بصدد انتخابات الرئاسة الماضية.. أن أصدر شيخ الأزهر فتوى توضح أن الامتناع عن التصويت هو كتمان للشهادة.. وأن كاتم الشهادة آثم.. وكان إجمالى الذين أدلوا بأصواتهم ٢٥٪ من اجمالى الناخبين المقيدين.. وهذا يعنى أن الـ ٧٥٪ من الناس الذين لم يصوتوا آثمون.. وهذا رد فعل طبيعى وعملى لإقحام الدين فى السياسة.

وهناك أيضاً نصوص فى قانون العقوبات تنص على: يُعاقب بالحبس ٣ سنوات كل من هاجم أو أدان ديانة سماوية أو أدان المنتسبين إليها.. وهذا النص لا يُفعَّل.. ونرى مساجد كثيرة تسب فى الأقباط. النصوص موجودة، والمشكلة ليست فى القانون ولكن فى تطبيق القانون.. بالاضافة إلى المناخ العام.. وهو مناخ عام ردئ وسيئ ويتستر على المخالفات.

- **إذن هل ترى أن فكرة الدولة المدنية تواجه تحدياً حالياً؟**

- قال الدكتور رفعت السعيد : طبعاً.. وأكبر تحدٍ هو ذلك القرار الصادر من الجمعية العمومية لمجلس الدولة بعدم تعيين النساء قاضيات.. وهو تحدٍ للدستور والقوانين والمواثيق الدولية التى وقعت عليها مصر

وأصبحت جزءاً من البناء القانونى الخاص بنا.. وهذا يعد نموذجاً لكثير من القرارات التى تصدر على أساس دينى وطائفى.(*)

- **ولكن هذا الموضوع الأخير قد تكون له خلفية اجتماعية.. تتمثل فى التمييز بين الرجل والمرأة.. وليست له أى خلفية طائفية؟**

- قال الدكتور رفعت السعيد: عندما نبدأ التمييز فإن التمييز يتمدد ليصبح تمييزا بين الرجل والمرأة أو المسلم والمسيحى.. أو الوطنى والمعارضة.

إذا وجدت عقلية التمييز انتهى كل شئ.. كأن نقول مثلاً الدكتور ده راجل نظيف أو كفء، ولكنه مسيحى.. وكلمة «لكنه» تعنى الاستدراك.. والاستدراك فى اللغة العربية الفصحى تعنى القول بنقيض الشئ.

---

* تفجرت مشكلة عدم تعيين النساء قاضيات بمجلس الدولة فى منتصف شهر فبراير ٢٠١٠ عندما صوتت الجمعية العمومية بأغلبية ٣٣٤ صوتاً مقابل ٤٢ ضد تعيين النساء قاضيات فى مجلس الدولة فى الوقت الحالى وتأجيل ذلك إلى حين توافر الظروف المواتية. ثم أعلن المستشار محمد الحسينى رئيس مجلس الدولة الاستمرار فى استكمال إجراءات تعيين قاضيات بمجلس الدولة من دفعتى ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ واللاتى سبق لهن التقدم واجتياز الاختبارات المقررة وذلك تمهيداً للعرض على المجلس الخاص لاستصدار قرار رئيس الجمهورية بتعيينهن.

نُشر هذا الحوار فى «الجمهورية» بتاريخ ٧ مارس ٢٠١٠

أفكار ودروس مستفادة

الصفحات الماضية كانت جولة فكرية مع عشرة من أبرز الشخصيات المصرية التى وإن تباينت فى تجاربها الشخصية وخلفياتها الاجتماعية ومرجعياتها الثقافية والايديولوجية ورؤيتها وتقديرها للأمور إلا أنه يجمعها قاسم مشترك هام جداً وهو الانتماء لهذا الوطن والانشغال بمسيرته ومستقبله.

ولا أخفى عليك - أيها القارىء العزيز - أننى ومنذ اللحظة الأولى التى شرعت فيها فى إجراء هذه الحوارات، قررت ألا أتعامل معها على كونها مجرد عمل صحفى بحت أقوم به فى إطار ما يفرضه على عملى من التزام بتقديمه للنشر فى توقيت محدد وصارم لا يعرف المبررات أو الأعذار، بل كنت أضع فى حسبانى هدف آخر أبعد وهو ضرورة ألا تمر هذه الحوارات وما تحتوى عليه من خبرات ورؤى وتراكمات دون أن تكون هناك وقفة تأمل أُعيد فيها النظر إلى هذه الأفكار بعين فاحصة تستخلص ما بها من معان وتستشرف آفاق المستقبل أملا فى غد أفضل يتلافى سلبيات الماضى ويأخذ منها العبرة والعظة ، ويدعم ما لدينا من إيجابيات أملا فى تعظيم دورها وأثرها.

الحوارات السابقة كانت بمثابة سياحة فكرية داخل عقول عشرة من الشخصيات المعنية بالشأن الوطنى، حيث خاض المتحدثون فى أدق شئون العلاقة بين المسلمين والأقباط وما طرأ عليها من متغيرات تأثرت بها وأثرت فيها، وقد رأيت أنه من الافضل أن يتم تقسيم النتائج التى توصلتُ إليها على أساس وحدة الموضوع، وبمعنى آخر سنقوم خلال السطور القادمة بتقديم قراءة أخرى تتعامل مع هذه الحوارات بطريقة عرضية يتم من خلالها رصد كل موضوع من القضايا التى أثارتها الحوارات، وما طرحه المتحدثون من أفكار ومقترحات فى إطار الموضوع الواحد.

** الوحدة الوطنية :

مصر لا تعانى من فتنة طائفية.. هذه الحقيقة اتفق عليها كل المتحدثين بلا إستثناء، وإن كانت نظرتهم لحالة العلاقة بين المسلمين والمسيحيين فى مصر قد شهدت تبايناً فى رؤية كل منهم على النحو التالى.

- **أنيس منصور**: يرى أن هناك شعوراً بالكراهية بين المسلمين والمسيحيين بسبب سيطرة الجهل والخرافة على الدين وعقول الناس.
- **مكرم محمد أحمد**: يرى أن المجتمع يُعانى من وجود خلافات طائفية بين المسلمين والأقباط، وأن هذه الخلافات لها ثلاثة مصادر وهى: بناء الكنائس، والعلاقات العاطفية، والنزاعات المادية التى تنشأ من التعاملات اليومية مثل رى الأرض وخلافه.
- **د. ليلى تكلا**: تؤكد أن المشكلة تكمن فى وجود توتر طائفى وعدم إعتراف من جانب بعض العناصر بالهوية الدينية للآخرين.
- **د. محمود حمدى زقزوق**: يرى أن المجتمع يعانى من حالة «احتقان طائفى»، وقد يمتد هذا الاحتقان ليصبح ظاهرة عامة تحدث أحيانا بين المسلمين والمسلمين، وبين المسيحيين والمسيحيين.
- **نجيب ساويرس**: يرى أن العلاقة بين الجانبين فى مجملها طيبة، ولكن الاحتقان موجود فى أفكار المتعصبين والمتطرفين.
- **د. محمد كمال**: العلاقة بين المسلمين والأقباط ليست فى وضعها الأمثل وتشهد احتقانا.
- **د. على السمان**: الاحتقان ظاهرة موجودة، ومساحة التسامح تراجعت ليس فقط فى الموضوعات الدينية، بل امتد الأمر إلى الحياة اليومية وداخل الأسرة الواحدة.

** المواطنة:

لا شك أن الإقرار بمبدأ المواطنة والنص عليه صراحة فى الدستور يُعد مكسباً حقيقياً لمسيرة مصر الحضارية، غير أن فكرة المواطنة نفسها تواجه تحديات على النحو التالى:

- **د. رفعت السعيد**: يرى أن المواطنة غير مُتحققة على أرض الواقع، وأنها فكرة غامضة تحتاج إما التوضيح أو التطبيق، وأن هناك مشكلات تواجه المواطنة، والمطلوب على سبيل المثال إعداد قانون لتنظيم بناء الكنائس وأن يتم تنفيذه

عمليا، بالإضافة إلى تعديل نظام التعيين فى المواقع الهامة، وتعديل مناهج التعليم.

- **د. محمد كمال**: يرى أن المواطنة حقيقة ولكنها فى حاجة إلى إجراءات لتحويلها إلى واقع ملموس، وأن النصوص الدستورية والقانونية التى تتحدث عنها لا تكفى وحدها لإقرار وجودها.
- **د. مفيد شهاب**: يرى عكس ما سبق ويؤكد أن المواطنة حقيقة ملموسة قبل النص عليها فى الدستور، وأنها أقوى من أى نص دستورى أو تشريعى.
- **نجيب ساويرس**: يؤكد أن هناك مشكلات تواجه المواطنة، وأن الأقباط لجأوا إلى العمل الحر بعد اغلاق أبواب العمل الرسمى أمامهم، كما أنهم لا يحصلون على فرص للترقية.
- **د. على السمان**: يطالب بتدريس المواطنة فى مادة جديدة يتعلمها الطلبة ويمتحنون فيها، لكى تُصبح واقعاً يتعلمه المجتمع قبل أن يمارسه.

** التعايش المشترك:

التعايش المشترك حقيقة مؤكدة وثابتة من خلال كافة أوجه التعاون والتعاملات اليومية بين المسلمين والمسيحيين، غير أن فكرة التعايش تواجه مشاكل وتحديات اختلف المتحدثون فى رصدها وتقدير أسبابها وجذورها.

- **د. محمود حمدى زقزوق**: لا يرى أن هناك مشاكل تواجه فكرة التعايش بين المسلمين والمسيحيين، مشيراً إلى أن وقوع الخلافات شىء طبيعى ويحدث بين أبناء الدين الواحد.
- **د. محمد كمال**: يرى أن كثيرا من الحوادث تأخذ بعداً طائفياً بسبب الموروث الثقافى السائد.
- **د. على السمان**: يؤكد أننا نعانى من الفقر والجهل والصراع على الأمور الحياتية، فيتحول الخلاف على هذه الأمور إلى صراع ينحاز خلاله الأهل لكل طرف من أطراف الصدام، فيأخذ صورة الصدام الطائفى.

- **د. مفيد شهاب**: ينفى وجود سياسة عامة من الدولة ضد الأقباط، ولكنه يعترف فى نفس الوقت بأن الاقباط يعانون من مشاكل تتمثل فى التمييز والممارسات الخاطئة من الأفراد القائمين على تطبيق النظام.
- **جمال البنا**: يؤكد أننا نمر بأزمة حضارية تتخذ من الدين مظلة لها.
- **د. ليلى تكلا**: ترى أن عصر مبارك يعانى من تداعيات العصرين الذين سبقوه، وأن المجتمع يشهد توترا عاما يحكم علاقات الناس ببعضها وانعكس بدوره على علاقة المسلمين بالمسيحيين.
- **نجيب ساويرس**: يؤكد أن العلاقة بين المسلمين والمسيحيين فى مجملها طيبة، وأن التعايش قائم وموجود، وأن رأس المال لا يجب أن يتخذ قراراته على نحو طائفى.
- **أنيس منصور**: يعترف بوجود كراهية بين المسلم والمسيحى، وقد تمتد إلى أتباع الدين الواحد فى ظل غياب دور الدولة، وهناك أيضا تعصب لدين ضد دين آخر بسبب الجهل وعدم نشر التثقيف الدينى الصحيح وعدم التسامح.
- **د. رفعت السعيد**: يرى أنه ليست هناك أزمة تعايش ولكن أزمة تفاهم، وأن المجتمع يشهد فرزاً وشحناً طائفياً ويعانى من ثقافة تمييز سواء بين الرجل والمرأة أو المسلم والمسيحى.

** تطوير الخطاب الدينى:

هناك إجماع كامل على ضرورة إعادة النظر فى الخطاب الدينى الحالى، مع اعتراف حكومى رسمى بأهمية تطوير هذا الخطاب..

- **د. محمود حمدى زقزوق**: يؤكد أن تطوير الخطاب الدينى ليس مسألة وقتية، وإنما التطوير مستمر وسياسة ثابتة للوزارة.
- **د. على السمان**: ينبه إلى ضرورة التصدى للخطاب الدينى المتطرف، مع ضرورة مشاركة المجتمع المدنى فى ذلك.
- **د. محمد كمال**: يطالب بتطوير خطاب دينى مستنير يؤكد مفاهيم المواطنة والمساواة.

- **جمال البنا**: يحذر من سيطرة الفكر السلفى على الخطاب الدينى، ويرى أن أحكام السلف التى تعود إلى ألف عام هى السائدة وتقف عقبة فى سبيل التقدم.
- **د. ليلى تكلا**: مشكلة الخطاب الدينى تنبع من فكر ثقافى مريض فى حاجة إلى مراجعة وقوانين وقرارات ومواقف جادة وردع حاسم.

** الخطاب الاعلامى:

يلعب الجهاز الاعلامى دوراً خطيراً فى تشكيل أفكار المجتمع، وقد طالب المتحدثون بضرورة أن يقوم الاعلام المقروء والمسموع بدوره كاملاً فى غرس قيم المواطنة والتسامح والأخوة والمُشاركة بين الجميع بصرف النظر عن الدين..

- **د. ليلى تكلا**: تؤكد أن من أبرز سمات المرحلة الحالية أننا نعترف بالمشاكل ونتكلم عنها بحرية أكثر، ولكن الفضائيات تقوم بدور سلبى من خلال برامج الفتاوى التى تصدر من رجال دين ليسوا مؤهلين.
- **أنيس منصور**: يطالب بضرورة مراجعة البرامج الدينية بالتليفزيون والإذاعة لأن الفتوى بغير علم مشكلة فى المجتمع.
- **مكرم محمد أحمد**: يحذر من سيطرة الأصولية الدينية على الفضائيات خاصة أن ٢٠٪ من المجتمع لا يقرأ، والدخول المتواضعة تمنع الناس من شراء صحيفة.

** تطوير مناهج التعليم:

حظيت قضية تطوير مناهج التعليم وخاصة مناهج التربية الدينية باهتمام ملحوظ من جانب المتحدثين الذين طالبوا بألا تقتصر عمليات المراجعة على مواد التربية الدينية بل يجب أن تمتد إلى كافة المواد الأخرى فى مختلف مراحل التعليم.

- **د. رفعت السعيد**: يُطالب بإعادة شاملة لكافة مناهج التعليم وليس مناهج الدين لتشمل مواد التاريخ أيضا، وأن تُركِّز مناهج التعليم على مبدأ المواطنة.
- **د. ليلى تكلا**: تدعو إلى إعادة النظر فى كافة المناهج الدراسية وليست الدينية فقط، حيث أن المناهج الدراسية تُركِّز على الجرعة الدينية فى جميع المواد ولا يقتصر وجود الدين على حصص الدين أو اللغة العربية. كما تطالب أيضاً بأن يتم

التركيز على الآيات القرآنية التى تتحدث عن الأخوة والتعايش والمحبة التى يجب أن تسود بين أتباع الأديان السماوية.

** حوار الأديان:

- اتفق الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف والدكتور على السمان رئيس لجنة حوار الأديان بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية على أن حوار الأديان لم يفشل، ولكنه لم يُحقق النتيجة المطلوبة لأن ثماره لم تصل إلى القاعدة العريضة من الجماهير وما زالت حبيسة القاعات المُغلقة.

** التحريض الطائفى:

يعانى المجتمع من وجود تحريض طائفى كشف عن وجهه القبيح فى كثير من الحوادث، وقد أجمع المتحدثون على ضرورة التصدى على نحو عاجل لهذه المشكلة الخطيرة، وإن تباينت رؤاهم بين من يطالب بضرورة اصدار تشريع خاص لمواجهة هذه الجريمة، ومن يرى أن قانون العقوبات الحالى يكفى ولكن المهم هو تفعيل نصوص ومواد هذا القانون.

- **مكرم محمد أحمد**: يرى أننا لسنا فى حاجة إلى سن تشريعات جديدة لمواجهة التحريض الطائفى، وأن مواد قانون العقوبات الحالية تكفى والمهم هو التنفيذ.
- **د. رفعت السعيد**: يتفق معه فى عدم وجود حاجة لاصدار تشريع خاص لمواجهة هذه المشكلة مؤكداً أن التشريع الحالى يكفى، ولكن المشكلة فى عدم تنفيذ مواده وعدم تفعيل مواد قانون العقوبات التى تُعاقب بالحبس ٣ سنوات كل من هاجم أو أدان ديانة سماوية أو أدان المنتسبين إليها.
- **نجيب ساويرس**: يرى أن المعالجات الحالية تعتمد على إطفاء الحرائق وليس منع الحرائق المستقبلية من النشوب.
- **د. ليلى تكلا**: تُطالب باصدار قانون يشدد العقوبة على هذه الجريمة.
- **جمال البنا**: يؤكد أهمية سرعة معاقبة الجناة فى جرائم العنف الطائفى.
- **د. محمد كمال**: يدعو إلى تشديد العقوبات على جرائم التحريض الطائفى، وإلغاء الجلسات العرفية وإعمال القانون.

- **د. على السمان**: يُطالب أيضاً بتشديد العقوبات على المحرضين على الصدام الذى يأخذ شكل الفتنة الطائفية.

** بناء الكنائس:

حظيت قضية بناء الكنائس وما يترتب عليها من مشكلات باهتمام يصل إلى حد الإجماع بين جميع المتحدثين الذين طالبوا بضرورة تيسير قواعد بناء الكنائس الجديدة وترميم الكنائس القائمة سواء من خلال إصدار القانون الموحد لبناء دور العبادة، أو تيسير الإجراءات الحالية دون إصدار تشريع جديد.

- **مكرم محمد أحمد**: يُطالب بالتوصل إلى حل شامل لمشكلة بناء الكنائس وتجديدها خاصة أنه يحكمها قانون من العصر العثمانى مع وجود تعقيدات إجرائية عديدة وتردد فى دوائر الحكم الوطنى رغم التفويض الذى أصدره رئيس الجمهورية للمحافظين، مع ضرورة توحيد أنماط المساجد والكنائس لتفى بحاجات المسلمين والأقباط.
- **د. رفعت السعيد**: يُطالب باصدار قانون لبناء الكنائس وأن يُطبق على أرض الواقع.
- **جمال البنا**: يؤكد على عدم وجود أى مانع من الناحية الشرعية لتيسير بناء الكنائس مشيراً إلى أن التعددية أصل ثابت فى الاسلام، ويدعو المسلمين إلى مساعدة المسيحيين فى بناء ما يحتاجونه من كنائس.
- **د. محمد كمال**: يُطالب بضرورة مراجعة كافة القواعد الحاكمة لبناء الكنائس الجديدة وترميم الكنائس الموجودة.
- **د. مفيد شهاب**: يرى أن العيب ليس فى التنظيم ولا القواعد المقررة ولكن فى الممارسة، وأن القضية هى قضية من يطبقون التنظيم والقواعد. وكشف عن وجود أكثر من سيناريو لتنظيم تلك العملية ومن بينها إصدار قانون موحد لبناء دور العبادة كلها سواء كانت مساجد أو كنائس، ونفى وجود أى تمييز فى التعامل بين المساجد والكنائس وقلل من حدة المشكلة.

** حرية العقيدة:

لا شك أن قضايا الحريات الدينية وما يترابط بها أصبحت واحدة من أهم الملفات المؤثرة فى مسار العلاقة بين الأقباط والمسلمين، ورغم تباين رؤية الشخصيات محل الحوار للوضع الراهن للحريات الدينية فانهم أكدوا أهمية الحفاظ عليها وكفالتها.

- **د. محمود حمدى زقزوق**: يؤكد أن الحريات الدينية من حيث المُمارسة لم تتراجع، ولكن الأمر لا يخلو من وجود متعصبين دينياً يجب التصدى لهم وعدم منحهم الفرصة لتعكير صفو المجتمع.
- **د. محمد كمال**: مساحة التسامح الدينى لم تتراجع، ولكن المجتمع يواجه مشاكل بسبب الثقافة الشعبية المتوارثة والتى تقوم على التمييز بين المسلم وغير المسلم.
- **د. على السمان**: يعترف بتراجع مساحة التسامح ليس فقط فى الموضوعات الدينية، بل امتدت المشكلة لتشمل كافة مناحى الحياة اليومية.
- **جمال البنا**: يطالب بضرورة كفالة حق كل إنسان فى إختيار الدين الذى يراه مناسباً له، وتغيير ثقافة المجتمع الناشئة عن سوء الفهم الدينى المشترك بين الجانبين بالإضافة إلى الفهم السلفى الذى يسيطر على الجميع. وأكد أنه لا وجود لشىء اسمه «حد الردّة» وأن المجتمع يجب أن يؤمن بحرية الاعتقاد دون قيد أو شرط، وأن الإيمان والاعتقاد قضية فردية لا دخل للمجتمع أو النظام العام فيها.
- **مكرم محمد أحمد**: يُطالب بكفالة حرية العقيدة، مع التأكيد على حق كل انسان فى أن يعتقد ما يشاء، وأن يتم حل مشكلة العائدين إلى المسيحية وإثبات الديانة التى يرغبون فى تسجيلها ببطاقات هويتهم.

** المشاركة السياسية:

يعانى الأقباط من حالة تهميش سياسى يستلزم وضع حلول فورية لمواجهتها بما يكفل الوصول إلى تمثيل عادل لكل أبناء المجتمع، والملاحظ أن الحزب الوطنى حظى

باهتمام واضح من جانب المتحدثين الذين طالبوه بالقيام بدور فاعل وتقديم نفسه كقدوة يُحتذى بها أمام المجتمع..

- **د. محمد كمال**: يؤكد ضرورة إتاحة مساحة أكبر لتمثيل الأقباط فى المؤسسات التنفيذية والسياسية المختلفة وعلى رأسها البرلمان بمجلسيه، وأكد أن الحزب الوطنى باعتباره حزب الأغلبية مسئول عن ترشيح عدد أكبر من الأقباط.
- **نجيب ساويرس**: يُطالب الحزب الوطنى بمساندة الأقباط فى الانتخابات بصرف النظر عن حسابات المكسب والخسارة. كما يُطالب بانهاء ثقافة التخوين واستبعاد الأقباط من العمل فى بعض أجهزة الدولة.
- **د. مفيد شهاب**: ينفى وجود أى سياسة حكومية لشغل الوظائف على أساس الدين، ويعترف بأن الخطأ وارد ويتعرض له المسلم والقبطى على حد سواء.

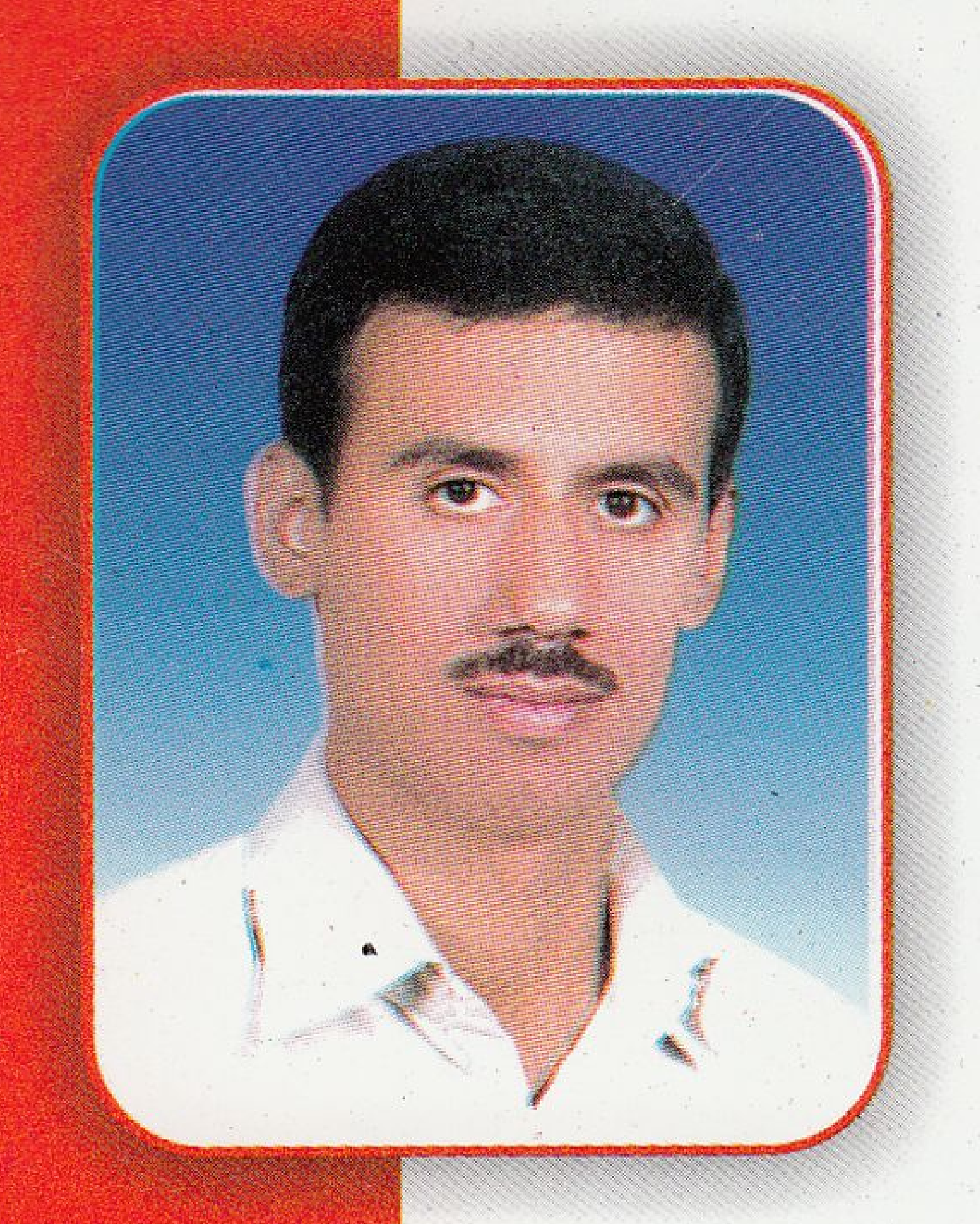
** .. وبعـد ..

عزيزى القارىء الصفحات السابقة أعتبرها رسالة مفتوحة لكل من يهمه شأن هذا الوطن.. إنها محاولة أمينة لرصد واقعنا وحالنا بعيون مصرية .. مجرد محاولة سعيتُ من خلالها لفتح أبصار وآذان المجتمع على ما نحن فيه الآن وما يواجهنا من تحديات ومخاطر يجب أن ننتبه لها قبل فوات الأوان. وإذا كان الاعتراف بالمرض هو أول خطوة من خطوات العلاج، فإن التشخيص الصحيح للداء يُحدد أفضل السبل لاختيار الدواء. وهذا العمل هو محاولة جادة لتشخيص أمراض المجتمع بعد الاعتراف بها، وتحديد الدواء المناسب لها بما يُمَكِّن مجتمعنا من التخلص منها وتجاوز آثارها.

إن الخطر الحقيقى الذى يواجهنا اليوم يأتى من داخلنا وليس من الخارج، والمطلوب أن ننتبه لذلك بيقظة وضمير وطنى لأننا لم نعد نملك رفاهية التسويف والتأجيل.

لقد حانت لحظة المواجهة، وهذا العمل اعتبره خطوة ضرورية للمواجهة، قد نتفق أو نختلف بشأنها، وقد يتباين تقييمنا لها، ولكنها محاولة.. ويكفينى شرف المحاولة.

المحتويات



حانت لحظة المواجهة

هذا الكتاب رسالة مفتوحة لكل من يهمه شأن هذا الوطن.. إنه محاولة أمينة لرصد واقعنا وحالنا بعيون مصرية .. مجرد محاولة سعيت من خلالها لفتح أبصار وآذان المجتمع على ما نحن فيه الآن وما يواجهنا من تحديات ومخاطر يجب أن ننتبه لها قبل فوات الأوان.

وإذا كان الاعتراف بالمرض هو أول خطوة من خطوات العلاج، فإن التشخيص الصحيح للداء يحدد أفضل السبل لاختيار الدواء. وهذا العمل هو محاولة جادة لتشخيص أمراض المجتمع بعد الاعتراف بها، وتحديد الدواء المناسب لها بما يمكن مجتمعنا من التخلص منها وتجاوز آثارها.

إن الخطر الحقيقى الذى يواجهنا اليوم يأتى من داخلنا وليس من الخارج، والمطلوب أن ننتبه لذلك بيقظة وضمير وطنى لأننا لم نعد نملك رفاهية التسويف والتأجيل.

لقد حانت لحظة المواجهة، وهذا العمل اعتبره خطوة ضرورية للمواجهة، قد نتفق أو نختلف بشأنها، وقد يتباين تقييمنا لها، ولكنها محاولة.. ويكفينى شرف المحاولة.

سامح محروس

